

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة محمد بوضياف



ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: قانون الإداري

فرع: ماستر

قسم: الحقوق

جامعة محمد بوضياف - المسيلة  
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

بعنوان

الإجراءات المكيفة للصفقات العمومية لضمان

الاجتماعي

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء - دراسة حالة -

من إعداد: إشراف الأستاذة:

- لمين بوضياف أ. د. ضريفي نادية

لجنة المناقشة

| الصفة          | الرتبة     | الإسم واللقب |
|----------------|------------|--------------|
| رئيسا          | دكتوراه    | مهدى رضا     |
| مشرفاً ومقرراً | أ. دكتوراه | ضريفي نادية  |
| مناقشا         | دكتوراه    | برابح السعيد |

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من أوصانا الله بهما وقال " وبالوالدين إحسانا" إلى الوالدين الكريمين أمد الله في عمرهما.... لا تستطيع كل الكلمات والأفعال أن تعطيها حقهما، فهذه الرسالة ثمرة من ثمار غرسهما وتشجيعهما...

إلى المرأة المعجزة التي تجعل كل شيء ممكناً بصبرها ودعمها إليك زوجتي الغالية أهدي هذا البحث.

إلى من حلت بركة وجودهم في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري، أهدي هذا البحث، أولادي ندى ، نهى ، محمد ، أمير

وأخيراً نسأل الله العظيم أن نكون قد وفقنا في هذه الرسالة..

# شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا بما ينفعنا وزدنا علماً وهب لنا من لدنك رحمة والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف المرسلين وعلى آله أجمعين يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" لذا يقتضي الوفاء أن نذكر فضل من شجعنا وساعدنا على اتمام هذه الرسالة العلمية.....فإني أتقدم بخالص الشكر العظيم وتقدير وامتناني لفضيلة الأستاذة المشرفة "ضريفي نادية".....التي سعت بإشرافها؛ فهي اللون الذي يجسد شكل من أشكال العطاء العلمي.... فقد منحتني الكثير من وقتها وارشاداتها..... جزاها الله خير جزاء.

والشكر أيضا موصول إلى الأساتذة الكرام " البروفيسور لجلط فواز الدكتور مهدي رضا ، الدكتورة سلامي سمية" على ما قدموه من خدمات جليلة فلکم مني.....خالص الشكر والامتنان والعرفان

تحياتي لكم

# مقدمة



## مقدمة:

الضمان الاجتماعي برنامج من برامج العمل التي تقوم بوضع قوانينها من طرف الحكومة التي من خلالها تهدف إلى رفاهية أفراد المجتمع ومساعدتهم في حالات البطالة حالات الضعف حالات الأمومة والمرض والحوادث وغيرها من المشكلات التي تواجه الأفراد في المجتمع وحفظ كرامتهم وتحقيق المساواة والعدالة بينهم وتطبيق مبدأ الديمقراطية والحرية، من خلال الاعتماد على التدابير اللازمة لتقديم الحماية النقدية والعينية وأن يتسم بالاستدامة بغية ضمان استمراره على مر الأجيال القادمة، فالضمان الاجتماعي في الجزائر فقد مر على عدة مراحل من بعد الاستعمار الفرنسي إلى غاية الوقت الحالي فقد عرف هذا النظام عدة تعديلات في أنظمتها مما جعل من الدولة أن تقوم بإصلاحات جذرية وجعلت منه قابل للتطبيق وتكييفه ليشمل كل الفئات ، ولقد استطاع الضمان الاجتماعي في الآونة الأخيرة تحقيق رفاهية واسعة لدى أفراد المجتمع وذلك بفضل القوانين المنظمة ، وكذا تقسيم مهام الضمان الاجتماعي عن طريق صناديق منها الصندوق الوطني للتأمينات للعمال الأجراء التي تعمل تحت وصية الوزارة العمل والتشغيل لتأمين على حياة الأفراد في عديد من المجالات الحياتية سواء حوادث العمل، الأمراض التقاعد وغيرها، كما تعتبر أجهزة الضمان الاجتماعي من المرافق الاجتماعية ذات التسيير الاشتراكي التي يهدف في إدارتها عادة إلى الأطراف المشاركة والمستفيدة من الحماية الاجتماعية .

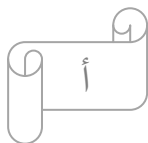
تجسيد لفكرة الديمقراطية الاجتماعية عن طريق تكريس التسيير الذاتي لهذه

الأجهزة فوضمانا لتوزيع السلطات بين الشركاء الاجتماعيين والدولة داخل المجالس الإدارية، وهي بذلك قدمت مساهمة كبيرة في تنفيذ الوظيفة الاجتماعية وللتمسك مبدأ هذه الهيئة في ظل المعطيات والمتغيرات الاقتصادية فكان لابد من تنفيذ صفقات عمومية في إطار قانوني.

تظهر أهمية الصفقات العمومية وتزداد باستمرار من خلال تعدد أدوارها واتساع

مجالات تدخلها، حيث تسعّبوا سطتها الأشخاص العمومية بالتلبية الطلبات العمومية، بانتقاء، بعد المناف

سة، أعلجودة ممكنة بأقل التكاليف وأقصر الآجال، تستخدمها الدولة كأداة قانونية مثلى



للإنفاق من أجل القيام بأعمال مختلفة المرافق العمومية وتحفيز الاستثمار في إطار تنفيذ مشاريعها وتسييد برامجها المتنوعة، لاسيما تلك المتعلقة بثورة البنى الأساسية، فيسبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن رفعة مستوى معيشة الأفراد ودعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والعمل على زيادة رفاهية المجتمع.

استعملت الجزائر الصفقات العمومية عادة الاستقلال من أجل دفع عجلة الاقتصاد

وتأمين التنمية اللازمة في شتى المضاير، فضخت أموالا عمومية هائلة تناسبت مع زيادة

حجم الطلبات العمومية، تطبيقا لفكرة نموذجية تعتبر أن الدولة هي الوحيدة القادرة على تفعيل الاستثمار، تأثيره

بالقانون الفرنسي للموروث الذي تبين نظرية الاقتصادي "كينز J.M KEYNES"

ومفاد هذا النظرية ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق زيادة

الطلبات العمومية قصد إحداث دفعا اقتصاديا يتجاوز الأزمات.

والغاية كذلك من قانون الصفقات العمومية مرتبطة بحماية المال العام، فكان لزاما أن

يتعلق الأمر بالصفقات العمومية محل نفقات الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام،

في حين أن هيئات الضمان الاجتماعي هي شخص من أشخاص القانون الخاص عمل

المادة 49 من القانون رقم 01/88

المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات تعد أجهزة الضمان الاجتماعي هيئات عمومية ماتسيير خاص.

لكن وبصدد المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويض

المرفق العام، المادة 09 منه جاء فيها: "لا تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية

لأحكام إبرام الصفقات العمومية المنصوص عليها في هذا الباب، ومع ذلك يتعين عليها

إعداد إجراءات إبرام الصفقات حسب خصوصيتها على أساس حرية الاستفادة من الطلب

والمساواة في التعامل مع المرشحين وشفافية الإجراءات والعمل على اعتقادها

هيئاتها الاجتماعية".

وفينفسالصد ذكر المنظم في المادة

11، كهيئة غير خاضعة لقواعد المحاسبة العمومية وإحكام هذا المرسوم مهما كان وضعها القانوني تستعمل

والعمومية بأشكال كان ملزمة بإعداد الإجراءات إما بالصفقات على أساس مبادئ حرية الاستفادة من الطلب والمساواة في التعامل بين المرشحين وشفافية الإجراءات والعمل على اعتمادها من طرف هيئة مؤهلة، من خلال المادتين كانت صريحة في إعفاء هيئات الضمان الاجتماعي من مجال تطبيق قانون صفقات العمومية إلا أنه في الحقيقة هو إعفاء مقنع ، بدليل الازم هيئات الضمان الاجتماعي بمراعاة المبادئ العامة لصفقات العمومية في صفقتها وبما أنه هيئات الضمان الاجتماعي غير خاضعة لقواعد المحاسبة العمومية والأحكام لهذا المرسوم 15-247-247 مهمما كانوا وضعها تستعملها والعمومية ملتزمة بإعداد إجراءات الصفقات علنا أساس مبدأ الحرية كذلك.

وعليه قامت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بإصدار منشور 001 المؤرخ 05 أفريل 2016

يتضمن مراقبة الصفقات المبرمة من طرف الهيئة تحت الوصاية لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يتضمن مراقبة الصفقات العمومية من طرف الهيئة تحت وصايتها ، تخضع صفقاتها لعملية مراقبة قبل أنتدخ لخير التطبيق، فتمثل هذه المراقبة شقيها الداخلي والخارجي، وتعدنا عنها فيما لا يستعمل الاحسن للما في ظل تحديد عد مبادئ وقوانين تنضبطها وإجراء تتضمن السير الحسن للرقابة في إطار صلاحيات التتبع منحها إياها القانون.

نريد من خلال هذه الدراسة الوقوف على حقيقة وواقع تطبيق هيئات الضمان الاجتماعي

لأحكام قانون الصفقات العمومية، هل هناك نقاط عامة استمرارية في تطبيقها

لقانون الصفقات العمومية ترغما استبعادها إياها؟

لمعالجة موضوعا لأطروحة تاختار الإشكالية الموالية:



ما هي علاقة التنظيمات الخاصة بصفقات هيئات الضمان الاجتماعي مع الأحكام

القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية، هل هي فعلا علاقة تكيف أم علاقة تطابق؟

أهداف الدراسة:

يوجد بين ثنايا فكر الباحث دائما أهدافا يرجو بلوغها من وراء دراسته وهدفنا من هذه

الدراسة

هو ما يلي:

• لقد شهد الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في الجزائر عدم استقرار والتذبذب في قوانينها المنظمة للصفقات العمومية عبر عدة أزمنة، ونظرا لمكنتها الأساسية اقتصاديا، اجتماعيا حتى سياسيا دفعنا فضول المعرفة لتسليط الضوء أكثر على أهم هيئة عمومية ومرفق اجتماعي في الدولة ومحاولة الانغماس أكثر في معرفة ودراسة صفقتها

من عدت جوانب كإجراء الإبرام ، واحترام المبادئ الأساسية للتعاقد وآليات الرقابة بالإضافة إلى النتائج والتوصيات التي تم الوصول إليها .

• إظهار مدى أهمية الإجراءات المكيفة لارتباطها بالخدمات ذات النمط العادي والمتكرر وبالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الصفقات العمومية.

• تبيان المجال التطبيقي للإجراءات المكيفة و ضوابطها.

• إبراز الطابع التقني والفني الذي تتميز به المواد المنظمة لهذا الموضوع.

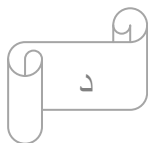
• التفصيل في أساليب التعاقد وفق الإجراءات المكيفة وإبراز آليات الرقابة عليها

• توضيح أهمية الوصول للفعالية في الصفقات في بلوغ مؤشرات الرشادة في بعدها

السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة.

• البحث في العوامل والأسباب المؤدية والمانعة للتنفيذ الكفء للصفقات العمومية في

الجزائر.





## أسباب اختيار الموضوع:

الذي دفعنا إلى الكتابة والبحث في موضوع الصفقات العمومية عموما وفي مجال الإجراءات المكيفة خصوصا:

1- الرغبة في معرفة المبادئ التي كرسها المشرع في مجال الصفقات العمومية، وما ينطوي عليه من جوانب ترتبط بالحياة المهنية للباحثين والتي تدفعهم إلى محاولة التخصص والتوسع والاطلاع على جل

التغيرات والاصلاحات التي شهدتها النصوص القانونية الصادرة، لمسايرة التطور والانفتاح الاقتصادي فيما يتعلق بالصفقات العمومية.

2- الميول الشخصي لدراسة موضوعا لإجراءات المكيفة لدى هيئات الضمان الاجتماعي لاسيما وأنه موضوع الساعة، من خلال ارتباطه بمواضيع ومجالات أخرى تخص المؤسسات العمومية والمرفق العام وكذا قانون مكافحة الفساد، فجل المتابعات القضائية المتعلقة بموظفي الهيئات والمؤسسات العمومية تتمحور حول الصفقات المبرمة ضمن الإجراءات الخاصة ومنها لإجراءات المكيفة، التي لا تتطلب نفس إجراءات الصفقات العادية الأخرى مما يؤدي إلى الالتباس والغموض.

3- قلة وشرح الأبحاث القانونية والدراسات الأكاديمية المتعلقة بموضوع البحث، مقارنة بغيره من المواضيع كون الإجراءات المكيفة كما سبق ذكره من الأمور المستحدثة بموجب المرسوم 247 - 15 والبحث في جزئياته من المواضيع الدقيقة والعميقة وذلك لارتباطها بالمال العام

# الفصل الأول



**هيئات الضمان الاجتماعي  
وتطورها  
مع الصفقات العمومية**

## تمهيد:

يعد الضمان الاجتماعي برنامج للحماية الاجتماعية تم وضعه بموجب التشريع، حيث يوفر للأفراد درجة من أمن الدخل عندما يواجهون حالات طارئة تعلق بالشيخوخة أو العجز أو الإعاقة أو البطالة، تعتبر أهمية الضمان الاجتماعي مقبولة في الآن على نطاق واسع فهي عامل إنتاجي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فتعد هذه الهيئة مكسب اجتماعي وذلك نظرا لتكريسه الفعلي لمبادئ التضامن وتوحيد المزايا وتماتل المنافع، فهو نظام متطور يتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمجتمع فإن أي تغيير سرعان ما يعكس تبديلا في أحكام النظام نفسه، ونرى أنه استطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر تحقيق قفزة نوعية على ندى أكثر من عشرية الازدهار سنوات السبعينيات، وما تم انجازه في في زيادة الأجور وتغطية المخاطر الاجتماعية، وهذا ما يؤكد أهمية هذه المنظومة التي تعد عاملا أساسياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

## المبحث الأول: مفهوم هيئات الضمان الاجتماعي وطريقة إبرامها للصفقات

لقد جاء مفهوم الضمان الاجتماعي في المادتين 25 و 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي ينص على أن لكل " شخص الحق في مستوى معيشي كاف لضمان صحته ورفاهيته ولاسيما فيما يخص الغذاء السكن والخدمات الاجتماعية، ومنه فقد مر الضمان الاجتماعي في الجزائر بالعديد من المراحل والاصلاحات إلى اليوم الحالي، إذ يعد من الأهم الآليات التي تهدف إلى معالجة الآثار الناجمة عن المخاطر المحيطة بحياة الأفراد العاملين بما يضمن لهم حياة كريمة ومستقرة عن طريق امتيازات ومنح وتعويضات، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المطلب الأول الذي عنون مفهوم الضمان الاجتماعي ويتفرع إلى فرعين، أما المطلب الثاني تناولنا فيه إبرام الصفقات العمومية لدى هيئات الضمان الاجتماعي ويتفرع إلى فرعين أيضا.

### المطلب الأول: مفهوم الضمان الاجتماعي

يتميز الضمان الاجتماعي بذاتية ونوعية من خلال خصائصه ومصادره وتطوره وتكيفه مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدولة، فهو قطاع معرض دائما للتغيير وذلك نظرا لتطوره السريع والسماح لحماية أفراد المجتمع والحفاظ على رواتبهم وأجورهم من أجل ضمان حياتهم، لذلك فإن مفاهيم الضمان الاجتماعي وذلك بالنظر إلى أهدافه فإنه يعتبر ضرورة اجتماعية في جميع الحالات، وفي هذا المطلب سنحاول تحديد مفهوم الضمان الاجتماعي وكذا تحديد الطبيعة القانونية لهيئة الضمان الاجتماعي، وأيضا تحديد الطبيعة القانونية للصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

### أولا: مفهوم الضمان الاجتماعي:

عن مصطلح الضمان الاجتماعي في المصطلحات التي يهتم بها المعاصرون مشيرين على التكفل المعيشي الذي أمر به الإسلام وأقامه على أساس التضامن الاجتماعي.

وفي هذا الإطار عرف الضمان الاجتماعي (social security) هو برنامج يشمل الدخل الناتج عن التقاعد والرعاية الطبية والوفاة، ويعد هذا البرنامج أكبر البرامج العالمية التابعة للحكومات ومن زاوية أخرى الضمان الاجتماعي هو وسيلة تساعد على توفير الرعاية الاجتماعية والتأمين الاقتصادي للأفراد، الاعتماد على المال الحكومي؛ ومن تعريفات أخرى

" هو إدارة البرامج التي تساعد الأفراد على الاستفادة في مرحلة العجز أو الشيخوخة. إذ أننا تعمقنا أكثر في البحث من ذلك في الفكرة العالية للضمان الاجتماعي، فهو فكرة اجتماعية لكنه نظام قانوني أيضا، بمعنى كفكرة فهو فكرة قديمة جدا، فالحاجة إلى الأمن، الحاجة إلى الإطمئنان، الحاجة إلى مواجهة الأخطار كلها أفكار قديمة وآراء تضمنتها تيارات وهيئات وأيضا الرسائل السماوية، ولعل هذا لقوله تعالى (تعاونوا على البر والتقوى) وأيضا ( في أموالهم حق معلوم لسائل والمحروم ).

وهذا يعني أن فكرة مواجهة اختلال الأمن الاقتصادي ومواجهة الخطر الاجتماعي فكرة قديمة.

وفي نفس الوقت النظام يعني نظام قانوني أي حديث النشأة فهو ناتج أو وليد الثورة الصناعية<sup>1</sup>.

يعني كنظام قانوني بدأ مع الثورة الصناعية ولتوضيح ذلك كان الثورة الصناعية دوراً مهما لظهور العمل لدى الغير، من ما أدى إلى استقلال شريحة معين من المجتمع، وبالتالي ظهور الطبقة الاجتماعية وسرعان ما تطور الأمر وكان من الخروج من مجتمع

<sup>1</sup> بن دهمة سوارية، الحماية الاجتماعية في دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تسيير مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص24.

عمالي مضطهد إلى مجتمع يبحث عن التكاسل الاجتماعي، والاقتصادي الذي يؤدي إلى الاستقرار السياسي الذي يضمن استقرار الفرد والشعوب<sup>1</sup>.

من هذا المنطلق إسناداً على التضامن الذي يسود المجتمع وكذا الدور الجديد المسند للدولة في حماية المواطن اقتصادياً واجتماعياً في تحمل المجتمع التعويض هذه الاضرار بطريقة مختلفة، وقد يلي المجتمع إلى تبنته التأمين كما هو الأمر بالنسبة للضمان الاجتماعي<sup>2</sup>، وبطبيعة الحال تطور المجتمع البشري في مختلف المجالات التي أفرزت نظاماً قانونياً يعرف نظام التأمين الاجتماعية كأداة تقنية لمواجهة المخاطر.

وقد شهدت ألمانيا أو تشييع اجتماعي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في محاولة من بسمارك لجذب الطبقة العاملة ليمنع إعتاق أفراد للأفكار الاشتراكية المناهضة للفكر الرأس مالي الذي ترتب عليه إجحاف حقوق العمال.

حيث اصدرت في هذا الصدد ثلاثة تشريعات متعاقبة الأول في 15 جوان 1883 يفرض التأمين في المرض والثاني 6 جويلية 1886 ينظم تأمين من إصابات العمل وفي 30 جوان 1889 صدر تشريع الثالث ضد المخاطر العجز والشيخوخة<sup>3</sup>.

انتقلت وتأثرت دول أخرى وبدأت تنتشر في كافة البلدان الصناعية وفي بعضها صعوبة فأصدرت النمسا والمجر تشريع قانون لتأمين الإجباري للشيخوخة<sup>3</sup> 1913 .

وتشير فرنسا أن فرنسا استمر النقاش حول تبني هذه الأفكار أكثر من عشرين سنة ولم تتبنى فرنسا قانون التأمين الاجتماعي إلا بعد الحرب العالمية الأولى، التي ترتبت عليها الألمان القديمة واستعادة فرنسا لمقاطعي الألزاس واللورين من ما جعل الحكومة الفرنسية أمام موقف يضطرها للتدخل العاجل، بسبب المقاطعتين العائدتين يتمتعون بالضمان الاجتماعي في ظل الحكم الألماني، ولم يكن من الممكن سلب وتجريد هؤلاء

<sup>1</sup> جنات بريش، النظام القانوني للصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي لغير الأجراء، شهادة ماستر القانون الإداري، قسم الحقوق، جامعة الواد، 2017-2018، أ.

<sup>2</sup> علي فلاحي، الالتزامات، الفصل المستحق للتعويض، ط2، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 46.

<sup>3</sup> مصطفى طيبي، الاحكام الأساسية في منازعات الضمان الاجتماعي، منشورات كيك، ص44.

العمال الضمان الاجتماعي ومن غير المنطقي يتمتع جزء من سكان فرنسا بالضمان الاجتماعي وتنفي الأغلبية محرومة<sup>1</sup>.

المهم في الأمر أنه من المقارنات أن التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي أكثر المحافل الليبرالية وهي الو م ا التي كانت تنتهج مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة، ونظرا لارتفاع الأوضاع والاجور بها لم تهتم الولايات بفكرة الضمان الاجتماعي حتى الأزمة التي وقعت عام 1920 وما بعد لها ما يسمى ملازمة الاقتصادية الكبرى التي فرضت واقع جديد، مما جعل تدخل الدولة أمر لا مفر منه وهو ما سعى عليه الرئيس روزفلت بوضوح سياسة اقتصادية جديدة تتيح الدول التدخل اقتصاديا واجتماعيا لمساندة الفئات الضعيفة<sup>2</sup>.

عقب الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار على مستوى العالم، خرجت الإعلانات والمواثيق الدولية التي تطالب بدور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فذكر على سبيل المثال مجموعة من التوصيات والاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، التوصية 67 سنة 1944 حول مقاييس العامة التي تهم ضمان العيش، الاتفاقية 102 لسنة 1952م حول المقاييس في الضمان الاجتماعي.

الاتفاقية 118 لسنة 1962م حول المساواة بين عمال البلدة والاجانب في مجال الضمان الاجتماعي.

الاتفاقية 157 لسنة 1982 حول إقرار نظام دولي للحفاظ على حقوق في مجال الضمان الاجتماعي، التوصية 167 لسنة 1973م.

المادة 132: المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون<sup>3</sup>.

- الاتفاقية الدولية رقم 155 المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية للعمل.

<sup>1</sup>سماتي الطيب، التأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي، دار الهدى، طبعة جديدة، ص54.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص56.

<sup>3</sup> الدستور 1996 بأخذ التعديلات 2008، رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية رقم 63، المؤرخة 16 نوفمبر 2008.

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الإنسان جمع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 18 ديسمبر 1990 التي صادقت عليها الجزائر.

- الاتفاقية الدولية رقم 167 بشأن السلم والصحة في البناء المعتمد بجينيف في 20 جوان 1988 صادقت عليها الجزائر، بالمرسوم الرئاسي 06-60 المؤرخ في 2006.

- كما اصدرت المنظمات العمل العربية العديد من الاتفاقيات تضمنت في ما يتعلق بحقوق العاملين والاهتمام بالمسائل الوقاية من الأخطار المهنية.

- الاتفاقية العربية رقم 1 لسنة 1966 المتعلقة بمستويات الشغل.

- الاتفاقية العربية رقم 03 المؤرخة في 27 مارس 1971، المتعلقة بالمستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية.

- كما صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي على سبيل المثال الاتفاقية العامة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية على البروتوكول الموقع بباريس في أكتوبر 1980 بموجب المرسوم 81-351 المؤرخ في 1 من عام 1402 الموافق 28 نوفمبر سنة 1981.

### ثانيا: نظام الضمان الاجتماعي الجزائري

لقد عرف نظام الضمان الاجتماعي الجزائري ذلك تبعا لمراحل عديدة التي مرت بها الدولة الجزائرية سواء من التطورات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي عرفت<sup>1</sup>. أي أن الضمان الاجتماعي بالجزائر ليس وليد الاستقلال بل إن جذوره تمثلت إلى الفترة الاستعمارية خاصة في المرحلة التي أدارت فيها الإدارة الفرنسية بالجزائر تحفيز للمعمرين

<sup>1</sup>سماتي الطيب، المرجع السابق، ص 68.

للقدوم إلى الجزائر<sup>1</sup>. وعليه يمكن تمييز مرحلتين مهمتين مر بها النظام التضامن الاجتماعي بالجزائر.

#### أ - مرحلة ما قبل سنة 1830:

كما اشرنا في السابق أن هذه المرحلة تميزت باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية في مجال الضمان الاجتماعي، وعليه نظام الضمان الاجتماعي الجزائري يعتبر وليد للنظام الفرنسي، حيث عرفت هذه المرحلة أو الفترة بالتفريق بين الجزائريين والمعمرين على سبيل المثال نظام تأمين على المرض كان يخص فقط الأوروبيين وباقي الشعب لا يستفيد إلا من إعانات رمزية وبطبيعة الحال الجزائريون لم يستفيدوا من نظام الضمان الاجتماعي إلا بعد الاستقلال.

أي من سنة 1962 إلى سنة 1983 بدأ يعرف النظام عدة تطورات وتغيرات مباشرة، حيث قامت الدولة الجزائرية بإنشاء جهاز للضمان الاجتماعي خاص بهيئة تحت إشراف وزارة النقل، المرسوم 63-457، المؤرخ 14 نوفمبر 1963.

كما تميزت أيضا بالمرسوم رقم 64-125 المؤرخ في 12 أبريل 1964 الذي بعد تبيان التركيبة البشرية للمجلس الإداري الخاص بالضمان الاجتماعي.

أيضا تم الإعلان الرسمي عن المرسوم رقم 64-364 المؤرخ في ديسمبر 1964 بإنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك ليس هذا فقط كذلك المرسوم رقم 70-116 المؤرخ في 1 أوت 1970 والمنشئ لتوحيد التنظيم الإداري الخاص بالصناديق الاجتماعي أثناء النظام الزراعي وخاص بالتجارة أيضا نظام عمل السكة الحديدية ونظام شركة الكهرباء والغاز.

الزيادة في عدد ممثلي المستخدمين داخل مجلس الإدارة.  
توسيع سلطات المدير وتعيينه من طرف الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي.

<sup>1</sup>بوخميسة نوي، عزيز محمد الطاهر، التسيير الذاتي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، مجلة دفاتر السياسة والقانون في الجزائر، العدد 7، جوان 2012، الجزائر، ص 136.

إضافة أيضا منشور 74-80 المؤرخ في 30 جانفي 1974 يضع معظم أنظمة الضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإنشاء النظام الزراعي الذي هو تحت وصاية وزير الفلاحة.

#### ب- مرحلة ما بعد 1983:

في مرحلة التحول الجذري لنظام الضمان الاجتماعي: ذلك بإعادة تنظيمه مسند علة المبادئ التالية:

- مبدأ تعميم الضمان الاجتماعي.
- مبدأ توحيد الأنظمة والامتيازات والتحويل.
- مشاركة ممثلي العمال في تسيير هيئات الضمان الاجتماعي عبر تمثيل واسع في مجلس إدارية.

حيث صدرت 05 قوانين و 17 مرسوم متعلقة بأמיينات الاجتماعية و وحدات العمل والأمراض المهنية وواجبات المكلفين وأيضا المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي الذي تم إنشاؤه رسميا وتعديله بالقانون 08-8

القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان 1403 الموافق ل 02 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية عدل وتم.

القانون رقم 83-12 المؤرخ في رمضان 1983 الموافق ل 02 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد عدل وتم.

القانون رقم 83-13 المؤرخ في رمضان 1408 الموافق ل 02 جويلية المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية عدل وتم

القانون رقم 83-15 المؤرخ في 21 رمضان 1403 الموافق ل 02 جويلية المتعلق بـلزامات المكلفين في الضمان الاجتماعي.

القانون رقم 83-13 المؤرخ في 21 رمضان 1403 الموافق لـ 02 جويلية 1983 المتعلق بالمنازعات الضمان الاجتماعي ( القانون 08-08 الذي أُلغي رقم 83-15)<sup>1</sup>. فعليه تماشياً مع تحولات الكبرى التي في ميدان التكنولوجيا الحديثة ومسايرة الدول المتطورة والتحكم في تسيير النفقات استحداث قاعدة نفقات، حرص المشرع على أن يتم عصنة القطاع، فقد شهد قطاع الضمان الاجتماعي تغيرات جوهرية وتطورات متسارعة واصلاحات كبرى في المنظومة الخاصة بعد سنة 2000.

وذلك بتحسين نوعية الأداءات والحفاظ على التوازنات المالية لهيئات الضمان الاجتماعي كإصلاح آليات التحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي بتطبيق سياسة جديدة لتعويض الأدوية من خلال ترقية الدواء الجنييس وتشجيع الإنتاج الوطني، وكذلك توسيع شبكة الهياكل الجوارية للضمان الاجتماعي

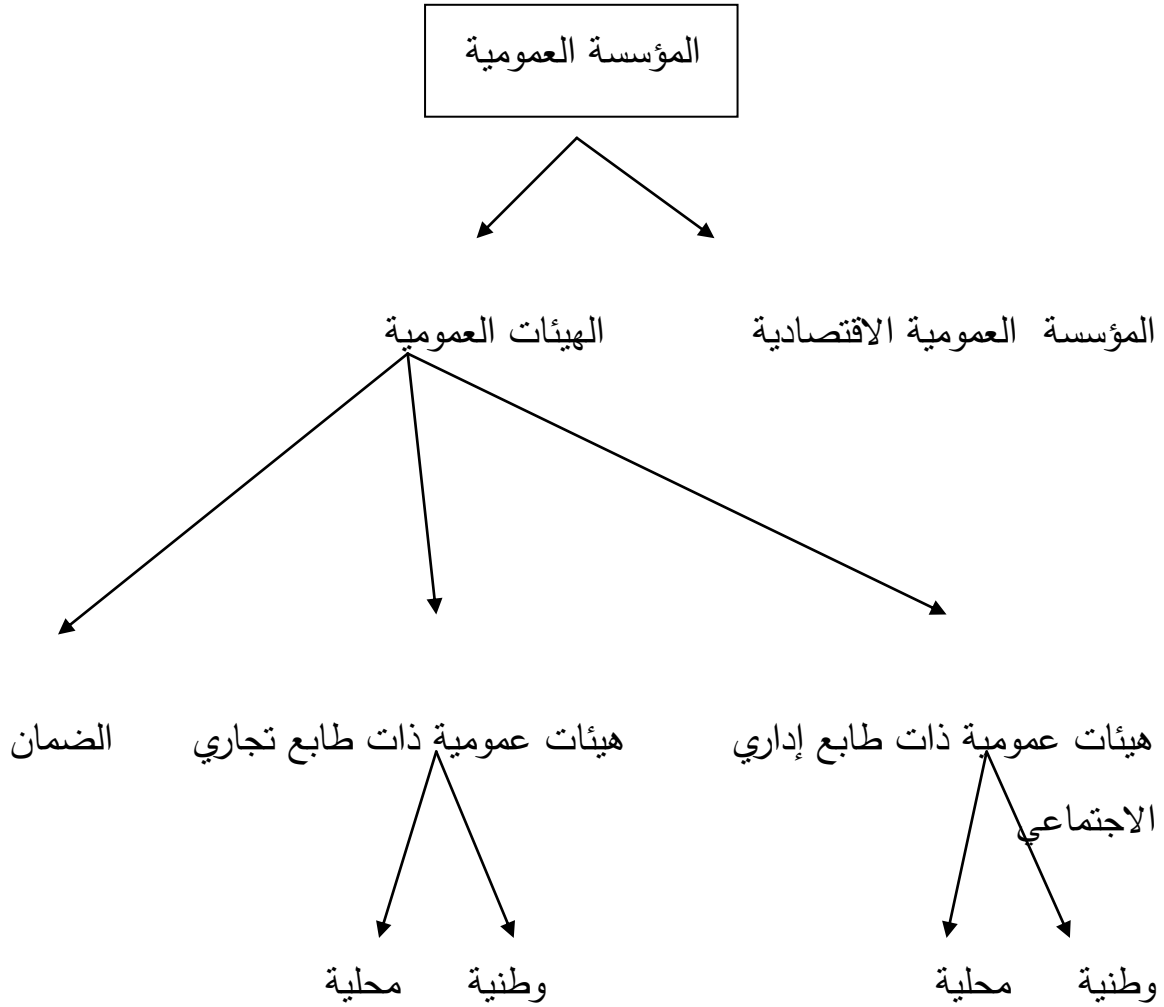
#### الفرع الأول: تحديد الطبيعة القانونية لهيئات الضمان الاجتماعي

ذكرنا سابقاً أن نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر مر بعدة تطورات وهذا قبل وبعد الاستقلال، حيث نشأة عدة صناديق قبل جذور القانون 01<sup>2</sup>/88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الذي فصل بين القطاع الاقتصادي الذي يتم تسييره بواسطة المؤسسة العمومية الاقتصادية والمرافق العامة التي تسييرها بواسطة الهيئة العمومية.

<sup>1</sup> قانون رقم 08-08 مؤرخ 16 من عام 1424 الموافق لـ 23 فبراير 2008 متعلق بالمنازعات الضمان الاجتماعي، الجردية الرسمية، العدد 11، المؤرخة 02 مارس سنة 2008.

<sup>2</sup> 01-188 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 جوان 1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، العدد 02، 1988.

الشكل رقم (01)



إن قانون الضمان الاجتماعي هو قانون تنظيمي يقوم بحماية القيم التي يقوم عليها المجتمع الجديد في نطاق الضمان الاجتماعي، حير أنها لم تعد محصورة في الحرية بمعناها المجرّد وصيانة الاستقلال الفردي بقدر ما أصبحت ضمان عدالة التوزيع في المجتمع في إطار قيادي رشيدة للتطور الاجتماعي والاقتصاد برمته.

فهو يتولى تحقيق الحقوق و الالتزامات الناشئة عن العالقات التأمينية ويعد قانون الضمان الاجتماعي من النظام العام فقواعده أمرّة تتعلق بالنظام العام الاجتماعي والاقتصادي، حيث يغلب عليه الطابع الجبائي وليس التوجيهي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عوني عبيدات، شرح القانون الضمان الاجتماعي المؤقت رقم 30 لسنة 1978، فقه قضاء، ط1، دار وائل للنشر، 1988، ص11.

## أولاً: التكييف القانوني

إن قانون الضمان الاجتماعي يحكم العلاقات بين المؤمن عليهم الخاضعين لأحكامه وبين السلطة العامة القائمة على تنفيذه ، ويقوم بتنظيم همه العالقة مؤسسات الضمان الاجتماعي، فالغالب من الفقه أنه يرى أن قانون الضمان الاجتماعي هو قانون عام ، على اعتبار هيئات الضمان الاجتماعي التي تقوم بتطبيقه، تكون طرفاً في العلاقة التأمينية مع المؤمن عليهم باعتبارها سلطة عامة ، لها شخصية معنوية وتحصل أموالها بطرق تحصيل الأموال العامة للدولة.

لكن يرى بعض الفقه أن هذا لا يكفي كونها تمتد لمجال القانون الخاص وهو المجال الاجتماعي والاقتصادي، من خلال الاستناد إلى معايير لتمييز المؤسسة العامة عن غيرها من المؤسسات ، وعليه بالرجوع إلى تكييف هذه الهيئة في القانون الجزائري وأين يتم تصنيفها<sup>1</sup>.

نجد أن المادة 49 من القانون رقم 01/88<sup>2</sup> المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات تعد أجهزة الضمان الاجتماعي هيئات عمومية مات تسيير خاص تحكمها القوانين المطبقة في هذا المجال، فالمشرع ترك تفصيل همه المادة إلا النصوص التنظيمية التي صدرت بعد التحول الذي شهدته الجزائر في نظامها السياسي، بالتخلي عن النهج الاشتراكي وتبني قواعد اقتصاد السوق ودخول القطاع الخاص إلا جانب القطاع الحكومي العام فكان لزاماً على المشرع أن يكيف منظومة الضمان الاجتماعي مع هذه التحولات العميقة، و من خلال نص المادة 49 من القانون رقم 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات نجد أن ، تعد مرافق عمومية ذات طابع إداري حيث أصبحت صناديق الضمان

<sup>1</sup> القاضي حسين عبد اللطيف، الضمان الاجتماعي أحكامه وتطبيقاته- دراسة تحليلية شاملة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص 737.

<sup>2</sup> القانون 01/88 الصادر في 12/01/1988، الجريدة رقم 02 الصادرة في 13/01/1988.

الاجتماعي الموجودة في الجزائر، بالدرجة الأولى مرافق عامة إدارية وبصفة ثانوية مرافق عامة صناعية تجارية<sup>1</sup>.

إذا أصبحت هيئة عمومية مات تسيير خاص ، لكن تختل عن المرفق العام من جهة وعن الهيئة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري من جهة أخرى، من خلال الاستقلالية التي تتمتع بها و كون أن همه الصناديق من الناحية المادية تعد أعمالها التجارية التي تخضع لنطاق تطبيق القانون التجاري أي القانون الخاص<sup>2</sup>.

أما فيما يخص اختلافها عن الهيئة العمومية مات الطابع الصناعي والتجارة ، يقوم على أساس المادة 44 من القانون التوجيهي بنصها " عندما تتمكن الهيئة العمومية من تمويل أعبائها جزئيا أو كليا عن طريق عائد بيع إنتاجي تجاري ، ينجز طبقا لتعريفه معدل مسبقا و لدفتر الشروط العامة الذي يحدد الأعباء والتعقيدات التي تعود على عاتق الهيئة والحقوق و الصلاحيات المرتبطة بها وعند الاقتضاء حقوق وواجبات المستعملين ، فإنها تأخذ تسمية هيئة عمومية مات طابع صناعي وتجاري".

### ثانيا: نتائج اعتبارها مرافق عامة ذو تسيير خاص

انتظر الفقه إلا غاية 1992 لمعرفة مقصود المشرع من فكرة الهيئة العمومية مات التسيير الخاص المنصوب عليه في المادة 49 ، من القانون التوجيهي للمؤسسات من خلال إصدار المرسوم رقم 92 / 07 المؤرخ في 01 / 04 / 1992 ، المتعلق بالقانون الأساسي لصناديق الحماية الاجتماعية وتنظيمها الإداري المالي، إذ اعتبرت همه الصناديق بمثابة هيئات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي تاجرة

<sup>1</sup>بوسماح محمد أمين، المرفق العام في الجزائر، ترجمة: رجال بن عمر ، رجال مولاي ادريس، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، 1995 ص16.

<sup>2</sup>عجة الجيلالي، الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية، النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر، شلف ص 234.

علاقتها مع الغير، وتخضع إلا القوانين والتنظيمات المعمول بها في هما المجال<sup>1</sup> ، وأين يمكن وضع همه القوانين هل هي جزء من القانون العام أم مدمجة ضمن القانون الخاص ، فيفترض تبعيتها إلا القانون العام علا أسا كون مصطلح القانون الأساسي ذاته من بين المصطلحات التي يتبناها معجم القانون العام، كما أن خضوع همه الصناديق لوصاية العمل والحماية الاجتماعية طبقا لنص المادة 03<sup>2</sup> ، وتعتبر الصناديق تابعة للقانون الخاص من خلال ما يلي:

\* اعتبار موظفي الصندوق عمال أجزاء حسب ن المادة 54 من المرسوم السابق المكر يخضعون للقانون رقم 90 / 11 المتعلق بعلاقات العمل.

اعتبار الصناديق تاجرة في علاقاتها مع الغير حسب نص المادة 2 / 2 من المرسوم 92 / 07 بنصها وتخضع في علاقاتها مع الآخرين للتشريع التجاري و كما القوانين والتنظيمات سارية المفعول والأحكام هما المرسوم.

و عليه تعد هيئة مستقلة تخضع لقانون مختلط يتعايش في إطاره القانون الخاص والعام معا كونها تتمتع بامتيازات السلطة العامة من جهة قبل اعتبارها صناديق تابعة للقانون الخاص ، فتعتبر الصناديق مرافق عامة تخضع للقانون العام.

<sup>1</sup> هذا ما نصت عليه المادة 02، من المرسوم التنفيذي 07/92 المعدل والمتمم بنصها " لأحكام هذا المرسوم والقوانين والتنظيمات السارية، الصناديق التي تتولى تسيير الأخطار المنصوص عليها في قوانين الضمان الاجتماعي وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

<sup>2</sup> من المرسوم 07/92 بنصها: طبقا لأحكام المادة 78 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 02 يوليو 1983 المشار إليه أعلاه، توضع الصناديق وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، حيث تنص المادة 78 من القانون رقم 83-11 المعدل بموجب الأمر 96-17 المؤرخ في يوليو 1996" تتولى تسيير المخاطر المنصوص عليها في هذا القانون هيئات الضمان الاجتماعي الخاضعة لوصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي".

## الفرع الثاني: مفهوم وتحديد الطبيعة القانونية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

وفقا لنص المادة (02) من القانون رقم 11/90 المتعلق بعلاقات العمل المعدل والمتمم<sup>1</sup> يعتبر عاملا أجيرو العامل الذي لديه صلة مرؤوسية مع صاحب العمل اسا كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه سواء كان عاما أم خاصا.

ووفقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم 11/83 يستفيد كل العمال من مزايا التأمينات الاجتماعية سواء أكانوا أجراء أم ملحقيين بالأجراء أيا كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه والنظام الذي كان يسري عليهم قبل دخول قانون التأمينات الاجتماعية حيز التطبيق.

والملاحظ على نص المادة الثالثة المشار إليها أعلاه أنها جاءت على صيغة المطلق مما يدل على أن المشرع قصد القضاء على كل تفرقة بين العمال من حيث الاستفادة بمزايا قوانين التأمينات الاجتماعية كما تساهم الصيغة المطلقة لتطبيق نص المادة الثالثة على التقليل من المشاكل العملية التي قد تحدث في حالة انتقال أحد العاملين من قطاع إلى آخر أو في حالة تغير صفة القطاع الذي ينتمي إليه، كأن يتحول من القطاع العام إلى الخاص، كما هو حاصل الآن في إطار خصوصية المؤسسات العمومية حيث يتحول النشاط من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبعمومية المادة فلا يترتب على هذا التغير أية مشاكل فيما يتعلق بتطبيق أو الخضوع لقانون التأمينات الاجتماعية، إذ بمقتضى هذا القانون يخضع كل العمال سواء كانوا أجراء أم ملحقيين بالأجراء ومهما كان النشاط الذي ينتمون إليه وكذا القانون الذي كان يسري عليهم قبل دخول التأمينات الاجتماعية حيز التطبيق.

وغرض المشرع من ذلك توسيع دائرة تطبيق قوانين التأمينات الاجتماعية على أكبر عدد ممكن من العاملين الذين هم بحاجة إلى الحماية التأمينية خاصة غير المرتبطين بعقد العمل الذين لا يمكنهم مواجهة ما قد يتعرضون له من مخاطر بالاعتماد على وسائلهم

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، العدد 17، 1990.

الخاصة كعمال المنازل كما سنرى في حينه .هذا ويقصد بالعمال كل الأشخاص الذين يؤدون عملا يدويا أو فكريا مقابل مرتب في إطار التنظيم ولحساب شخص آخر طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص يدعى المستخدم<sup>1</sup>

يتولى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء على:

1- إدارة وتسيير الأداءات العينية المتعلقة بالعلاج والرعاية الطبية وكذلك الأداءات النقدية المتمثلة في تعويض عن أجر المؤمن له المتوقف عن العمل بسبب المخاطر التي تضمنها قوانين التأمينات الاجتماعية وكذلك الأداءات العائلية المتمثلة في المنح العائلية الممنوحة طبقا لمرسوم رقم 46/92 المؤرخ في 11 فبراير 1992.

2- ضمان تحصيل ومراقبة النزاعات وتحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل نفقات التأمين الاجتماعية المنصوص عليها في هذا القانون، كما يتولى تسيير صندوق الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية والعمل على ترقية سياسة الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية.

3- تسيير الأداءات المستحقة للأشخاص المستفيدين من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي.

4- تسيير صندوق المساعدة والإسعاف المخصص لمنح في بعض الحالات الاستثنائية، امتيازات للمؤمن لهم اجتماعيا ولذوي حقوقهم عندما لا يستوفى المعنيون الشروط المتطلبة للحصول على الاستفادة من أداءات التأمين الاجتماعي، أو عندما يكونون من ذوي الدخل المحدود<sup>2</sup>.

5- إبرام اتفاقيات مع الأطباء المستخدمين الطبيين ومؤسسات العلاج والصيدليات في نظام إطار الدفع من قبل الغير.

<sup>1</sup> أنظر المادة 2 من القانون رقم 11/90 الصادر في أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل الجديدة الرسمية، رقم 17

الصادرة في 25 أبريل 1990.

<sup>2</sup> أنظر المادة 90 من القانون رقم 1/83 المعدل والمتمم.

6- منح مستفيدين وكذا المستخدمين رقم تسجيل وطني.

7- القيام بتسديد جميع المصاريف عن تسيير مختلف اللجان أو الجهات القضائية التي تقوم بالبت في مختلف الخلافات الناتجة عن القرارات التي يتخذها الصندوق في مجال اختصاصه.

## المطلب الثاني: إبرام الصفقات العمومية لدى هيئات الضمان الاجتماعي

الفرع الأول: عدم خضوع هيئات الضمان الاجتماعي للصفقات العمومية.

أخرج المشرع الجزائري هيئات الضمان الاجتماعي من دائرة تطبيق قانون الصفقات العمومية بموجب أحكام المادة (09) من المرسوم الرئاسي 246 " لا تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لأحكام إبرام الصفقات العمومية المنصوص عليها في هذا الباب، ومع ذلك يتعين عليها إعداد إجراءات إبرام الصفقات حسب خصوصيتها على أساس حرية الاستفادة من الطلب والمساواة في التعامل مع المرشحين وشفافية الإجراءات والعمل على اعتقادها من طرف هيئاتها الاجتماعية<sup>1</sup>.

إذا كانت هيئات الضمان الاجتماعي شخص معنوي من أشخاص القانون الخاص فإمكان إضفاء الطابع الإداري على تصرفاتها فهي غير معنية بتطبيق أحكام إبرام الصفقات العمومية المنصوص عليها في الباب الأول من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، لكنها ملزمة بإعداد نظام خاص بها، تعتمد هيئاتها الاجتماعية يحدد قواعد إجراءات إبرامها للصفقات حسب خصوصياتها على أساس مبادئ حرية الاستفادة من الطلب والمساواة في التفاعل بين المرشحين والشفافية في الإجراءات وهي ذات المبادئ التي يبرم على أساسها الصفقات العمومية واستعمال الحسن لذلك العام.

وتماشيا مع ما تم ذكره بموجب أحكام المادة 28<sup>2</sup>، من المرسوم 15-247 " يتعين على المؤسسات المنصوص عليها في المطة الأخيرة من المادة 06 عندما تنجز عملية

<sup>1</sup> المادة 09، 15-247.

<sup>2</sup> المادة 08، 15-247.

غير ملموسة كلياً أو جزئياً بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو الهيئات الاقليمية أن تكيف إجرائها إلى صوت مع تنظيم الصفقات العمومية، واعتمادها من هيئاتها المؤهلة. ويعين على السلطة الوصية لهذه المؤسسات العمومية أن تضع جهاز المراقبة وتوافق عليه طبقاً لأحكام المادة 159 من هذا المرسوم.

حيث لا يمكن لهذه المؤسسات أن تخرج عن تنظيم الصفقات العمومية حين يتعلق الأمر بعمليات تحويلها الكلي أو الجزئي، بمساهمة مؤقتة أو نهائية، يتم تمويلها كلياً أو جزئياً من الدولة أو الجماعات الاقليمية، وعدا ذلك يجوز لها أن تكيف إجراءاتها الخاصة مع تنظيم الصفقات العمومية والعمل على اعتمادها من قبل هيئاتها المؤهلة قانوناً.

كما لاحظنا أن التنظيم ذكر في المادة 05 أنه يجب احترام المبادئ العامة، فالمبادئ بطبيعتها لا يمكن أن تترجم إلى القواعد القانونية أو تكسب قوة القاعدة القانونية إلا في حالة تكريسها ضمن الأحكام القضائية، فحين يرسم النص لهذه المبادئ ضمن الإجراءات التي يفرض تبنيها لغاية إثبات احترام لهذه المبادئ فإنه بذلك يسهل مهمة كل من المسير المكلف بالصفقة والمتعامل المتعاقد بشأنها والمراقب لها وكذا القاضي الذي تعرض عليه قضايا متعلقة بها<sup>1</sup>.

وفي نفس الصدد ذكر المنظم في المادة 11، كل هيئة غير خاضعة لقواعد المحاسبة العمومية وإحكام هذا المرسوم مهما كان وضعه القانوني تستعمل أموال عمومية بأي شكل كان ملزمة بإعداد الإجراءات إبرام الصفقات على أساس مبادئ حرية الاستفادة من الطلب والمساواة في التعامل بين المرشحين وشفافية الإجراءات والعمل على اعتمادها من طرف هيئة مؤهلة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> النوي خرشي، الصفقات العمومية، دراسة تحليلية ونقدية وتكميلية لمنصوص الصفقات، دار الهدى، 2019، ص23.

<sup>2</sup> المادة 11، 15-247.

يلاحظ أن المادة 11 وعلى غرار ما ورد في المواد السابقة أعطت الاعتبار لمصدر المالي فحين يكون المال عموميا يتعين على منفقة أي ما كان أن يقوم على الأقل المبادئ المنصوص عليها في المادة 5 من التنظيم<sup>1</sup>.

ثانيا: وتماشيا مع ما تم ذكره تم وضع منور 001 المؤرخ في 05 أفريل 2016 يتضمن مراقبة الصفقات المبرمة من طرف الهيئات تحت الوصاية لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ويتمثل الهدف من هذا المنشور إنشاء جهاز لمراقبة الصفقات المبرمة من طرف الهيئات تحت الوصاية غير خاضعة لتنظيم الصفقات العمومية في منح مسؤولية أكبر للمعنيين بالصفقات أي المصالح المتعاقدة ولجان الصفقات وهيئات المداولة والتوصل إلى الأهداف في إطار الشفافية ونجاحه أكثر في ظل احترام شروط الاقتصاد وترشيد استعمال الأموال العمومية مع الأخذ بالحسابات مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في المعاملة للمترشحين وشفافية الإجراءات.

وتطبيقا للمادة 08 و 11، 159 من المرسوم الرئاسي رقم 15- 247 المؤرخ في 12 ديسمبر 2015 المتضمن الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، يجب على الوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي إنشاء جهاز لمراقبة الصفقات العمومية على الهيئات تحت الوصاية غير خاضعة لأحكام المادة 06 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه.

ويتعلق الأمر بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري (EPIC) التابعة للقطاع عندما تبرز عمليات بأموالها الخاصة، والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص (EPGE) غير معنية بتنظيم المتعلق بالصفقات العمومية.

ولهذا تهدف أحكام هذا المنشور إلى تحديد مفهوم مراقبة الصفقات الهيئات تحت الوصاية لاسيما دور وصلاحيات الوصاية والهيئات المداولة في مجال المراقبة،

<sup>1</sup> النوي خرشي، المرجع السابق، ص 47.

والاختصاص وتشكيلة لجان الصفقات وأخيراً الأحكام الانتقالية التي كسبت دخول هذا المنشور حيز التنفيذ.

### الفرع الثاني: تكييف الإجراءات الصفقات العمومية لدى هيئات الضمان الاجتماعي

استعادت هيئات الضمان الاجتماعي على المستوى المادة 08 إمكانية تكييف إجراءاتها مع تنظيم الصفقات العمومية 15-247 مع تنظيم الصفقات العمومية والعمل على اعتمادها من قبل هيئاتها المؤهلة قانوناً<sup>1</sup>.

بما أن هيئات الضمان الاجتماعي غير قاصمة لقواعد المحاسبة العمومية والأحكام لهذا المرسوم مهما كان وضعها تستعمل أموال عمومية ملتزمة بإعداد إجراءات الصفقات على أساس مبدأ الحرية<sup>2</sup>.

وعليه قامت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بإصدار منشور 001 المؤرخ 05 أفريل 2016 يتضمن مراقبة الصفقات المبرمة من طرف الهيئات تحت الوصاية لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يتضمن مراقبة الصفقات العمومية من طرف الهيئات تحت وصايتها

- صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء
- الصندوق الوطني للتقاعد.
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الغير الأجراء.
- الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر الناجمة عن سوء الأحوال الجوية.
- البناء والاشغال العمومية والري.
- الصندوق الوطني للتوزيع العادل للخدمات الاجتماعية.
- هيئة الوقاية من الأخطار المهنية في نشاطات البناء الأشغال العمومية والري.
- الديوان الوطني للأعضاء للأشخاص المبعوثين ولوحتها.

<sup>1</sup> المرسوم التنظيم 15-247، المادة 08 -11.

<sup>2</sup> النوش خرشي، المرجع السابق.

- المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية.
  - المرصد الوطني للعمل.
- حيث يحدد الملحق رقم (01) لهذا المنشور التنظيم النموذجي للتنظيم والمهام، جهاز التنفيذ والمراقبة الصفقات<sup>1</sup>.
- يتضمن الملحق رقم (02) لهذا المنشور النظام الداخلي النموذجي للجان الصفقات العمومية للهيئات تحت الوصاية ، كما يجب على المصالح المتعاقدة إعداد إجراءات داخلية للطلبات التي يقل مبلغها عن أدنى الحدود المبينة في الملحق رقم ( 01)، ومن الضروري تركيز الإجراءات الداخلية أساس على:
- تحديد الاحتياجات.
  - إنجاز إجراءات انتقاء المتعاملين الاقتصاديين.
  - احترام مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات.
- كما وضح المنشور 001 المؤرخ في 05 أبريل 2016 إمكانية توحيد الإجراءات الداخلية بين الهيئات كما يمكنها أن تتضمن أحكام الرقابة الداخلية.
- وفي هذا الإطار فإنه يتم إعداد الإجراءات الداخلية التي تقل عن أدنى الحدود المبينة مسبقا التي تكون مكيفة مع تنظيم الصفقات العمومية بقرار من المدير العام للهيئة بإنشاء إجراءات الرقابة الخارجية.
- الفرع الثالث: تطبيق مبادئ الصفقات العمومية**

نصت المادة (05) من التصميم النصوص هي لتنظيم مهام جهاز التنفيذ والمراقبة الصفقات تحت الوصاية لضمان نجاح الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام

<sup>1</sup> الملحق رقم 01.

يجب أن تراعي هي الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين والشفافية في الإجراءات ضمن احترام هذه الأحكام لهذا القرار<sup>1</sup>. رغم استبعاد لها من الخضوع لأحكام إبرام الصفقات العمومية المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي 15-247، إلا أن نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام<sup>2</sup> ألزمها بإعداد إجراءات إبرام الصفقات حسب خصوصيتها على أساس المبادئ نفسها والعمل على إعتماها، سنتطرق في هذا الفرع إلى التعرف على مبادئ الصفقات العمومية ومنها:

#### أولاً: مبدأ حرية الوصول إلى الطلبات:

يقصد به الولوج للطلب العمومي تسمح لمجال المشاركة أو المنافسة للعارضين منح فرصة لكل من توفرت فيه شروط المشاركة حسب الإعلان المنشور والكيفية الواردة أيضا في دفتر الشروط المتعلقة بالصفقة من أجل تقديم عروضهم أمام المصلحة المتعاقدة<sup>3</sup> يقوم مبدأ حرية الوصول إلى الطلبية العامة على فكرة الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي، وفكرة المساواة بين الأفراد في الانتفاع من خدمات المرافق العامة بالإضافة إلى فكرة وقوف الإدارة موقفا حياديا إزاء المتنافسين فهي ليست حرة في استخدام سلطتها التقديرية بتقرير فئات المقاولين التي تدعو لها وتلك التي تبعتها<sup>4</sup>، فهذا المبدأ يتيح للأشخاص إفساح المجال إلى جميع الأشخاص الذي يهمهم أمر المناقصات والمزايدات العامة، والذين تحقق فيهم وتنطبق عليهم شروط الصفقة وهي شروط موضوعية محددة يجب أن تبعد أشد البعد عن الاعتبارات الذاتية، أو التمييز على أس أساس لشخص على

<sup>1</sup> المنشور

<sup>2</sup> المادة 5 من تنظيم 15-247.

<sup>3</sup> عمار عوايدي، شرح وتنظيم الصفقات العمومية، الشنر والتوزيع، 90.

<sup>4</sup> عنان علي، نزاهة العقود الإدارية في ضوء قانون الأشغال الحكومية، فلسطين، 2009، ص7.

حساب الآخر، حيث لا يجوز إقصاء مترشحين على أساس اعتبارات غير منصوص عليها في قانون الصفقات العمومية<sup>1</sup>.

فيعرف هذا المبدأ على أن<sup>2</sup> "المقاولين والموردين يجوز لهم، وبكل حرية المشاركة في الصفقات العمومية، أما بالنسبة للمشرع الجزائري لم يعطي لته تعريف وترك أمر تعريفه للفقهاء.

إذ حدد القانون للمصلحة المتعاقدة أسلوبين للاختيار يتعين عليها التقيد بهما، وهذان الأسلوبان تختلف أولويات الإدارة مع متطلبات وأهداف ابرام الصفقة بالنسبة للمتعامل العمومي، حيث نصت المادة 25 من المرسوم الرئاسي 10-236 المعدل والمتمم على أنه " تيرم الصفقات العمومية وفقا لاجراءات المناقصة الذي يشكل القاعدة العامة أو وفق إجراء التراضي"<sup>3</sup>.

#### ثانيا: مبدأ المساواة بين المترشحين والعارضين

يعد مبدأ المساواة في معاملة المترشحين عموماً من أهم المبادئ القانون ثابت في المادة (07) من حقوق الإنسان<sup>4</sup>، وثابت في كل النظم الدستورية والقانونية ومكرس أمام القضاء الوطني والدولي كما يكرس أمام الإدارة العامة في مساواة المنتفعين من خدمة المرفق العام، كما أن مبدأ المساواة وجد في القانون 01-06 المعدل والمتمم كآلية لمكافحة الفساد في الصفقات العمومية<sup>5</sup>.

والتي فرض أن تؤسس الإجراءات المعمول بما تحيد مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والمنافسة الشرعية وعلّة معايير موضوعية هي<sup>6</sup> ذات المعيار التي تم

<sup>1</sup> قاصدي فايزة، المبادئ الأساسية للصفقات العمومية، مجلة المعيار، المركز الجامعي، تسمسليت، 2015، 338

<sup>2</sup> قاصدي فايزة، المرجع السابق، ص 338.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 339.

<sup>4</sup> الإعلان العالمي، حقوق الإنسان، المادة 7

<sup>5</sup> قانون المتعلق بالفساد، المادة 09.

<sup>6</sup> عمار بوضياف، ص 18.

النص عليها في الاتفاقية الأمم المتحدة سابقة للذكر بدل هذا المبدأ على أن كل شخص لا بد أن تتم معاملته بنفس الطريقة التي يعامل بها شخص آخر يكون في نفس الوضعية القانونية يلقي هذا المبدأ ظله على قانون الصفقات العمومية في المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 تحديداً.

ومن تطبيقات هذا المبدأ ضمن أحكام المرسوم التنظيمي المذكور أعلاه نجد أن الزام المؤسسات العمومية الاقتصادية وكل الهيئات غير خاضعة لقواعد المحاسبة العمومية مهما كان وضعها القانوني باحترام مبدأ المساواة، وهذا من خلال المادة 9، 11 وذلك يلزم بإعداد إجراءات إبرام الصفقات على أساس مبدأ حرية الاستفادة من الطلب والمساواة في التعامل مع المرشحين وشفافية الإجراءات العمل على اعتمادها من طرف هيئاتها المؤهلة<sup>1</sup> تخضع الصفقات العمومية لمبدأ المساواة واخضاع جميع المترشحين لنفس معايير الاختيار وكذا نفس القواعد وشروط المنافسة الموضوعية، وهو مبدأ يطبق على جميع المراحل الإجرائية التي تحكم الصفقات العمومية.<sup>2</sup>

وعليه ألزم المنشور رقم 001 المؤرخ 05 أفريل 2016 يتضمن مراقبة الصفقات المبرمة من طرف الهيئات تحت الوصاية لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الفترة المتعلقة بالمراقبة الداخلية، يجب على المصالح المتعاقدة إعداد الإجراءات الداخلية لإبرام الطلبات التي تقبل مبلغها عن أدنى الحدود المبنية في الملحق 1 ويجب أن تركز الإجراءات الداخلية أساس على:

- تحديد الاحتياجات وإنجاز الإجراءات انتقاء الشركاء واحترام مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات، ولذا ما تم ذكره أو

<sup>1</sup> راضية رحمان، مبدأ المساواة في معاملة المترشحين في قانون الصفقات العمومية،

<sup>2</sup> عمار عوابدي، القانون الإداري، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 205

- التطرق اليه في المادة 5 من المنشور والمادة 09 من أجل إبرام صفقتها مع مراعاة المبادئ العامة وهي حرية الوصول والمساواة بين المترشحين شفافية الإجراءات<sup>1</sup>

النتيجة القانونية المترتبة على مبدأ المساواة هي أن الإدارة لا يجوز لها أن تخلق وسائل وأساليب قانونية للفرقة بين المتقدمين، كما لا يجوز أن تمنح امتيازات أو تضع عقبات أمام المتنافسين، وعلى المترشحين للصفقات العمومية أن يحترموا جملة من القواعد في مبدأ المساواة وهي:

- القواعد المتعلقة باعتماد المترشحين.

- القواعد المتعلقة بإيداع العروض.

- القواعد المتعلقة باختيار المستفيد من الصفقة<sup>2</sup>.

الإخلال هذه المبادئ يعد تجريماً بالصفقات العمومية حسب المادة 03 من المرسوم الرئاسي<sup>3</sup>.

تشجيع المؤسسات الناشئة أجاز المشرع تخصيص الصفقات حصرياً من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وحماية المتعامل الوطني، كما قام بتفضيل الصفقات الوطنية واخضع المتعاقدين الأجانب وإلى الالتزام بالاستثمار في إطار الشراكة حيث أصبحت المادة 1/84 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 أن تنص دفاً شروط الدعوات الضمانة الدولية في إطار السياسات العمومية للتنمية بالنسبة للمتعمدين الأجانب على الالتزام بالاستثمار في شراكة.

<sup>1</sup>الملحق المنشور، ذكر المادة.

<sup>2</sup> قاصدي فايضة، المرجع السابق، ص 343.

<sup>3</sup>المادة 03، المرسوم الرئاسي 236/10 المعدل والمتمم والمادة 09 من القانون 01/06 المعدل والمتمم والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

### ثالثا: مبدأ الشفافية

يقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات بأوسعها أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على معلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء.

يعد مؤشر الشفافية اليوم أهم دعائم التنمية الشاملة والمستدامة ومن أهم مبادئ الحكم الراشد ولقد اتسع مجال تطبيقه خاصة بعد مصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في جمعية الأمم المتحدة، يعتبر من أهم الآليات لمكافحة الفساد إذا ما تم تعميمه على مستوى كل الإدارات والأجهزة الرسمية والهيئات العامة.

حرص المشرع الجزائري على ادماج ما يمكن من إجراءات كان الهدف منها ترسيخ الشفافية في ميدان الصفقات العمومية وذلك من خلال:

- الزامية إدراج معايير الاختيار وتقييدها في صلب دفتر الشروط.
- ضمان منافسة أكبر من خلال إجبار المتعاقدين من لقيام بالإعلان عن مناقصة بصورة أوسع مما كانت عليه، إذ خول المشرع الجزائري جهة إبرام العقود باعترافه لها بالشخصية الاعتبارية بضرورة مراعاة المبادئ الأساسية في التعاقد متمثلة في مبدأ العلانية والشفافية .
- تعزيز آليات الطعن في القرارات المتخذة والمتعلقة بالإجراءات الطلبية العامة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> قاصدي فايبة، المرجع السابق، ص 341.

## المبحث الثاني: تحديد كيفية إجراءات إبرام الصفقات العمومية (ص. و. ت. إ).

### ع. أ) CNAS

تعد الصفقات العمومية من أهم الأنواع الصفقات الإدارية والتي تحتل مكانة هامة من جانب الأعمال الخاصة بالدولة بهدف تحقيق النفع العام والاستغلال الأمثل للموارد المالية ، من خلال تطرقنا إلى مطلبين المطلب الأول المتمثل في إجراءات طلب العروض كقاعدة عامة والإجراءات الخاصة، المطلب الثاني الإجراءات المكيفة

### المطلب الأول: إجراءات طلب العروض كقاعدة عامة والإجراءات الخاصة

#### الفرع الأول: إجراءات طلب العروض كقاعدة عامة

لقد أصبح طلب العروض هو الأسلوب المفضل عالميا في الوقت الحالي نظرا لما يتصف به من مميزات إيجابية عن باقي الأساليب، غير أن الجزائر لم تتوصل فعليا إلى اعتماد هذا الأسلوب إلا بعد دراسات معمقة في قوانينها المتعلقة بالصفقات العمومية، فبعد أن كانت تعتمد كقاعدة عامة في أول قانون لها للصفقات العمومية<sup>1</sup> والذي تراجعت عنه في المرسوم رقم 82-145 الصادر بتاريخ 10/04/1982 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، واستمر التخلي عن هذا الأسلوب أيضا في المرسوم التنفيذي رقم 91-434 الصادر بتاريخ 09 نوفمبر 1991 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، إلى أن جاء المرسوم رقم 02-250 المعدل والمتمم والذي اعتمد أسلوب طلب العروض كقاعدة عامة في إبرام الصفقات العمومية طبقا للمادة العشرين (20) منه.

أما المشرع الجزائري فقد اعتد أسلوب طلب العرض في أول قانون للصفقات العمومية بعد الاستقلال فقد نصت المادة 42 من الأمر رقم 67-90 على ما يلي: "يجب على الإدارات أن تلجأ إلى طلب العروض عندما تستلزم الخدمات المقررة من مقدمي العروض مؤهلات تقنية وإمكانيات مالية كافية، تطبق علاوة على طرق إبرام الصفقات العمومية

<sup>1</sup> الأمر رقم 67-90 المؤرخ في 27/06/1967 المتضمن قانون الصفقات العمومية

المنصوص عليها في الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 يناير 1967 والمتضمن قانون البلدية، إجراء طلب العروض من قبل الجماعات المحلية ضمن الشروط المنصوص عليها،" ترتيبا على نص هذه المادة فإن الإدارة مطالبة بتطبيق إجراء طلب العروض عندما تحتاج إلى متعهدين ذوي مؤهلات تقنية وإمكانيات مالية كافية لتنفيذ الصفقة، كما أن الإدارة وبموجب هذا الإجراء تستطيع استخدام المعايير التي تراها مناسبة أو أكثر أهمية من معيار الثمن، كالقيمة التقنية للعرض والضمانات المالية ومدة التنفيذ، وهذا إضافة إلى المعايير الخاصة بتشجيع التوظيف والمعايير الخاصة بالتكوين المهني<sup>1</sup>.

### أنواع أسلوب طلب العروض:

1- طلب العروض المفتوحة:عرفته المادة 43 من قانون الصفقات العمومية الجزائري الجديد على أنه: إجراء يمكن من خلاله لأي مترشح أن يقدم تعهد، وهو التعريف نفسه الذي أورده القانون السابق المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية في مادته 29 .

ويضمن هذا الشكل بسبب عدم محدوديته أكبر قدر من المشاركة، فيضمن بالتالي احترام المبادئ العامة المتعلقة بالشفافية وحرية المنافسة وسعتها وسهولة المشاركة للوصول إلى الطلبية العامة.

ولكن بالمقابل من ذلك فإن ما تضمنته هذه الصيغة من سعة مشاركة لا يؤدي إلى أكبر قدر من المنافسة، ذلك أن هذه العروض قد لا تكون كلها مطابقة أو تستجيب كلية لمتطلبات المشروع، أو صادرة عن مؤسسات والقدرات التقنية والمالية الضرورية لإنجاز المشروع<sup>2</sup>.

2- طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا: عرف طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا في مادة 44 من المرسوم الرئاسي 15-247 على أنه: إجراء يسمح

<sup>1</sup> لكصاسي سيد أحمد، أسلوب طلب العروض كقاعدة عامة لإبرام الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، دكتوراه في القانون العام، جامعة أدرار، الجزائر، 2019، 82.

<sup>2</sup> خالد خليفة، طرق وإجراءات إبرام الصفقات العمومية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، د س ن، ص 9.

فيه لكل المرشحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الدنيا المؤهلة التي تحددها المصلحة المتعاقدة مسبقا قبل إطلاق الإجراء بتقديم تعهد ولا يتم انتقاء قبلي للمرشحين من طرف المصلحة المتعاقدة، ويقصد بالشروط المؤهلة القدرات التقنية والمالية والمهنية الضرورية لتنفيذ الصفقة، وتكون متناسبة مع طبيعة وتعقيد وأهمية المشروع، ففي المرسوم الرئاسي 10-236 كذلك اشترط المشرع من جميع المشاركين يكونوا مؤهلين، واستبدل أن عبارة "مؤهل" بعبارة "الشروط الدنيا المؤهلة" بحيث لا نجد هذه الشروط في المرسوم الرئاسي 02-250، وبالتالي فإن طلب العروض المفتوح هو إجراء يسمح فيه لكل المترشحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط التي تحددها المصلحة المتعاقدة المصلحة المتعاقدة قبل إطلاق الإجراء بتقديم تعهد، ولا يتم انتقاء أولي لمترشحين من قبل المصلحة المتعاقدة، وتخص الشروط المؤهلة والقدرات التقنية والمالية والمهنية الضرورية لتنفيذ الصفقة، وتكون مناسبة مع طبيعة وتعقيد وأهمية المشروع<sup>1</sup>.

3- طلب العروض المحدود: عرفته المادة 45 من المرسوم الرئاسي 15-247 على أنه "طلب العروض المحدود هو إجراء لاستشارة انتقائية، انتقاؤهم الأولى من قبل مدعوون وحدهم لتقديم تعهد" فطلب العروض المحدود يمكن من خلاله متعهدين معينين يتم انتقاؤهم مسبقا للمشاركة بعد تأهيل أولي على مرحلة واحدة أو على مرحلتين، فبالمقارنة مع المرسوم الرئاسي 10-236 فإنه لا يتم انتقاء المترشحين مسبقا بل اكتفى بأن تكون لدى المترشحين شروط دنيا مؤهلة وذلك في مادته 330 وكذلك اعتمد المشرع 02-250 على الشروط الخاصة للمرشحين وذلك في مادته 25، وفقا لقانون الصفقات العمومية الجديد، فإن هذا الشكل مخصص لإجراء استشارة انتقائية، بحيث يكون المترشحون الذين تم انتقاؤهم الأولى من قبل مدعوين وحدهم لتقديم تعهد، وخلال هذا النوع من شكل طلب

<sup>1</sup> لكصاسي سيد أحمد، المرجع السابق، ص 83.

العروض يتم وضع قائمة معينة لمؤسسات مؤهلة بين يدي المصلحة المتعاقدة للمشاركة في استشارة انتقائي<sup>1</sup>.

**4- المسابقة:** وهي إجراء يضع رجال الفن بعد أخذ رأي لجنة التحكيم في منافسة لاختيار مخطط أو مشروع مصمم، استجابة لبرنامج أعده صاحب المشروع قصد إنجاز عملية تشتمل على جوانب تقنية أو اقتصادية أو جمالية أو فنية خاصة قبل منح الصفقة لأحد الفائزين بالمسابقة وتمنح الصفقة للفائز بالمسابقة الذي قد 47 من المرسوم -247 15 حيث تلجأ المصلحة المتعاقدة إلى إجراء المسابقة في مجال تهيئة الإقليم والتعمير والهندسة المعمارية وكذلك في مجال معالجة المعلومات بينما ركز المشرع 10-236 على الجوانب الفنية الخاصة، أو التقنية أو الاقتصادية أو الجمالية، وتكون المسابقة إما مسابقة مفتوحة مع اشتراط قدرات دنيا أو أن تكون مسابقة محدودة، وتلجأ المصلحة المتعاقدة إلى إجراء المسابقة لاسيما في مجال تهيئة الإقليم والتعمير والهندسة المعمارية ومعالجة المعلومات.

والجدير بالذكر أن تنظيم الصفقات العمومية الجديد ألغى شكل المزايدة الذي تضمنته بعض القوانين السابقة الخاصة بالصفقات العمومية على غرار المرسوم 10/236 خاصة بعد النقاشات التي أثرت حول هذه التسمية وطبقا لنص المادة 48 من المرسوم 15-257 تكون المسابقة محدودة أو مفتوحة مع اشتراط قدرات دنيا، وتكون مسابقة الإشراف على الإنجاز محدود وجوبا ويجب أن يشتمل دفتر شروط المسابقة على برنامج ونظام المسابقة، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن ينص دفتر الشروط على كفاءات الانتقاء الأولى عند الاقتضاء وتنظيم المسابقة يجب أن يحدد دفتر الشروط المتعلق بمسابقة نص

<sup>1</sup> خالد خليفة، المرجع السابق، ص 11.

مشروع إنجاز أشغال الغلاف المالي التقديري للأشغال، في إطار مسابقة محدودة، يدعى المرشحون في مرحلة أولى إلى تقديم أظرفة ملفات الترشيحات<sup>1</sup>.

وبعد فتح أظرفة ملفات الترشيحات وتقييمها، لا يدعى إلى تقديم أظرفة العرض التقني والخدمات والعرض المالي إلا المرشحون الذين جرى انتقاؤهم الأولي، يمكن للمصلحة المتعاقدة تحدد في دفتر الشروط العدد الأقصى للمرشحين الذين ستم دعوتهم لتقديم تعهد، بعد انتقاء أولي، بخمسة ( 5 ) منهم، ويتم إعلان عدم جدوى المسابقة حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 04 من المرسوم الرئاسي 15-247، وفي هذه الحالة يمكن للمصلحة المتعاقدة اللجوء إلى التراضي بعد الاستشارة في ظل احترام أحكام هذه المادة، ويتم تقييم خدمات المسابقة من طرف لجنة تحكيم تتكون من أعضاء مؤهلين في الميدان المعني ومستقلين عن المرشحين، وتحدد تشكيلة لجنة التحكيم بموجب مقرر من مسؤول الهيئة العمومية أو الوزير أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، ويمنح لأعضاء لجان تحكيم المسابقات تعويضات حسب نسب وكيفيات تحدد بموجب مرسوم تنفيذي<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: إجراءات التراضي

مفهوم التراضي: التراضي هو إجراء تخصيص صفقى لتعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية للمنافسة.

<sup>1</sup>قندوج حمامة، عملية إبرام العقود الإدارية في نطاق صفقات المتعاقد العمومي في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع إدارة

ومالية عامة، جامعة الجزائر 2002، ص 82

<sup>2</sup>قندوج حمامة، المرجع السابق، ص 83.

## أشكال التراضي:

### أولاً: التراضي البسيط<sup>1</sup>

هذا الإجراء هو قاعدة استثنائية لإبرام العقود وتلجأ المصلحة المتعاقدة إلى التراضي البسيط في الحالات التي أوجبها المشرع ضمن تنظيم الصفقات العمومية وهي ما يلي:

- عندما لا يمكن تنفيذ الخدمات إلا على يد متعامل متعاقد وحيد يحتل وضعية احتكارية أو ينفرد بامتلاك الطريقة التكنولوجية التي اختارتها المصلحة المتعاقدة.

- حالات الاستعجال الملح المعطل بخطر داهم يتعرض له ملك أو استثمار قد تجسد في الميدان ولا يسعه التكيف مع آجال المناقصة بشرط أنه لم يكن في وسع المصلحة المتعاقدة توقع الظروف المسببة لحالات الاستعجال وأم لا تكون نتيجة مناورات للمماطلة من طرفها.

- عندما يتعلق الأمر بالمشروع ذوي الأولوية وذوي الأهمية الوطنية، وفي هذه الحالة يخضع اللجوء إلى النوع الاستثنائي لإبرام الصفقات للموافقة المسبقة من مجلس الوزراء<sup>2</sup>.

- عندما يمنح نص تشريعي أو تنظيمي مؤسسة عمومية حقا حصريا للقيام بمهمة الخدمة العمومية وتحدد قائمة المؤسسات المعنية بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المعني.

- عندما يتعلق الأمر بترقية الأداة الوطنية العمومية للإنتاج، وفي هذه الحالة يجب أن يخضع اللجوء إلى هذه الطريقة الاستثنائية في إبرام الصفقات إلى الموافقة المسبقة من مجلس الوزراء<sup>3</sup>.

### ثانياً: التراضي بعد الاستشارة

إن تنظيم هذه الاستشارة يكون بكل الوسائل المكتوبة الملائمة دون أية شكليات أخرى، أي إبرام الصفقة بإقامة المنافسة عن طريق الاستشارة المسبقة والتي تتم بكافة

<sup>1</sup> سليم قديان، مراحل وإجراءات إبرام الصفقات العمومية، مجلة البحوث والدراسات القانونية، العدد7، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، 2015، ص 287.

<sup>2</sup> المرسوم 12-23 المعدل للمرسوم الرئاسي 10/236.

<sup>3</sup> سليم قديان، المرجع السابق، ص 288.

الوسائل المكتوبة كالبريد والتلكس وبدون اللجوء إلى الإجراءات الشكلية المعقدة للإشهار، وتلجأ المصلحة المتعاقدة إلى التراضي بعد الاستشارة في الحالات التالية:

- عندما يتضح أن الدعوة إلى المنافسة غير مجدية.
- في حالة صفقات الدراسات واللوازم والخدمات الخاصة التي تستلزم طبيعتها اللجوء إلى المناقصة وتحدد قائمة الخدمات واللوازم بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المعني، وعموماً إن اختيار كيفية إبرام الصفقات العمومية يندرج ضمن اختصاصات المصلحة المتعاقدة.
- في حالة صفقات الأشغال التابعة مباشرة للمؤسسات الوطنية السيادية في الدولة تحدد قائمة هذه الدراسات واللوازم والخدمات والأشغال بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المعني.
- في حالة العمليات المنجزة في إطار استراتيجية التعاون الحكومي أو في إطار اتفاقات ثنائية تتعلق بالتمويلات الإمتيازية وتحويل الديون إلى مشاريع تنمية أو هبات<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الإجراءات المكيفة

الإطار القانوني والتطبيقي الآلية الإجراءات المكيفة : لم يتطرق الفقه وال القضاء إلى مفهوم الإجراءات المكيفة نظرا لأن الإجراء مستحدث وجديد في المنظومة القانونية الجزائرية ، لذا سنحاول من خلال فرعين منها ما يخص المعيار المالي والفرع الثاني سنتطرق فيه إلى المعيار الموضوعي .

#### الفرع الأول: المعيار المالي

بالرجوع إلى نص المادة 13 من المرسوم الرئاسي 15-247 نجد بأنها تنص على أن كل صفقة أشغال أو لوازم تساوي قيمتها أو تقل عن اثني عشر مليون دينار (12.000.000 دج)، وكل صفقة دراسات وخدمات تساوي قيمتها أو تقل عن ستة ملايين

<sup>1</sup> سليم قديان، المرجع السابق، 289.

دينار (6.000.000دج)، لا تقتضي لزوما إبرام صفقة عمومية وفق الإجراءات المنصوص عليها في الباب الأول من مرسوم تنظيم الصفقات العمومية، وبالتالي يكون للمصلحة المتعاقدة هنا قدر مهم من الحرية في إبرام الصفقة على النحو الذي تريده ، ويلبي حاجياتها ، لكن إذا أرادت المصلحة المتعاقدة إخضاع صفقاتها رغم ذلك إلي إجراءات الإبرام المنصوص عليها في الباب الأول من المرسوم المذكور أعلاه ، فيتوجب عليها حينئذ أن تكمل إبرام الطلب على نحو الإجراءات الشكلية<sup>1</sup>.

ومنه يعتبر المعيار المالي أحد أهم المعايير التي تحدد مجال تطبيق أحكام مرسوم تنظيم الصفقات العمومية ،وفقا لإجراءات شكلية خاضعة للرقابة السابقة واللاحقة بمختلف لجان الصفقات ، وذلك لاعتبارات المتعلقة بالحفاظ على المال العام ونجاعة الطلبات العمومية، ويميز المشرع وفق هذا المعيار بين نمطين من الصفقات ، الأول الصفقات الخاضعة لإجراءات الشكلية الإبرام الصفقات العمومية ، أما النمط الثاني فهو الصفقات التي لا تخضع وجوبا لأحكام المطبقة على الصفقات العمومية بموجب القواعد القانونية للباب الأول من المرسوم 247/15. مما يجعل أن المصلحة المتعاقدة تعد إجراءات داخلية لإبرام هذه الطلبات ،وعندما تختار المصلحة المتعاقدة أحد الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في هذا المرسوم فإنه يجب عليها مواصلة إبرام الطلب بنفس هذا الإجراء، كما تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذا القسم الفرعي عند الحاجة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية<sup>2</sup>.

**أولا: الصفقات العمومية التي يقل مبلغها عن الحدود المالية طبقا للمادة 13 من المرسوم 247-15:**

<sup>1</sup> صالح زمال ، الصفقات العمومية ذات الإجراءات المكيفة في ظل المرسوم الرئاسي 247-15، مجلة النبراس للدراسات

القانونية، العدد2، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018، ص 12

<sup>2</sup> صالح زمال، المرجع السابق، ص 13.

حدد المشرع الجزائري موضوع صفقات الأشغال واللوازم ضمن أحكام المادة 29 من المرسوم الرئاسي 15-247<sup>1</sup> إذ تعد الصفقة : صفقة أشغال بناء أو هندسة مدنية من طرف مقاول ، والتي تستهدف وظيفة اقتصادية أو تقنية ، كما تشمل أيضا كل بناء أو تجديد أو صيانة أو تأهيل أو ترميم أو إصلاح أو تدعيم كلي أو جزئي لمنشأة ، أما صفقة اللوازم فتشير الفقرة السادسة من نفس المادة "تهدف الصفقة العمومية للوازم إلى اقتناء أو إيجار أو بيع بالإيجار ، بخيار أو بدون خيار الشراء من طرف المصلحة المتعاقدة ، لعتاد أو مواد مهما كان شكلها موجهة لتلبية الحاجات المتصلة بنشاطها لدى مورد " ، وتشمل كذلك على تجهيز منشآت كاملة غير جديدة والتي تكون مدة عملها مضمونة أو مجددة بضمان<sup>2</sup>.

#### ثانيا: صفقات الخدمات والدراسات:

يضع المشرع مبلغا تقديريا أكثر من ستة ملايين دينار ( 6.000.000 دج ) من أجل إخضاع هذه الصفقات الإجراءات الشكلية الإبرام الصفقات العمومية ، وما يساوي أو يقل عن هذه الحدود فهو خاضع للإجراءات المكيفة ، تطبيقا أحكام القسم الفرعي الثاني من المرسوم 15-247 ، ويحدد المشرع موضوع صفقتي الخدمات والدراسات ضمن أحكام المادة 29 من ذات المرسوم، فصفقة الدراسات تتضمن وفق نص الفقرتين 11 و12 " إنجاز خدمات فكرية لاسيما ما يتعلق بمهام المراقبة التقنية أو الجيو تقنية وكذا الإشراف على إنجاز الأشغال ومساعدة صاحب المشروع ومنها : الدراسات الأولية أو التشخيص والرسم المبدئي ، تنظيم وتنسيق الورشة الاستلام الأشغال، كما يمكن أن يكون موضع صفقات الدراسات عقداستشارة فنية.

<sup>1</sup>المرسوم الرئاسي 15-247، المؤرخ في 16 16/09/2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة 20/09/2015، الجزائر .

<sup>2</sup>المرسوم الرئاسي 15-247، المرجع السابق.

ونشير هنا إلى مسألة مهمة تعتبر سابقة في مراسيم الصفقات العمومية ، ألا وهي مسألة تعدد الخدمات التي تتضمنها الصفقة العمومية ، ومعيار تحديد موضوعها إذ تشير المادة 29 ضمن الفقرتين 4 و5 إلى المسائل التالية:

- إذا اقترنت الصفقة العمومية للأشغال بتقديم خدمات فإن العبرة بالموضوع الأساسي للصفقة ، وبالتالي إذا كان موضع الصفقة الأساسي هو أشغال عمومية فإن الصفقة هي صفقة أشغال .

- اقتران صفقة اللوازم المتعلقة بإيجار عتاد أو مواد بتقديم خدمات فإن موضوع الصفقة يكون صفقة خدمات.

- إذا كانت أشغال وضع اللوازم المقتتية وتنصيبها مدرجة ضمن الصفقة العمومية دون أن تتجاوز قيمة هذه الأشغال قيمة اللوازم موضوع الصفقة فإن الصفقة صفقة لوازم -في حين تعد الصفقة اللوازم وإن اقترنت بخدمات بشرط عدم تجاوز قيمة الخدمات قيمة اللوازم في الصفقة<sup>1</sup>.

**ثالثا: الصفقات التي يقل مبلغها التقديري عن الحدود المالية طبقا للمادة 21 من المرسوم 15-247:**

إضافة لنص المادة 13 من المرسوم 15-247- المذكورة أعلاه- نجد المادة 21 فقرة 01 من نفس المرسوم تنص على "...الطلبات التي تقل مجموع مبالغها حسب طبيعتها أشغال أو لوازم أو دراسات أو خدمات ، خلال نفس السنة المالية عن مليون دينار( 1.000.000 دج) فيما يخص الدراسات أو الخدمات " ولقد حدد المشرع الجزائري سقفا ماليا آخر تبرم بموجبه صفقة طلبات هذا السقف المالي أدنى من المبلغ المالي المنصوص عليه في المادة 13 وفقا لإجراءات التي تضعها الإدارة المتعاقد، فيلزم على الإدارة المتعاقدة تحديد الحاجات محل إعداد الصفقة العمومية من حيث مضمونها والتطرق 5 لمختلف مواصفاتها من الناحية التقنية أو المالية لضبط الصفقة الإدارة، وبالرغم من إعفاء المصلحة

<sup>1</sup> صالح زمال، المرجع السابق، ص14.

المتعاقدة من الإجراءات الشكلية لإبرام الصفقات العمومية ، إذ لم يجاوز المبلغ التقديري المحدود المقرر ضمن أحكام المادة 13 من المرسوم 15-247 ، إلا أن هذه الأخيرة - أي المصلحة المتعاقدة- ملزمة بإعداد إجراءات داخلية تتجسد في طرح استشارة كتابية لإنتقاء أفضل عرض وفق معايير موضوعية ، إلا أن المادة 21 من ذات المرسوم تضع حدودا معفاة من إجراءات الاستشارة ولها ذلك إذا ما كان مجموع الطلبات أقل من مبلغ مليون دينار (1.000.000 دج ) فيما يخص الأشغال واللوازم<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: المعيار الوضعي<sup>2</sup>

يعد المعيار الموضوعي من أهم المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد الصفقات العمومية، ولقد أخذ بها القضاء الإداري الفرنسي، وما يفهم منه النظر إلى أطراف العقد دون النظر لموضوعه، فإذا كان أحد أطرفه من الأشخاص المعنوية العامة التي نص عليها المشرع في المرسوم صراحة على أنه يتعين إبرامه عن طريق عقود الصفقات العمومية تحت طائلة البطلان، وتلك الهيئات حددت كالتالي: ( الدولة، الجماعات الإقليمية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كلياً أو جزئياً بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو من الجماعات الإقليمية)، فاشتراط المشرع وجوب أن يكون أحد أطراف الصفقة شخصاً من أشخاص القانون العام وإلا لا يعد العقد عقداً إدارياً.

الملاحظ أن المشرع الجزائري أصطلح عليه بمصطلحات المتعاقدة والتي تتمثل في:

- الإدارات العمومية.

- الولايات.

<sup>1</sup> سمية شنيت، الإجراءات المكيفة بين قيود وحریات المصلحة المتعاقدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2019، ص 64.

<sup>2</sup> فائزة براهيمی، سهام براهيمی، الصفقات العمومية كآلية لترشيد النفقات العمومية والاستغلال الأمثل للمال العام، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 01، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد صالحی، النعامة، 2018، ص 303.

- البلديات.
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
- مراكز البحث والتنمية.
- المؤسسات العمومية الخاصة ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.
- المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.
- المؤسسات ذات الطابع العلمي والتقني.

كما أن المشرع أشار إلى الصفقات العمومية المبرمة من طرف صاحب المشروع المنتدب باسم ولحساب صاحب المشروع تطبيقاً لاتفاقية إشراف منتدب على مشروع أدرجتها ضمن طائفة العقود التي تخضع لأحكام هذا القانون.

ونظراً لأهمية المعيار العضوي والاصل في تطبيقه لتحديد الصفقات العمومية إلا أن المشرع الجزائري وضع مجموعة من العقود في مجال تطبيق أحكام الصفقات العمومية وذلك في الباب الأول من المرسوم وهي<sup>1</sup>:

- العقود المبرمة بين الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

- العقود المبرمة مع المؤسسات الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كلياً أو جزئياً بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو الجماعات الإقليمية لما تزاوّل نشاطاً لا يكون خاضعاً للمنافسة.

- العقود المتعلقة بالإشراف المنتدب على المشاريع.

- العقود المتعلقة أو تأجير أراضي وعقارات.

- العقود المبرمة مع بنك الجزائر.

- العقود المبرمة مع محامين بالنسبة لعقود المساعدة والتمثيل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فائزة براهيمى، سهام براهيمى، المرجع السابق، ص 304.

<sup>2</sup> فائزة براهيمى، سهام براهيمى، المرجع السابق، ص 304.

يتمثل الشرط أو المعيار العضوي لقيام عقد الصفقة العمومية في وجوب أن يكون احد أطراف العقد شخصا من أشخاص القانون العام، والمصطلح على تسميته حسب تنظيم الصفقات العمومية "بالمصلحة المتعاقدة"، والمحددة حصريا حسب نفس النص في أشخاص القانون العام التالية:

الإدارات العمومية، الهيئات الوطنية المستقلة، الجماعات المحلية (البلديات و الولايات)، المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري عندما تكلف بانجاز عمليات بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو الجماعات المحلية حيث تتعاقد المصلحة المتعاقدة كشخص من أشخاص القانون العام في إطار الصفقة العمومية مع شخص أو عدة أشخاص من القانون الخاص<sup>1</sup> كطرف ثاني في عقد الصفقة العمومية والمسمى حسب تنظيم الصفقات العمومية بالمتعامل المتعاقد.

هذا وقد حدد المشرع الجزائري بصريح النص الاستثناءات الواردة على تطبيق المعيار العضوي، في نص المادة السابعة من المرسوم الرئاسي رقم 15-247.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup>المرسوم الرئاسي، من المادة الثانية، 15-247، المرجع السابق.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، المادة السادسة.

## خلاصة الفصل الأول:

بعد ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من تقديم مفهوم للضمان الاجتماعي وتحديد الطبيعة القانونية لهذه الهيئة وتحديد كيفية إجراءات إبرام الصفقات العمومية، بحيث تبين أن نظام الضمان الاجتماعي من مرحلة الاستعمار إلى الوقت الحالي يشمل جميع فئات الشعب الجزائري من خطر الإصابات، العجز والوفاة والمرض وغيرها، بهدف توفير خدمات اجتماعية لهم، وما نصت عليه القوانين التشريعية فيما يخص التأمينات الاجتماعية والفئات التي تقدم لها بكافة الضمانات القانونية لضمان شفافيتها ونجاعتها.

# الفصل الثاني



المراقبة على الصفقات العمومية

## تمهيد:

للصفقات العمومية دور هام في العقود الإدارية التي تقدم خدمات للمجتمع والاهتمام بحاجاته، وكذا الرقابة على سير نفقات الدولة وكذا الشفافية في إجراءاتها المتبعة بالاعتماد على العديد من المبادئ التي تضمن تفعيل الصفقات العمومية حتى تفي بمتطلبات الوضع الاقتصادي للبلاد، ونظرا لأهميتها البالغة في التنمية وجب على المشرع وضعها تحت رقابة داخلية وخارجية لكل هيئة تمارس مهامها، وبناء على هذا سنتناول في هذا الفصل مبحثين حيث تمثل المبحث الأول في الرقابة الداخلية والداخلية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه رقابة الصفقات لهيئات تحت الوصاية ومن قبل المجلس الإدارة.

تمارس عمليات الرقابة التي تخضع لها الصفقات العمومية في شكل رقابة داخلية ورقابة خارجية ورقابة الوصاية، وفي هذا الإطار يهدف هذا المنشور رقم 01 المؤرخ في : 05 /04/2016 إلى إنشاء جهاز لمراقبة الصفقات المطبقة على الهيئات تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .

وبناء على هذا سنتناول في هذا الفصل مبحثين حيث تمثل المبحث الأول في الرقابة الداخلية والداخلية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه رقابة الصفقات لهيئات تحت الوصاية ومن قبل المجلس الإدارة.

## المبحث الأول : الرقابة الداخلية والخارجية لصفقات المبرمة من طرف

### الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

تخضع الصفقات العمومية لعملية مراقبة قبل أن تدخل حيز التطبيق، فتنتمثل هذه المراقبة شقيها الداخلي والخارجي، وتعد نجاعتها في الاستعمال الحسن للمال في ظل تحديد عدة مبادئ وقوانين تضبطها وإجراءات تضمن السير الحسن للرقابة في إطار صلاحيات التي يمنحها إياها القانون والتنظيم، فمن خلال هذا المبحث تطرقنا فيه إلى مطلبين حيث المطلب الأول المعنون بلجان الرقابة الداخلية ويتفرع إلى فرعين، أما المطلب الثاني الذي تناولنا فيه الرقابة الخارجية وكذلك يتفرع إلى فرعين.

### المطلب الأول : الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال

#### الأجراء

من خلال الأحكام الانتقالية المتعلقة بالمشور رقم 001 المؤرخ في 15 ابريل 2016 وهذا بالسماح للهيئات تحت الوصاية بإعداد الإجراءات الداخلية للطلبات التي تقل عن أدنى الحدود المبينة مسبقا التي تكون كيفية مع تنظيم الصفقات العمومية بقرار من المدير باستثناء الرقابة الخارجية .

وعليه فعلى المدير العام الهيئة القيام بإعداد مقرر الإجراءات المكيفة الداخلية للطلبات التي تقل أو تساوي 12000000 اثنا عشر مليون دينار جزائري للأشغال واللوازم ، 6000000 ستة ملايين دينار للخدمات والدراسات .

وفي هذا السياق تم اصدار القرار رقم 3778 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019 المتضمن الإجراءات المكيفة للصفقات التي يساوي فيها المبلغ التقديري للحاجات أو يقل عن إثني

عشر مليون دينار 12.000.000 للأشغال واللوازم وعن ستة ملايين دينار 6.000.000 للدراسات والخدمات<sup>1</sup>.

إن فعالية أجهزة الرقابة الداخلية ( ص.و.ت.إ.ع.أ ) مكرس أساسا على مبدأ كفاءة الأعضاء ولاستقلالهم وممارسة وظائفهم<sup>2</sup>، كما يعتبر نظام المتعلق بتشكيلة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض وطرق تسيرها ، مسألة في بالغ الأهمية لما لها من دور في تكريس الاستقلالية للجنة وفعاليتها في أداء مهامها وتجسيد الشفافية والرشادة في التسيير .  
إلا أن الوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي منحت لمدرء الهيئات سلطة التقديرية في اختيار أعضاء اللجان الفتح والتقييم وعددهم وطريقة استخلافهم كما ترك كذلك صلاحيات وسير عمل اللجان ونظام مداولاتها من صلاحيات المدير العام ( مسؤول الهيئة ) .

#### الفرع الأول : تشكيلة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض

نصت المادة 16 من القرار 3887 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019 في إطار الرقابة الداخلية ينشئ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بغرض القيام بفتح الأظرفة وتقييم الصفقات التي يتجاوز المبلغ التقديري للحاجات 5.000.000 خمسة ملايين للأشغال والتوريدات و 2.500.000 مليونين وخمسة مئة ألف دينار للدراسات والخدمات، كما تقوم بمعالجة ودراسة والفصل في الملاحق والطعون والمقتضيات المواد 04 و 12 من هذا القرار.

- السلطة المختصة بإنشاء اللجنة ، جاء في إطار الرقابة الداخلية المقرر 3887 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019 المرفق 1 ، المادة الأولى تهدف إلي تحديد شكلية ومهام كيفية

<sup>1</sup> اصدر القرار رقم 3778 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019 المتضمن الإجراءات المكيفة للصفقات التي يساوي فيها المبلغ التقديري للحاجات أو يقل عن إثني عشر مليون دينار 12.000.000 للأشغال واللوازم وعن ستة ملايين دينار 6.000.000 للدراسات والخدمات.

<sup>2</sup> خير بوضياف ، الرقابة الداخلية في مجال الصفقات العمومية ،مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، المجلد 3- العدد 4 -

تسير أعمال لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض ، تتشكل لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض من إطارات سامية مؤهلين ذو كفاءة ، وعليه نلاحظ ان أعضاء اللجنة هم المدراء الفرعيين للوكالات ومسؤول مصلحة الانجازات ومسؤول خلية المنازعات ومسؤول الوسائل العامة كأمين مقرر ، أما بالنسبة للهيكل الأخرى ( عيادة الطب وجراحة الأنف والحنجرة ، المراكز الجهوية لتصوير الطبي ، العيادات المتخصصة في طب العظام ، جراحة القلب للأطفال بو سماعيل ، مطبعة ، المركز العائلي ... ) كذلك تتكون اللجنة من إطارات الهيئة المسؤول الأول على العمليات المالية رئيسا

- المسؤول الأول على الإدارة العامة نائب رئيس

- إطار مكلف بالوسائل العامة أمينا

- مسؤول المنازعات عضوا

- نائب المدير للنشاط الطبي ( بالنسبة للعيادات الطبية ومراكز التشخيص ... )

- إطار مصنف على الأقل في الرتبة 02/15 بالنسبة للمركز العائلي ، مطبعة ، مركز تكوين .

يتم تعيين أعضاء لجنة فتح الأظرف وتقييم العروض بقرار من مدير الوكالة بالنسبة لصناديق الولائية ومدير الهيئة بالنسبة للهيكل

#### ✓ مهام لجنة فتح الاظرفة وتقييم العروض

- تمر الصفقة عند إبرامها بعدة مراحل، فبعد انتهاء مرحلة الإعلان عن الصفقة، تأتي مرحلة إيداع العروض من قبل الراغبين في المشاركة لدى المصلحة المتعاقدة، ثم تأتي مرحلة فحص العطاءات، وتتضمن هذه العملية سلسلة من الإجراءات تبدأ من فتح الأظرفة إلى تقييم العروض

- حيث تقوم اللجنة بفتح وتقييم ودراسة ومعالجة والفصل في الملاحق والطعون

- خلال جلسة فتح الأظرفة.

- تثبت صحة تسجيل العروض
- التحقق من انتظام الاظرفة ( مجهولة الهوية ومغلقة بأحكام )
- تعد قائمة المرشحين أو المتعهدين حسب ترتيب تاريخ وصول أظرفة الملفات ملف ترشحهم أو عروضهم مع توضيح محتوى المبلغ
- تقوم بفتح الأظرفة وفق ترتيب وصول الملفات
- تعد قائمة الوثائق التي يتكون منها العرض.
- التوقيع بالحروف الأولى علي وثائق الاظرفة المفتوحة لا تكون محل طلب الاستكمال
- تدعو المترشحين استكمال عروضهم التقنية في آجال 10 أيام
- تقترح على المصلحة المتعاقدة عند الاقتضاء في محضر، إعلان عدم جدوى الإجراء عندما لا يتم الاستلام أي عرض أو عندما يتم الإعلان ، بعد تقييم العروض، عن عدم المطابقة أي عرض لموضوع الصفقة لمحتوي دفتر الشروط أو عندما لا يمكن ضمان تمويل الحاجة .
- تحرير أثناء انعقاد الجلسة محضر اجتماع يوقعه جميع أعضاء اللجنة الحاضرين ، والذي يجب أن يتضمن التحفظات المحتملة المقدمة من طرف اللجنة.
- خلال جلسة تقييم العروض .
- إقصاء الترشيحات والعروض غير مطابقة لدفتر لمحتوى دفتر الشروط المعد طبق لموضوع الصفقة ، وفي حالة الإجراءات التي لا تحتوي على مرحلة الانتقاء أولي.
- تعمل على تحليل العروض الباقية في مرحلتين، على أساس المعايير والمنهجية المنصوص عليها في دفتر الشروط ، تقوم في المرحلة الأولى بترتيب التقني للعروض مع الإقصاء مع إقصاء العروض التي لا تتحصل على العامة الدنيا المنصوص عليها في دفتر الشروط وتقوم في المرحلة الثانية بدراسة العروض المالية للمتعهدين الذين تم تأهيلهم الأولي تقنيا .

- تقوم طبقا لدفتر الشروط باقتناء أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية المتمثل في العرض

1 - الأقل ثمنا من بين العروض المالية للمرشحين المختارين، عندما يسمح موضوع النفقة بذلك وفي هذه لحالة يستند تقييم العروض إلي معيار السعر فقط .

2 - الأقل ثمنا من بين العروض المؤهلة تقنيا إذ تعلق الأمر بالخدمة العادية وفي هذه الحالة يستند تقييم العرض إلي عدة معايير من بينها معيار السعر.

3 - الذي تحصل على أعلى نقطة استناد إلي ترجيح عدة معايير من بينها معيار السعر إذا كان الاختيار قائما أساسا على الجانب التقني .

- تقترح على المصلحة المتعاقدة رفض العرض المقبول، إذ ثبت أن بعض ممارسات المعني تشكل تعسفا في وضعية هيمنة على السوق قد تسبب في اختلال في منافسة في قطاع المعني، بأي طريقة كانت ويجب يبين هذا الحكم في دفتر الشروط.

- إذا كان العرض المالي الاقتصادي المختار مؤقتا ، أو كان سعر واحد الأكثر من عرضه المالي يبدو منخفض بشكل غير عادي ، بالنسبة لمرجع الأسعار تطلب منه عن طريق المصلحة المتعاقدة، كتيبا للتبريرات والتوضيحات التي تراها ملائمة وبعد التحقيق من التبريرات المقدمة تقترح على المصلحة المتعاقدة أن ترفض هذا العرض إذا أقتُر أن جواب المتعهد غير مبرر من الناحية الاقتصادية وترفض المصلحة المتعاقدة هذا العرض بمقرر معلل .

- إذ أقرت العرض المالي للمتعامل الاقتصادي المختار مؤقتا مبالغ فيه بالنسبة لمرجع الأسعار، تقترح على المصلحة المتعاقدة أن ترفض هذا العرض وترفض المصلحة المتعاقدة بقرار معلل .

- وترد عند الاقتضاء، عن طريق المصلحة المتعاقدة، الاظرفة المالية التي تتعلق بالعروض المالية التي تم إقصائها إلي أصحابها دون فتحها .

خلال جلسة معالجة الملاحق والطعون ، تقوم بالمهام الآتية .

- معالجة ودراسة والفصل في الملاحق وفقا للأحكام والقوانين المعمول بها في هذا المجال
  - معالجة الطعون المسجلة من طرف المرشحين الذين يتعرضون على الاختيار المتخذ من طرف المصلحة المتعاقد أو الغاء أو عدم الجدوى أو إلغاء الإجراء .
  - معالجة الطعون المسجلة من الأطراف المتعاقدة ، المتعاقدة التي تدخل في إطار التسوية
- كما جاء المقرر رقم 3887 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019 في المادة 07 أن الرئيس هو الذي يدير الاجتماعات لجنة فتح الأظرفة وتقيم العروض .
- ومن الضروري تنفيذ المهام والسهر عليها ، وهذا بتطبيق الإجراءات القانونية الواجب اتباعها في المداولات وتطبيق أحكام التنظيمية لمقرر المذكور أعلاه ، والسهر علي حضور الأعضاء ( الشخصي والفعلي ) وغيابهم يكون مبرر .
- كما في حالة حدوث مانع للرئيس لجنة فتح الاظرفة وتقيم العروض يتأس مباشرة للجنة نائب الرئيس .
- وعليه يجب تقيد الأشغال المتعلقة بفتح الاظرفة وأشغال التقييم وأشغال دراسة الملاحق والطعون في ثلاثة سجلات .
- كما سمح المقرر رقم : 3887 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019 المادة 13 والمادة 16 لا يوجد شرط حضور الأعضاء في مرحلة فتح الأظرفة فانه تعقد الجلسة مهما كان عدد الأعضاء إلا انه بعكس المرحلة الثانية لتقييم العروض وكذلك دراسة الملاحق والطعون شرط حضور 3/2 من أعضاء اللجنة .
- في حالة طلب العروض طلب العروض المحدودة ، يتم انتقاء أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية ،استنادا إلي ترجيح عدة معايير
  - ختم جلسة تقييم العروض بإعداد محضر اجتماع ممضي من طرف أعضاء الحاضرين أين يتم تحديد إما العرض الذي تم انتقائه ، أو عدم جدوى أو أي ملاحظة أخرى
  - إرسال العروض ومحضر اجتماع لنائب مدير المواد البشرية والوسائل المادية والانجازات والأرشيف والممتلكات.

## الفرع الثاني:تشكيلةلجنة الداخلية لتقييم واختيار الموردين

يهدف هذا النظام الداخلي للإجراءات المكيفة الذي يلزم المصلحة المتعاقدة بإنشاء لجنة ثانية وهذا لتفادي بطئ العمل والسرعة وتنفيذ الإجراءات الخاصة بالتوريدات والأشغال والخدمات المتكررة خلال السنة المالية.

يتم تحديد شكلية اللجنة الداخلية لتقييم واختيار الموردين عن طريق المقرر رقم 3887 المؤرخ في 29 ديسمبر 2022 والتي تدرس العروض من 1.000.000 مليون دينار يساوي أو اقل من 5.000.000 خمسة مليون دينار جزائري للأشغال أو اللوازم ومن 500.000 خمسة مئة ألف دينار جزائري يساوي اقل من 2.500.000 اثنين مليون وخمسة مئة دينار جزائري للدارسات والخدمات<sup>1</sup>

- تتشكل لجنة الداخلية لتقييم واختيار الموردين من إطارات سامية وإطارات وهذا راجع إلي الأخذ بعين الاعتبار بمعيار الكفاءة والتأهيل ، حيث يتم تحديد تشكيلة اللجنة على مستوي المديرية العامة عن طريق قرار من المدير العام ،أي يقوم بتعيين الأعضاء الذين يجد فيهم الكفاءة والمؤهلات التي يجب توفرها، أما بالنسبة للوكالات والهيكل الصحية والخدماتية فتم تحديد تشكيلة الأعضاء حسب الوظيفة والمسؤوليةفبالنسبة للوكالات

- نائب مدير للدعاءات، رئيسا

- نائب مدير للتحصيل والمنازعات، نائب رئيس

- المسؤول الإداري لنيابة المراقبة الطبية عضوا

- مسؤول المالية عضوا

- إطار بالنيابة المديرية للأنظمة المعلوماتية عضوا

- مسؤول الوسائل العامة أمينا

- قانوني عضوا

<sup>1</sup> انظر المادة 14 من المقرر رقم 3887 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019.

### مهام للجنة الداخلية لتقييم واختيار الموردين :

- ✓ إقصاء الترشيحات والعروض غير مطابقة لملف الاستشارة
- ✓ تعمل علي تحليل العروض وفق للمعايير المحددة في ملف الاستشارة
- ✓ تقوم طبق ملف الاستشارة بانتقاء أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية والمتمثل في العرض:

1 الأقل ثمنا من بين العروض المالية للمتريشحين المختارين

2 الذي تحصل علي أحسن نقطة إلي استناد عدة معايير من بينه السعر ... الخ .

- ✓ تقترح علي المصلحة المتعاقدة رفض العرض المقبول إذا ثبت أن بعض ممارسات المتعهد المعني تشكل تعسفا في وضعية هيمنة على السوق أو قد تسبب في إخلال المنافسة في القطاع المعني بأي طريقة ويجب أن يبين هذا الحكم في ملف الاستشارة .

- ✓ إذا كان العرض المالي الاجمالي للمتعامل الاقتصادي المختار مؤقتا او كان السعر واحد أو أكثر من عرضه المالي يبدو منخفض بشكل غير عادي بالنسبة لمرجع الأسعار تطلب منه المصلحة المتعاقدة تبريرات كتابية وتوضيحات التي تراها ملائمة

- ✓ إذ أقرت العرض المالي للمتعامل الاقتصادي المختار مؤقتا مبالغ فيه بالنسبة لمرجع الأسعار ، تقترح على المصلحة المتعاقدة أن ترفض هذا العرض وترفض المصلحة المتعاقدة بقرار معلل .

- ✓ تختتم جلسة تقييم العروض بإعداد محضر اجتماع ممضى من طرف الأعضاء الحاضرين أين يتم تحديد ، إما العرض الذي تم انتقاءه، أو عدم جدوى أو أي ملاحظة أخرى

- ✓ إرسال المحضر لنائب مدير للموارد البشرية والوسائل المادية والانجازات والأرشيف

حدد المقرر 3887 المؤرخ في 29 ديسمبر المهام التي أسندت لرئيس اللجنة الداخلية لتقييم واختيار الموردين أي كلفه بالسهر على تطبيق الإجراءات القانونية الواجب اتباعها في المداولات كذلك تطبيق أحكام المقرر المذكور أعلاه والسهر الفعلي والشخصي للأعضاء

في اجتماعات اللجنة الداخلية لتقييم واختيار الموردين وان يكون غيابهم المبرر الفعليا كما يحرص على سلامة المناقشات والانضباط أثناء اجتماعات اللجنة .

من خلال كل ما سبق نلاحظ حرص القرار رقم 3887 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019 على منع كل سبل التلاعبات أثناء إبرام الصفقة وحرصه على تطبيق مبدأ العلنية في قيام اللجنة بمهامها إلا إنها اشترطت عدد الأعضاء الحاضرين يعطي مصداقية لقيامها بهذه اللجنة بمهامها مما يجعل هذا المجال عرضة لتقليص انتشار الجرائم.

## المطلب الثاني: الرقابة الخارجية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

خصص المشرع الجزائري المواد 162 إلى 190 من المرسوم الرئاسي 15 - 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتعلق بالصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام للرقابة الخارجية، حيث يهدف هذا النوع من الرقابة حسب المادة 163 إلى التحقق من مطابقة الصفقات العمومية للتشريع و التنظيم المعمول بهما و التحقق من مطابقة المصلحة المتعاقدة للعمل المبرمج بطريقة نظامية حيث و بعد إطلاع على الأحكام الجديدة للرقابة الخارجية في ضوء المرسوم الرئاسي 15 - 247 سجلنا الملاحظات التالية

1 - ألغى القانون الجديد نهائيا اللجان الوطنية للصفقات العمومية، كما ألغى العمل بنظام اللجان الوزارية و هذا من أجل القضاء على مركزية الرقابة على الصفقات العمومية من جهة و تخفيف من حدة البيروقراطية الإجراءات من جهة أخرى.

2 - قسم القانون الجديد اللجان المكلفة بالرقابة إلى قسمين، يتعلق القسم الأول بلجان الصفقات للمصالح المتعاقدة و القسم الثاني باللجنة القطاعية للصفقات العمومية<sup>1</sup>

تتولى الرقابة الخارجية ، بمفهوم المنشور رقم : 001 المؤرخ في 05 أبريل 2016 هيئات المراقبة الأخرى من غير تلك التابعة لمجلس الإدارة ، ويتعلق الأمر بمراقبة قبلية

<sup>1</sup> مداخلة البروفيسور خضر يحزمة ،الرقابة على الصفقات العمومية في ضوء القانون الجديد يوم: 2015/12/17.

تتمثل الغاية منها التحقيق مطابقة الصفقات مع التشريع والتنظيم المعمول بها كما ترمي إلى التحقيق من أن التزام المصلحة المتعاقدة يناسب نشاط مبرمج بصفة منتظمة .

كما تخضع الملفات لصلاحيات وكذا اختصاص هيئات الرقابة الخارجية إلى مراقبة بعدية من مؤسسات المراقبة للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها وكذا أحكام المنشور رقم 001 المؤرخ في 05 ابريل 2016.

## الفرع الأول : تشكيل واختصاص لجنة الرقابة الخارجية لهيئات الضمان

### الاجتماعي

#### أولا : تشكيلة اللجان

تتشكل لجنة الصفقات التابعة للهيئة العمومية تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المختصة وفق الحدود المبينة الملحق 1<sup>1</sup>

- ممثل عن سلطة الوصية ، رئيسا
  - المدير العام للهيئة تحت الوصاية من غير الهيئة المتعاقدة
  - ممثلين (02) عن الهيئة تحت الوصاية من غير الهيئة المتعاقدة
  - مدير الوسائل العامة ، أمينا
  - مدير العماليات المالية او المدير المالي لنوع الهيئة
  - عضوين (02) من مجلس الإدارة للهيئة تحت الوصاية
- باستثناء هؤلاء المعنيين بصفقتهم أعضاء ، يعين أعضاء اللجان الصفقات ونوابهم اسما بهذه الصفة من قبل إدارتهم لمدة ثلاثة سنوات قابلة لتجديد .
- يجتمع الأعضاء الممثلون للمصلحة المتعاقدة والمصلحة المستفيدة من الخدمات بنظام تبعا لجدول الأعمال ويكلف ممثل المصلحة المتعاقدة بتوفير المعلومات الضرورية للجنة الصفقات من أجل فهم الصفقة التي يتولى تقديمها .

<sup>1</sup> المنشور رقم 001 المؤرخ في 05 ابريل 2015 يتضمن مراقبة الصفقات المبرمة من طرف الهيئات تحت الوصاية لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .

يتعين على لجنة الصفقات لا لموافقة على النظام الداخلي النموذجي كم هو محدد في الملحق 2.

### ثانيا : اختصاص لجنة الصفقات الخارجية لهيئات الضمان الاجتماعي

تقدم لجنة الصفقات مساعدتها في مجال تحضير وإعداد الصفقات وتبدي رأيها حول أي طعن مقدم من طرف المتعهد الذي يحتج على اختيار قامت به المصلحة المتعاقدة. إضافة إلي، تكلف اللجنة بمساعدة المصالح المتعاقدة في مجال تحضير وإعداد الصفقات والشراكة في إعداد التنظيم المتعلق بالصفقات وكذا مراقبة الإجراءات الخاصة بإبرام الصفقات .

في مجال مراقبة الإجراءات المتعلقة بالإبرام الصفقات العمومية تدرس اللجنة مايلي :

- مشاريع دفتر الشروط التابعة لاختصاصاتها
- مشاريع الصفقات والملحقات التابعة لاختصاصاتها
- الطعون المقدمة مقبل المتعاملين الاقتصاديين قبل رفع أي دعوى أمام القضاء حول النزاعات الناتجة بمناسبة تنفيذ الصفقة .

### الفرع الثاني : صلاحيات لجان الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية التي

يبرمها (ص.و.ت.إ.ع.أ.)

تقدم لجنة الصفقات مساعدتها في مجال تحضير وإعداد الصفقات وتبدي رأيها حول أي طعن مقدم من طرف المتعهد الذي يحيد على اختيار قامت به المصلحة المتعاقدة إضافة إلي هذا تكلف اللجنة بمساعدة المصالح المتعاقدة في مجال التحضير و إعداد الصفقات والمشاركة في إعداد التنظيم المتعلق بالصفقات وكذا مراقبة انتظام الإجراءات الخاصة بالإبرام الصفقات

تخضع مشاريع دفاتر الشروط إلى دراسة لجنة الصفقات قبل الشروع في إجراء طلب العروض أو عند الاقتضاء التراضي بعد الاستشارة تبعا للتقدير الإداري للمشروع .

## المبحث الثاني: رقابة الوصاية ورقابة الممارسة من قبل مجلس الإدارة على صفقات (ص و ت إ ع أ)

بداية تنتظر رقابة الوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على صناديق الضمان الاجتماعي، وتعد رقابة سابقة ولا حقة على تلك الصناديق حيث تخضع صناديق الضمان الاجتماعي للوصاية المتمثلة في الوزارة المكلفة بالضمان الاجتماعي بموجب نص المادة 03 من المرسوم 92/07 فهيتخضع لوصايتها.

### المطلب الأول : رقابة الوصاية على الصفقات المبرمة من طرف (ص و ت إ ع أ) الفرع الأول : الوصاية على الأشخاص

تثبيت أعضاء المجلس بعد تعيينهم من طرف الهيئات التي يمثلونها فيمارس سلطته في التعيين والتوقيف أو العزل الأشخاص المشكلين للمجلس الإداري بموجب نص المادة 14 من المرسوم 92-07، كما يتم تعيين أعوان المديرية العامة ، المدير العام<sup>1</sup>، المدير العام المساعد، العون المكلف بالعمليات المالية المدراء المركزيون ومسيري الوكالات، هذا الأمر أدى إلى خضوع المستخدمين إلي سلطة الرئاسية لسلطة الوصاية، فهم خاضعون لها في إطار المهام المحددة لهم قانونا .

حيث يقوم بالموافقة علي تشكيلة المجلس الإداري لمدة 04 سنوات قابلة لتجديد بالنسبة لكل عضو، كما أن للوزير الوصي سلطة مراقبة مدى توفر شروط الترشح الأعضاء المقترحين أي انه يمارس رقابة قبلية.

### الفرع الثاني: الرقابة على الأعمال

إن المجلس الإداري مكلف في إطار ممارسة صلاحيته بإصدار المداورات مع ضرورة إرسالها إلى الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي للمصادقة عليها ، بموجب نص المادة 30 من القانون 92-07 وبالرجوع إلى المرسوم 08-125 في المادة 5/1 منه نجد أن الإدارة

<sup>1</sup>المادة 35 من المرسوم التنفيذي 92-07.

المركزية لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تشتمل على مديريات منها مديرية هيئات الضمان الاجتماعي التي تتولى دراسة مداوات مجلس الإدارة .

- اعتماد بعض الأفعال والقرارات المتعلقة بالميزانية وقبول الهبات والمنح والمشاريع الاقتناء وتأجير العقارات للاستعمال الإداري والصحي والاجتماعي .

- رقابة قانونية بالتحقيق من عدم وجود فعال منافية للقوانين والأنظمة المعمول بها .

- رقابة الملائمة وهي الأفعال المتضمنة التوازن المالي والسير الحسن للصناديق وكل القرارات المتخذة من طرف مجلس الإدارة ، فلا بد من إعلام الوزارة الوصية<sup>1</sup>.

وعليه تتمثل الغاية من رقابة الوصاية للصفقات المبرمة من طرف الهيئات تحت الوصاية المعنية في تحقيق من مطابقة الصفقات التي تبرمها المصلحة المتعاقدة للأهداف الفعلية والاقتصاد والتأكد من كون العملية التي هي موضوع الصفقة تدخل فعلا في إطار البرنامج والأسبقيات المرسومة للقطاع كما تنص المادة 164 من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015.

في هذا الإطار فان الصفقات المؤشرة من طرف لجان الصفقات المختصة لا تتطلب وجوبا موافقة الوصاية بالاستثناء الصفقات المبرمة وفق صيغة التراضي البسيط.

**المطلب الثاني: مراقبة مجلس الإدارة على الصفقات المبرمة من طرف (ص و ت إ ع أ)**

يقوم المجلس الإداري باعتباره صاحب السلطة المبادرة إصدار القرارات بعد التداول فيها، سواء في مجال التسيير المالي أو الإداري للصناديق ويمكنه التداول على المعاهدات الدولية الثنائية والجماعية المنصوص عليه في المادة 60 من القانون 83 / 11.

<sup>1</sup> المواد من 35 إلى 38 من المرسوم 07-92 ، إضافة إلى ذلك فإن قرار مدير العام لا تكون محل رقابة من طرف الوزير لأنها في الأصل تطبيق لمداوات المجلس الإداري

### الفرع الأول: الوظيفة الاستشارية للمجلس

فالمجلس سلطة التداول في الجانب الإداري بشأن إلغاء وإنشاء هيئة أخرى عبر الوكالات أما الجانب المالي له صلاحية المصادقة على الميزانية التي يعدها العون المكلف بالمالية والمصادقة على المشاريع الاستثمارية ويقرر قبول الهيئات والوصايا وتوظيف أموال الصندوق العقارية، إلى جانب ذلك فقد تم منح المجالس المهام ذات طابع استشاري أكثر من التقريرية، وعليه يمكنه اتخاذ جمع التدابير التي يراها مناسبة لضمان تحسين وتسيير الصندوق وتنفيذ التزاماته ووسع من صلاحيات خاصة؛ مثلا باتخاذ التدابير الي ضمان التوازن المالي للصندوق .

### الفرع الثاني: الوظيفة الرقابية للمجلس

إضافة إلى الوظيفة الاستشارية لمجلس الإدارة مكنه المشرع من وظيفة رقابية في إطار القيام بمهامه خاصة في المجال المالي للصندوق ، إذ يقوم بحاسبة الصندوق وكل ما يتعلق بالعمليات المالية، البيانات التقديرية بالإيرادات والنفقات المتعلقة بتسيير الصندوق ووضعية التحصيل مع اتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق التوازن المالي للصندوق ويراقب مدى تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ المداولات عن طريق المدير العام.

وعليه رقابة مجلس الإدارة على الصفقات التي يبرمها الصندوق التأمينات الاجتماعية وبالرجوع إلى أحكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام بأنه يتعين على الهيئات العمومية التي لا تخضع لتنظيم الصفقات العمومية أن تكيف إجراءاتها الخاصة .

وينص جهاز المراقبة الخارجية في منشور رقم :001 المؤرخ في 15 ابريل 2016 تطبيقا لأحكام المادتين 8 و159 من المرسوم المذكور أعلاه على إنشاء لجان الصفقات سيادية ومختصة للفصل في كافة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات وملحقات المصلحة المتعاقدة .

حيث ويتحقق مجلس الإدارة للهيئات تحت الوصاية من أن التزام المصلحة المتعاقدة يناسب نشاط مبرمج بصفة منتظمة ( عملية مسجلة في ميزانية الهيئة وموافق عليه من قبل سلطة الوصاية ) ويتعين على المصلحة المتعاقدة أن تقدم لمجلس الإدارة فور الموافقة على الميزانية التقديرية للهيئة ، قائمة الصفقات الواجب إبرامها خلال السنة المالية مرفوق بتقرير يبين طبيعة الخدمات والتقدير المالي للمشاريع المسجلة ويكون هذا المستوي للرقابة على شكل مداولة قبل التأشير على الصفقة من قبل الهيئة المختصة للرقابة الخارجية.

## ملخص الفصل الثاني:

بعد دراستنا في الفصل الثاني عن الرقابة على الصفقات العمومية، يمكن القول بأنها تعد أهم آليات الصفقات التعاقدية والرقابة عليها تعتبر أمر ضروري، بحيث تخضع الصفقات العمومية التي يبرمها الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال للأجراء، لعملية الرقابة قبل دخولها حيز التنفيذ ، وقبل وبعد تنفيذها ، تمارس عمليات الرقابة في شكل رقابة داخلية ،رقابة وصائية و رقابة خارجية وتهدف أنواع الرقابة لضمان نجاعة الطلبات والاستعمال الحسن للمال في إطار مبادئ :حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات. تقوم على ذلك لجان رقابية حسب النوع الممارس من الرقابة في إطار الصلاحيات التي يمنحها لها القانون و التنظيم و وفقا للتشكيل و نظام التصويت الذين يحكمونها.

وفي هذا الإطار وتطبيقا لأحكام المادة : 156 من المرسوم الرئاسي رقم 15 -247 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق ل16 سبتمبر سنة 1915 المتمثل بتنظيم الصفقات العمومية وتفيض المرفق العام : تخضع الصفقات العمومية التي تبرمها المصالح المتعاقدة للرقابة قبل دخولها حيز التنفيذ وقبل تنفيذها وبعده.

# الخاتمة





لطالما تميزت هيئات الضمان الاجتماعي ، بالتذبذب وعدم الاستقرار ، من حيث النظام القانوني الذي يحكم إبرام صفقتها ، بين خضوعها وعدم خضوعها لقانون الصفقات العمومية الذي نص عليه المرسوم الرئاسي 15 -247 والذي لم يعفيها المنظم من ضرورة تكيف إجراءاتها الداخلية، بما يضمن احترام نجاعة الطلبات العمومية، شفافية الإجراءات والمساواة بين المرشحين ، لتجسيد حرية المنافسة ونزاهة العملية التعاقدية الذي يساهم في حماية المال العام واستئصال ورم الفساد من ما جعل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء تدير صفقتها بناء علي نظام مطابق لإجراءات الصفقات العمومية في اغلب بنوده عرف منشور رقم :001 المؤرخ في 15 ابريل 2016 والمقرر رقم 3887 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019 ومن خلال معالجة فكرة الموضوع تم الوصول إلى النتائج التالية :

✓ الاحترام الدقيق والحرفي لروح المنشور خاصة في الشق المتعلق بالإجراءات وأساليب الإبرام ، يسمح بضمان المنافسة الشريفة ، رفع مستوى الشفافية ، واختيار أحسن المكثتين

✓ تشديد آليات الرقابة داخل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء خاصة الرقابة الداخلية .

✓ تكوين وتأطير كل الأعوان المكلفة بالأعداد لصفقات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

✓ التحديد الدقيق لحوالات اللجوء إلى أسلوب التراضي بإبرام الصفقات العمومية ، باعتباره المجال الذي تتعدم فيه مظاهر المنافسة وبالتالي يظهر حالات الفساد وإهدار المال العام .

✓ تفعيل العمل بالبوابة الالكترونية للصفقات العمومية وتعميمه ، وذلك لاستفادة من تكنولوجيا المعلومات صافياً وشفافاً على إجراءات إبرام الصفقات العمومية .

# قائمة

المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### الكتب بالعربية:

- 1) القاضي حسين عبد اللطيف، الضمان الاجتماعي أحكامه وتطبيقاته- دراسة تحليلية شاملة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002.
- 2) النوي خرشي، الصفقات العمومية، دراسة تحليلية ونقدية وتكميلية لمنصوص الصفقات، دار الهدى، 2019.
- 3) بوسماح محمد أمين، المرفق العام في الجزائر، ترجمة: رجال بن أعرم ، رجال مولاي ادريس، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، 1995.
- 4) خالد خليفة، طرق وإجراءات ابرام الصفقات العمومية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، د س ن.
- 5) سماتي الطيب، التأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي، دار الهدى، طبعة جديدة.
- 6) عجة الجيلالي، الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية، النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر، شلف.
- 7) علي فلالي، الالتزامات، الفصل المستحق للتعويض، ط2، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- 8) عمار عوايدي، شرح وتنظيم الصفقات العمومية، الشنر والتوزيع.
- 9) عمار عوايدي، القانون الإداري ، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 10) عنان علي، نزاهة العقود الإدارية في ضوء قانون الأشغال الحكومية، فلسطين، 2009.
- 11) عوني عبيدات، شرح القانون الضمان الاجتماعي المؤقت رقم 30 لسنة 1978، فقه قضاء، ط1، دار وائل للنشر، 1988.
- 12) مصطفى طيبي، الاحكام الأساسية في منازعات الضمان الاجتماعي، منشورات كيك.

## المذكرات:

13) بن دهمة سوارية، الحماية الاجتماعية في دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تسيير مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

14) بوخميسة نوي، عزيز محمد الطاهر، التسيير الذاتي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، مجلة دفاتر السياسة والقانون في الجزائر، العدد 7، جوان 2012، الجزائر. قاصدي فايزة، المبادئ الأساسية للصفقات العمومية، مجلة المعيار، المركز الجامعي، تسمييلت، 2015.

15) جنات بريش، النظام القانوني للصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي لغير الأجراء، شهادة ماستر القانون الإداري، قسم الحقوق، جامعة الواد، 2017-2018.

16) سمية شنيت، الإجراءات المكيفة بين قيود وحرية المصلحة المتعاقدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2019.

17) قدوج حمامة، عملية إبرام العقود الإدارية في نطاق صفقات المتعاقد العمومي في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع إدارة ومالية عامة، جامعة الجزائر 2002.

18) لكصاسي سيد أحمد، أسلوب طلب العروض كقاعدة عامة لإبرام الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، دكتوراه في القانون العام، جامعة أدرار، الجزائر، 2019

## المجلات:

19) خير بوضياف، الرقابة الداخلية في مجال الصفقات العمومية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 3- العدد 4.

20) سليم قديان، مراحل وإجراءات إبرام الصفقات العمومية، مجلة البحوث والدراسات القانونية، العدد 7، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، 2015.

21) صالح زمال، الصفقات العمومية ذات الإجراءات المكيفة في ظل المرسوم الرئاسي 15-247، مجلة النبراس للدراسات القانونية، العدد2، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018.

22) فائزة براهيم، سهام براهيم، الصفقات العمومية كآلية لترشيد النفقات العمومية والاستغلال الأمثل للمال العام، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 01، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد صالح، النعامة، 2018.

### الأوامر والقوانين :

23) الأمر رقم 67-90 المؤرخ في 27/06/1967 المتضمن قانون الصفقات العمومية.

24) القرار رقم 3778 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019 المتضمن الإجراءات المكيفة للصفقات التي يساوي فيها المبلغ التقديري للحاجات أو يقل عن إثني عشر مليون دينار 12.000.000 للأشغال واللوازم وعن ستة ملايين دينار 6.000.000 للدراسات والخدمات.

25) قانون رقم 08-08 مؤرخ 16 من عام 1424 الموافق ل 23 فبراير 2008 متعلق بالمنازعات الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخة 02 مارس سنة 2008.

26) القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، العدد02، 1988.

27) القانون 01/88 الصادر في 12/01/1988، الجريدة رقم 02 الصادرة في 13/01/1988.

28) المرسوم 12-23 المعدل للمرسوم الرئاسي 10/236.

29) المرسوم الرئاسي 15-247، المؤرخ في 16/09/2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة 20/09/2015،

30) من المرسوم 07/92 بنصها: طبقا لأحكام المادة 78 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 02 يوليو 1983 .

- 31) الدستور 1996 بأخذ التعديلات 2008، رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008،  
الجريدة الرسمية رقم 63، المؤرخة 16 نوفمبر 2008. الجزائر.
- 32) المادة 02، من المرسوم التنفيذي 07/92 المعدل والمتمم بنصها " لأحكام هذا المرسوم  
والقوانين والتنظيمات السارية، الصناديق التي تتولى تسيير الأخطار المنصوص عليها في  
قوانين الضمان الاجتماعي وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.
- 33) المادة 2 من القانون رقم 11/90 الصادر في أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل  
الجريدة الرسمية، رقم 17 الصادرة في 25 أبريل 1990.
- 34) المادة 03، المرسوم الرئاسي 236/10 المعدل والمتمم والمادة 09 من القانون 01/06  
المعدل والمتمم والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- 35) المادة 09، 15-247.
- 36) المادة 08، 15-247.
- 37) المادة 5 من تنظيم 15-247.
- 38) المادة 14 من المقرر رقم 3887 المؤرخ في 29 ديسمبر 2019.
- 39) المواد من 35 إلى 38 من المرسوم 07-92
- 40) المادة 78 من القانون رقم 83-11 المعدل بموجب الأمر 96-17 المؤرخ في يوليو  
1996 " تتولى تسيير المخاطر المنصوص عليها في هذا القانون هيئات الضمان الاجتماعي  
الخاضعة لوصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي "
- 41) المادة 90 من القانون رقم 1/83 المعدل والمتمم.

# الملاحق



## Annexe 1

### Schéma type portant organisation et mission du contrôle des marchés

**Article 1<sup>er</sup>.** - En application des dispositions des articles 8,11 et 159 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public; les procédures de la présente annexe ont pour objet de définir le schéma type portant organisation et mission du contrôle des marchés conclus par les organismes sous tutelle conformément aux lois et règlements en vigueur et aux dispositions de la circulaire N° .....

#### TITRE 1 : DISPOSITIONS RELATIVES AUX MARCHES

##### Chapitre 1er : Dispositions préliminaires

##### Section 1 : Définitions et champ d'application

**Art. 2.** - Les marchés sont des contrats écrits au sens de la législation en vigueur, passés à titre onéreux avec des opérateurs économiques, dans les conditions prévues dans la présente annexe, pour répondre à des besoins du service contractant, en matière de travaux, de fournitures, de services et d'études.

**Art. 3.** - Les marchés sont conclus avant tout commencement d'exécution des prestations.

**Art. 4.** - Les marchés ne sont valables et définitifs qu'après le visa de la commission des marchés de l'organisme sous tutelle.

**Art. 5.** - En vue d'assurer l'efficacité de la commande et la bonne utilisation des fonds des organismes sous tutelle, les marchés doivent respecter les principes de liberté d'accès à la commande, d'égalité de traitement des candidats, et de transparence des procédures, dans le respect des dispositions de la présente décision.

**Art.6.** - Les dispositions du présent titre sont applicables aux marchés, objet des dépenses de la direction générale, des agences et établissements des organismes sous tutelle du Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale.

Désignés ci-après par « service contractant ».

- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des travailleurs salariés (CNAS),
- la Caisse Nationale des Retraites (CNR),
- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des Non-Salariés (CASNOS),
- la Caisse Nationale des Assurances Chômage (CNAC)
- la Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage Causé par les Intempéries des Secteurs du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique (CACOBATPH),
- le Fonds National de Péréquation des Œuvres Sociales (FNPOS)
- l'Organisme de Prévention des Risques Professionnels dans les Activités du



- l'Institut National de la Prévention des Risques Professionnels (INFRP),
- l'Institut National du Travail (INT).

**Art. 7.** - Ne sont pas soumis aux dispositions du présent titre, les contrats:

- de maîtrise d'ouvrage déléguée;
- d'acquisition ou de location de terrains ou de biens immobiliers;
- passés avec la banque d'Algérie;
- passés en vertu des procédures des organisations, des institutions ou d'accords internationaux;
- relatifs à la conciliation et à l'arbitrage;
- passés avec des avocats pour des prestations d'assistance et de représentation;
- passés avec des notaires pour des prestations de transcription et d'établissement d'actes de propriété au nom de l'organisme sous tutelle.

## **Section 2 : Champ d'application**

### **Sous-section 1 : Procédures adaptées**

**Art. 8.** - Tout marché dont le montant estimé des besoins est égal ou inférieur à douze millions de dinars (12.000.000 DA) pour les travaux ou les fournitures, et six millions de dinars (6.000.000 DA) pour les études ou services ne donne pas lieu, obligatoirement, à passation de marché selon les procédures prévues dans le présent titre.

Les procédures de passation de ces commandes sont fixées par décision du Directeur Général du service contractant après approbation de l'organe délibérant.

**Art. 9.** - Les besoins visés ci-dessus, doivent faire l'objet d'une publicité adéquate et la consultation, par écrit, d'opérateurs économiques qualifiés, pour le choix de l'offre économiquement la plus avantageuse.

Le service contractant organise la consultation en fonction de la nature du besoin à satisfaire, en tenant compte du nombre de prestataires susceptibles d'y répondre, dans le respect des dispositions de l'article 5 de la présente annexe.

La consultation est déclarée infructueuse dans les conditions prévues à l'article 7 de l'article 45 de la présente décision.

**Art. 10.** - Les marchés conclus dans les conditions prévues à l'article 42 de la présente décision sont dispensés de la consultation.

**Art. 11.** - Dans le cas des prestations courantes et à caractère répétitif, le service contractant peut recourir à la consultation, nonobstant les dispositions contraires de l'article 21 ci-dessus.

Si les seuils prévus à l'article 8 ci-dessus, sont dépassés, aucune dépense de même nature, par référence à l'homogénéité des besoins dans le cas des commandes de fournitures, études et services et par référence à une même opération de travaux pour les commandes de travaux, ne peut être engagée sans le recours aux procédures formalisées, sauf dans les cas prévus à l'article 12 ci-après.

**Art. 12.** - Dans le cas des commandes de travaux ne nécessitant pas un certificat de classification et de qualification, le service contractant peut consulter des artisans, tels que définis par la législation et la réglementation en vigueur.

**Art. 13.** - Le service contractant peut passer un avenant au marché objet de la commande initiale, conclu selon les procédures adaptées, dans les conditions fixées aux dispositions des articles 124 à 128 de la présente annexe, à l'exception de celles relatives au contrôle externe des marchés. Cet avenant doit être passé dans les délais prévus par ces dispositions.

Si les montants cités à l'article 8 ci-dessus, sont dépassés au cours d'un même exercice budgétaire, au titre d'un budget annuel, ou au cours d'un ou de plusieurs exercices budgétaires, au titre d'un budget pluriannuel, il est passé, dès lors, un marché dans lequel sont intégrées les commandes antérieurement exécutées, qui sera soumis à l'organe compétent de contrôle externe des marchés.

Si le service contractant ne peut conclure un marché, conformément à l'alinéa précédent, et le soumettre à l'organe de contrôle externe *a priori*, au cours de l'exercice budgétaire considéré, pour les opérations imputées sur un budget annuel, un marché de régularisation est établi, à titre exceptionnel, durant l'année suivante. Ces dépenses sont imputées sur les crédits y afférents, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur.

**Art. 14.** - Le service contractant doit joindre à l'engagement de la dépense un rapport de présentation détaillé justifiant la consultation et le choix du prestataire retenu.

**Art. 15.** - Les commandes conclues selon les procédures adaptées, susvisées, doivent faire l'objet de bons de commande ou, lorsque c'est nécessaire, de contrats fixant les droits et obligations des parties.

Dans le cas des prestations d'études, le service contractant est tenu d'établir un contrat, quel que soit le montant de la commande.

**Art. 16.** - Les commandes dont les montants cumulés, par nature de prestations, travaux, fournitures, études ou services, durant le même exercice budgétaire, sont inférieurs à million de dinars (1.000.000 DA) pour les travaux ou les fournitures et à un cinq cent mille dinars (500.000 DA) pour les études ou les services, ne font pas, obligatoirement, l'objet d'une consultation. Ces montants sont comptabilisés par référence à chaque budget séparément. Le choix des opérateurs économiques reste soumis aux exigences liées au choix de l'offre économiquement la plus avantageuse. En outre, le service contractant ne doit pas recourir aux mêmes opérateurs économiques lorsque ces prestations peuvent être effectuées par d'autres opérateurs économiques, sauf exception dûment justifiée.

**Art. 17.** - Les montants cités aux articles 8 et 15 ci-dessus, sont exprimés en TTC et peuvent être actualisés périodiquement par décision du directeur général.

#### **Sous-section 2 : Procédures relatives aux prestations de services spécifiques**

**Art. 18.** - Dans le cas des prestations de services de transport, d'hôtellerie et de restauration, et des prestations juridiques, quel que soit leur montant, le service contractant peut recourir aux procédures adaptées.

Si le montant de la commande dépasse le montant des prestations de services cité à l'alinéa 1er de l'article 8 ci-dessus, le marché est soumis à l'examen de la commission

des marchés, qui examine, au préalable, les recours qui lui auraient été adressés par les opérateurs économiques consultés, le cas échéant.

**Sous-section 3 : Procédures relatives aux charges : eau, gaz, électricité, téléphone et internet**

**Art. 19.** - Les marchés relatifs aux charges : eau, gaz, électricité, téléphone et internet sont conclus conformément aux dispositions de l'article 28 de la présente décision. Les commandes relatives aux marchés précités peuvent faire l'objet, à titre exceptionnel, de régularisation, dès la mise en place des crédits, nonobstant les dispositions contraires de l'article 21 ci-dessous.

**Section 3 : Les cahiers des charges**

**Art. 20.** - Les cahiers des charges, actualisés périodiquement, précisent les conditions dans lesquelles les marchés sont passés et exécutés. Ils comprennent notamment :

- les cahiers des clauses administratives générales applicables aux marchés de travaux, de fournitures, d'études et de services, approuvés par décret exécutif ;
- les cahiers des prescriptions techniques communes, qui fixent les dispositions techniques applicables à tous les marchés portant sur une même nature de travaux, de fournitures, d'études ou de services, approuvés par arrêté du ministre concerné ;
- les cahiers des prescriptions spéciales qui fixent les clauses propres à chaque marché. *public*

**Chapitre 2 : De la détermination des besoins, des marchés et des partenaires cocontractants**

**Section 1 : De la détermination des besoins du service contractant**

**Art. 21.** - Les besoins à satisfaire des services contractants sont préalablement déterminés avant le lancement de toute procédure de passation d'un marché.

Le montant des besoins est arrêté sur la base d'une estimation administrative sincère et raisonnable, dans les conditions fixées dans le présent article.

Les besoins du service contractant, quel que soit leur montant, sont soumis aux dispositions du présent article, à l'exception des dispositions dérogatoires prévues dans la présente décision.

La nature et l'étendue des besoins du service contractant doivent être établies avec précision, par référence à des spécifications techniques détaillées établies sur la base de normes et/ou de performances ou d'exigences fonctionnelles. Ces spécifications techniques ne doivent pas être orientées vers un produit ou un opérateur économique déterminé.

Lorsque le service contractant l'autorise, pour les prestations techniquement complexes, dans les conditions fixées et encadrées dans le cahier des charges, les soumissionnaires peuvent proposer une ou plusieurs variantes aux spécifications techniques.

L'évaluation et la présentation des variantes doivent être prévues dans le cahier des charges. Toutes les variantes proposées doivent être évaluées.

Les soumissionnaires qui proposent des variantes ne sont pas obligés de faire également une offre de base par référence aux spécifications techniques prévues au cahier des charges.

Le service contractant peut également prévoir dans le cahier des charges des prix en option. Il doit, toutefois, les évaluer et arrêter son choix avant l'attribution du marché.

Pour la détermination des seuils de compétence des commissions des marchés, le service contractant arrête le montant total des besoins en tenant compte obligatoirement de :

- la valeur globale des besoins relatifs à une même opération de travaux, pour les marchés de travaux.

Une opération de travaux qui peut porter sur un ou plusieurs ouvrages est caractérisée par une unité fonctionnelle, technique ou économique.

Une opération de travaux, correspond à un ensemble de travaux liés par leur objet, exécutés sur un territoire déterminé avec les mêmes procédés techniques et imputés sur un financement mobilisé à cet effet, que le service contractant a décidé de réaliser simultanément ou à des dates rapprochées.

- l'homogénéité des besoins, pour les marchés de fournitures, études et services. Elle est arrêtée soit par référence aux spécificités propres des études, services ou fournitures, soit par référence à une unité fonctionnelle.

Dans le cas d'un allotissement des besoins, il est tenu compte pour la détermination des seuils de compétence des commissions des marchés et des procédures à appliquer, du montant de tous les lots distincts, nonobstant la possibilité pour le service contractant de lancer une seule procédure pour l'ensemble de ces lots ou une procédure par lot.

En cas de nouveaux besoins, le service contractant peut conclure soit un avenant, conformément aux dispositions des articles 124 à 128 de la présente décision, soit lancer une nouvelle procédure.

Le fractionnement des besoins, dans le but d'échapper aux procédures à appliquer et aux seuils de compétence des commissions des marchés prévus au présent titre, est interdit.

Les modalités d'application du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par l'autorité de tutelle.

#### **Section 2 : De la forme et de l'objet des marchés**

**Art. 22.** - En vue de la satisfaction d'un besoin déterminé de fonctionnement ou d'investissement, le service contractant peut passer un ou plusieurs marchés.

**Art. 23.** - Les marchés portent sur une ou plusieurs des opérations suivantes :

- la réalisation de travaux ;
- l'acquisition de fournitures ;
- la réalisation d'études ;
- la prestation de services.

Dans le cas où le marché porte sur plusieurs des opérations précitées, le service contractant passe un marché global, conformément aux dispositions de l'article 29 ci-après.

Le marché de travaux a pour objet la réalisation d'un ouvrage ou des travaux de bâtiment ou de génie civil, par un entrepreneur, dans le respect des besoins déterminés par le service contractant, maître de l'ouvrage. Un ouvrage est un ensemble de travaux de bâtiment ou de génie civil dont le résultat remplit une fonction économique ou technique.

Le marché de travaux englobe la construction, la rénovation, l'entretien, la réhabilitation, l'aménagement, la restauration, la réparation, le confortement ou la démolition d'un ouvrage ou partie d'ouvrage, y compris les équipements associés nécessaires à leur exploitation.

Si des prestations de services sont prévues à un marché et que son objet principal porte sur la réalisation de travaux, le marché est de travaux.

Le marché de fournitures a pour objet l'acquisition, la location ou la location-vente, avec ou sans option d'achat, par le service contractant, de matériels ou de produits, quel que soit leur forme, destinés à satisfaire les besoins liés à son activité, auprès d'un fournisseur. Si la location est accompagnée d'une prestation de service, le marché est de services.

Si des travaux de pose et d'installation de fournitures sont intégrés au marché et leurs montants sont inférieurs à la valeur de celles-ci, le marché est de fournitures.

Si le marché a pour objet des services et des fournitures et que la valeur des fournitures dépasse celle des services, le marché est de fournitures.

Le marché de fournitures peut porter sur des biens d'équipements ou d'installations complètes de production d'occasion dont la durée de fonctionnement est garantie ou renouvelée sous garantie.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par décision du directeur générale en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

Le marché d'études a pour objet de réaliser des prestations intellectuelles.

A l'occasion d'un marché de travaux, le marché d'études recouvre notamment les missions de contrôle technique ou géotechnique, de maîtrise d'œuvre et d'assistance au maître de l'ouvrage.

Le marché de maîtrise d'œuvre, dans le cadre de la réalisation d'un ouvrage, d'un projet urbain ou paysager, comporte l'exécution notamment des missions suivantes :

- les études préliminaires, de diagnostic ou d'esquisse ;
- les études d'avant-projets sommaire et détaillé ;
- les études de projet ;
- les études d'exécution ou, lorsque c'est l'entrepreneur qui les effectue, leur visa ;
- l'assistance du maître d'ouvrage dans la passation, la direction de l'exécution du marché de travaux, l'ordonnancement, la coordination et le pilotage du chantier, et la réception des travaux.

Le marché de services, conclu avec un prestataire de services, a pour objet de réaliser des prestations de services. C'est un marché autre que le marché de travaux, de fournitures ou d'études.

**Art. 24.** - Lorsque des conditions économiques et/ou financières le justifient, le service contractant peut recourir aux marchés comportant une tranche ferme et une ou plusieurs tranche(s) conditionnelle(s). La tranche ferme et chaque tranche conditionnelle doivent porter chacune sur un projet fonctionnel.

L'exécution de chaque tranche conditionnelle est subordonnée à une décision du service contractant, notifiée au cocontractant, dans les conditions fixées au cahier des charges.

**Art. 25.** - La satisfaction des besoins visés à l'article 21 ci-dessus, peut s'effectuer sous forme de lot unique ou de lots séparés. Le lot unique est attribué à un partenaire cocontractant, tel que défini à l'article 30 ci-dessous. Les lots séparés sont attribués à un ou plusieurs partenaires cocontractants. Dans ce cas, l'évaluation des offres doit se faire lot par lot. Le service contractant peut, lorsque cela est justifié, limiter le nombre de lots à attribuer à un seul soumissionnaire.

Le recours à l'allotissement à effectuer chaque fois que cela est possible, en fonction de la nature et de l'importance du projet, et de la spécialisation des opérateurs économiques, doit tenir compte des avantages économiques, financiers et/ou techniques procurés par cette opération.

L'allotissement relève de la compétence du service contractant, qui doit motiver son choix à l'occasion de tout contrôle exercé par toute autorité compétente, dans le respect des dispositions de l'article 21 ci-dessus.

L'allotissement doit être prévu dans le cahier des charges.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par décision du directeur générale en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

Art. 26. - Conformément à la réglementation en vigueur, le service contractant a la possibilité de recourir, selon le cas, à la passation de contrats-programme ou de marchés à commandes totales ou partielles.

Art. 27. - Le contrat-programme revêt la forme d'une convention annuelle ou pluriannuelle de référence, qui peut chevaucher sur deux ou plusieurs exercices budgétaires, dont l'exécution se réalise à travers des marchés d'application, conclus conformément aux dispositions de la présente décision.

Le contrat-programme porte sur une durée qui ne peut excéder cinq (5) ans.

La convention définit la nature et l'importance des prestations à réaliser, la localisation, le montant du contrat-programme et l'échéancier de réalisation.

L'engagement juridique du contrat-programme s'effectue par la notification des marchés d'application au partenaire cocontractant, dans la limite de leurs engagements comptables, en tenant compte, le cas échéant, de l'annualité budgétaire.

Le contrat-programme est soumis, pour sa passation, aux mêmes procédures que les marchés. Toutefois, notwithstanding les dispositions de l'article 161, (alinéa 5), ci-dessous, la vérification de la disponibilité des crédits est effectuée lors de l'engagement comptable du marché, dans les conditions fixées à l'alinéa précédent.

Lorsque des conditions techniques, économiques et/ou financières nécessitent la planification des besoins à satisfaire du service contractant en fonction de la survenance des besoins ou en fonction d'un échéancier préétabli, le service contractant peut attribuer un contrat-programme à plusieurs opérateurs économiques, à mettre en concurrence. Dans ce cas, les modalités de mise en œuvre de cette disposition doivent être prévues dans le cahier des charges.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par décision du directeur générale en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

Art. 28. - Le marché à commandes porte sur la réalisation de travaux, l'acquisition de fournitures ou la prestation de services ou la réalisation d'études de type courant et à caractère répétitif.

Le marché à commandes porte sur une durée d'une année renouvelable, qui peut chevaucher sur deux ou plusieurs exercices budgétaires.

La durée du marché à commandes ne peut excéder cinq (5) ans.

La reconduction du marché à commandes, établie par décision du service contractant et notifiée au partenaire cocontractant, est soumise, pour prise en compte, à l'engagement préalable de la dépense.





Le marché à commandes doit comporter l'indication en quantité et/ou en valeur des limites minimales et maximales des travaux, fournitures et/ou services et/ou études objet du marché. Le marché à commandes détermine soit le prix, soit le mécanisme ou les modalités de fixation du prix applicable aux livraisons successives. L'exécution du marché à commandes intervient par la simple notification de commandes partielles qui fixent les modalités de livraison.

Lorsque des conditions économiques et/ou financières l'exigent, les marchés à commandes peuvent être attribués à plusieurs opérateurs économiques. Dans ce cas, les modalités de mise en œuvre de cette disposition doivent être prévues dans le cahier des charges.

L'engagement juridique du marché à commandes s'effectue, dans la limite de l'engagement budgétaire du marché, dans le respect de l'annualité budgétaire, le cas échéant, par la notification des commandes précitées au partenaire cocontractant.

Nonobstant les dispositions de l'article 161, (alinéa 5), ci-dessous, la vérification de la disponibilité des crédits est effectuée lors de l'engagement budgétaire, dans les conditions fixées à l'alinéa précédent.

Le seuil de compétence de la commission des marchés est déterminé par référence aux limites maximales du marché à commandes.

Les limites minimales du marché à commandes engagent le service contractant à l'égard du partenaire cocontractant. Les limites maximales engagent le partenaire cocontractant à l'égard du service contractant.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par l'autorité de tutelle.

**Art. 29.** - Le service contractant peut, exceptionnellement, recourir à la procédure «étude et réalisation», lorsque des motifs d'ordre technique rendent indispensable l'association de l'entrepreneur aux études de conception de l'ouvrage.

Le cahier des charges doit prévoir, dans le cadre de l'évaluation technique, une pré-qualification relative à la phase études.

Cette procédure permet au service contractant de confier à un seul partenaire cocontractant, dans le cadre d'un marché de travaux, une mission portant à la fois sur l'établissement des études et la réalisation des travaux selon la procédure d'appel d'offres restreint, conformément aux dispositions des articles 38 et 39 de la présente décision.

Un jury constitué conformément aux dispositions de l'article 41 ci-après, est désigné pour donner son avis sur le choix du projet.

Les prestations objet de l'étude comprennent, au moins, un avant-projet sommaire, pour un ouvrage de bâtiment, et un avant-projet détaillé, pour un ouvrage d'infrastructure.

Lorsque des motifs techniques ou économiques le justifient, le service contractant peut recourir à un marché de «étude, réalisation et exploitation ou maintenance» ou à un marché de «réalisation et exploitation ou maintenance». Dans ce cas, le cahier des charges doit prévoir des exigences de performances à atteindre mesurables, qui font l'objet d'un critère d'évaluation technique assorti du critère coût global. Le marché est conclu à prix global et forfaitaire.

La liste des projets qui peuvent faire l'objet d'un marché global est fixée par décision du directeur général ou du ministre de tutelle.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par décision du directeur générale en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

#### Section 3 : Des partenaires cocontractants

**Art. 30.** - Le partenaire cocontractant peut être une ou plusieurs personne(s) physique(s) ou morale(s) s'engageant au titre du marché soit individuellement, soit dans le cadre d'un groupement momentané d'entreprises, tel que défini à l'article 74 ci-dessous.

**Art. 31.** - Pour la réalisation de ses objectifs, le service contractant peut recourir, en vue de l'exécution de ses prestations, à la passation de marchés conclus avec des entreprises de droit algérien et/ou des entreprises étrangères, conformément aux dispositions de la présente décision.

### Chapitre 3 : De la passation des marchés

#### Section 1 : Des modes de passation des marchés

**Art. 32.** - Les marchés sont passés selon la procédure d'appel d'offres, qui constitue la règle générale, ou la procédure de gré à gré.

**Art. 33.** - L'appel d'offres est la procédure visant à obtenir les offres de plusieurs soumissionnaires entrant en concurrence et à attribuer le marché, sans négociation, au soumissionnaire présentant l'offre jugée économiquement la plus avantageuse sur la base de critères de choix objectifs, établis préalablement au lancement de la procédure. La procédure d'appel d'offres est déclarée infructueuse, lorsqu'aucune offre n'est réceptionnée ou lorsque, après avoir évalué les offres, aucune offre n'est déclarée conforme à l'objet du marché et au contenu du cahier des charges, ou lorsque le financement des besoins ne peut être assuré.

**Art. 34.** - Le gré à gré est la procédure d'attribution d'un marché à un partenaire cocontractant sans appel formel à la concurrence. Le gré à gré peut revêtir la forme d'un gré à gré simple ou la forme d'un gré à gré après consultation ; cette consultation est organisée par tous moyens écrits appropriés.

La procédure du gré à gré simple est une règle de passation de contrat exceptionnelle qui ne peut être retenue que dans les cas énumérés à l'article 42 du présent décret.

**Art. 35.** - L'appel d'offres peut être national et/ou international, il peut se faire sous l'une des formes suivantes :

- l'appel d'offres ouvert ;
- l'appel d'offres ouvert avec exigence de capacités minimales ;
- l'appel d'offres restreint ;
- le concours.

**Art. 36.** - L'appel d'offres ouvert est la procédure selon laquelle tout candidat qualifié peut soumissionner.

**Art. 37.** - L'appel d'offres ouvert avec exigence de capacités minimales, est la procédure selon laquelle tous les candidats répondant à certaines conditions minimales d'éligibilité, préalablement définies par le service contractant, avant le lancement de la procédure, peuvent soumissionner. Le service contractant ne procède pas à une sélection préalable des candidats.

Les conditions d'éligibilité concernent les capacités techniques, financières et professionnelles indispensables à l'exécution du marché. Elles doivent être proportionnées à la nature, la complexité et l'importance du projet.

**Art. 38.** - L'appel d'offres restreint est une procédure de consultation sélective, selon laquelle seuls les candidats préalablement présélectionnés sont invités à soumissionner.

Le service contractant peut fixer dans le cahier des charges le nombre maximum de candidats qui seront invités à soumissionner, après présélection, à cinq (5).

La présélection des candidats est mise en œuvre par le service contractant pour le choix des candidats à mettre en compétition à l'occasion des marchés d'études ou d'opérations complexes et/ou d'importance particulière.

Le recours à l'appel d'offres restreint s'opère, lors de la remise de l'offre technique, soit en deux étapes, conformément aux dispositions de l'article 39 ci-après, soit en une seule étape.

1/ En une seule étape :

- lorsque la procédure est lancée sur la base de spécifications techniques détaillées, établies par référence à des normes et/ou de performances à atteindre ou d'exigences fonctionnelles ;

2/ En deux étapes :

- exceptionnellement, lorsque la procédure est lancée sur la base d'un programme fonctionnel, si le service contractant n'est pas en mesure de définir les moyens techniques pour répondre à ses besoins, même avec un marché d'études. ✓

Le service contractant peut recourir à l'appel d'offres restreint en recourant à une short list d'opérateurs économiques qualifiés, qu'il a dressée à l'occasion de la réalisation d'opérations d'études, d'ingénierie complexe ou d'importance particulière et/ou d'acquisition de fournitures spécifiques, à caractère répétitif. Dans ce cas, la présélection doit être renouvelée tous les trois (3) ans. ✓

Les modalités de présélection et de consultation dans le cadre de l'appel d'offres restreint, doivent être prévues dans le cahier des charges.

X La liste des projets qui peuvent faire l'objet d'un appel d'offres restreint est fixée par décision du directeur général, après avis de la commission des marchés ou du ministère de tutelle, selon le cas. ✓

**Art. 39.** - Dans le cas de l'appel d'offres restreint en deux étapes, les candidats présélectionnés, conformément aux dispositions de l'article 38 ci-dessus, sont invités, dans une première étape, par lettre de consultation, à remettre une offre technique préliminaire, sans offre financière.

Pour les offres jugées conformes au cahier des charges, la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres, par l'intermédiaire du service contractant, peut demander, par écrit, aux candidats des clarifications ou des précisions sur leurs offres.

Des réunions de clarification des aspects techniques des offres des candidats peuvent être organisées, si nécessaire, par le service contractant, en présence des membres de la commission d'évaluation des offres, élargie, éventuellement, à des experts, dûment désignés à cet effet. Ces réunions doivent faire l'objet de procès-verbaux signés par tous les membres présents.

La demande de clarification ou de précision ne doit pas aboutir à une modification fondamentale de l'offre.

Les réponses écrites des candidats aux demandes de clarifications ou de précisions et le contenu des procès-verbaux de réunions font partie intégrante de leurs offres. Aucune information relative au contenu de l'offre d'un candidat ne doit être révélée.

A l'issue de cette étape, la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres propose au service contractant d'éliminer les offres des candidats qui ne répondent pas aux exigences du programme fonctionnel et/ou aux prescriptions techniques prévues dans le cahier des charges.

Seuls les candidats, dont les offres techniques préliminaires ont été déclarées conformes, sont invités, dans une deuxième étape, à présenter une offre technique finale et une offre financière sur la base d'un cahier des charges, modifié, si nécessaire, et visé par la commission des marchés, suite aux clarifications demandées au cours de la première étape.

Le service contractant peut verser des honoraires aux candidats, pour rémunérer la mission de conception, selon des taux et des modalités fixés par décision du Conseil d'administration.

Aucune information relative au montant de l'offre financière ne doit figurer dans les plis des offres techniques, sous peine de leur rejet.

**Art. 40.** - Le concours est la procédure de mise en concurrence d'hommes de l'art, pour le choix, après avis du jury cité à l'article 41 ci-après, d'un plan ou d'un projet, conçu en réponse à un programme établi par le maître d'ouvrage, en vue de la réalisation d'une opération comportant des aspects techniques, économiques, esthétiques ou artistiques particuliers, avant d'attribuer le marché à l'un des lauréats du concours.

Le marché est attribué, après négociation, au lauréat qui a présenté l'offre économiquement la plus avantageuse.

Le service contractant a recours à la procédure de concours notamment dans le domaine de l'architecture et de l'ingénierie ou des traitements de données.

Le marché de maîtrise d'œuvre de travaux n'est pas obligatoirement passé selon la procédure de concours, si :

- son montant ne dépasse pas le seuil prévu à l'alinéa 1er de l'article 8 de la présente décision,

- son objet concerne l'intervention sur un bâti existant ou sur un ouvrage d'infrastructure ou ne comportant pas de missions de conception.

En tout état de cause, un jury tel que défini par l'article 41 ci-après, est désigné pour donner son avis sur le choix du plan ou du projet.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par décision du directeur générale en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

**Art. 41.** - Le concours est restreint ou ouvert avec exigence de capacités minimales.

Le concours de maîtrise d'œuvre est obligatoirement restreint.

Le cahier des charges du concours doit comporter un programme et un règlement du concours. En outre, il doit prévoir les modalités de présélection, le cas échéant, et d'organisation du concours.

Dans le cas d'un concours relatif à un projet de réalisation de travaux, le cahier des charges doit préciser l'enveloppe financière prévisionnelle des travaux.

Dans le cadre d'un concours restreint, les candidats sont invités, dans une première phase, à remettre uniquement les plis des dossiers de candidatures. Après l'ouverture des plis des dossiers de candidatures et leur évaluation, seuls les candidats

présélectionnés, sont invités à remettre les plis de l'offre technique, des prestations et de l'offre financière.

Le service contractant peut fixer dans le cahier des charges, le nombre maximum de candidats qui seront invités à soumissionner, après présélection, à cinq (5).

Le concours est déclaré infructueux dans les conditions prévues à l'article 33 de la présente décision. Dans ce cas, le service contractant peut recourir au gré à gré après consultation, dans le respect des dispositions du présent article.

Les prestations du concours sont évaluées par un jury, composé de membres qualifiés dans le domaine considéré et indépendants des candidats.

La composition du jury est fixée par décision du ministre de tutelle.

Le service contractant est tenu d'assurer l'anonymat des plis des prestations du concours avant leur transmission au président du jury. L'anonymat de ces plis doit être assuré jusqu'à la signature du procès-verbal du jury.

Le procès-verbal du jury, accompagné de son avis motivé, faisant ressortir, éventuellement, la nécessité de clarifier certains aspects liés aux prestations, est transmis, par son président, au service contractant.

Dans le cas où le jury fait ressortir la nécessité de clarifier certains aspects des prestations, le service contractant saisit, par écrit, le (s) lauréat (s) concerné (s) afin d'apporter les précisions demandées. Leurs réponses écrites font partie intégrante de leurs offres.

Aucune information relative au montant de l'offre financière ne doit figurer dans les plis des prestations ni dans les plis des offres techniques, sous peine de rejet de ces offres.

**Art. 42.** - Le service contractant a recours au gré à gré simple exclusivement dans les cas suivants :

1 - quand les prestations ne peuvent être exécutées que par un opérateur économique unique qui détient soit une situation monopolistique, soit pour protéger un droit d'exclusivité, soit pour des considérations techniques ou, culturelles et artistiques.

2- en cas d'urgence impérieuse motivée par un péril menaçant un investissement, un bien du service contractant ou l'ordre public, ou un danger imminent que court un bien ou un investissement déjà matérialisé sur le terrain, et qui ne peut s'accommoder des délais des procédures de passation des marchés, à condition que les circonstances à l'origine de cette urgence n'aient pu être prévues par le service contractant et n'aient pas été le résultat de manœuvres dilatoires de sa part.

**Art. 43.** - Dans le cadre de la procédure de gré à gré simple, le service contractant doit :

- déterminer ses besoins dans le respect des dispositions de l'article 21 ci-dessus sauf exception prévue par les dispositions de la présente décision ;
- vérifier les capacités de l'opérateur économique, telles que précisées à l'article 47 de la présente décision;
- retenir un opérateur économique qui présente une offre économiquement avantageuse, telle que précisée à l'article 65 de la présente décision;
- organiser les négociations dans les conditions fixées à l'alinéa 6 de l'article 45 ci-après ;
- fonder la négociation de l'offre financière sur un référentiel des prix.

**Art. 44.** - Le service contractant a recours au gré à gré après consultation dans les cas suivants :

- 1- quand l'appel d'offres est déclaré infructueux pour la deuxième fois ;
- 2- pour les marchés d'études, de fournitures et de services spécifiques dont la nature ne nécessite pas le recours à un appel d'offres. La spécificité de ces marchés est déterminée par l'objet du marché, le faible degré de concurrence ou le caractère spécifique des prestations ;
- 3- pour les marchés déjà attribués, qui font l'objet d'une résiliation, et dont la nature ne s'accommode pas avec les délais d'un nouvel appel d'offres ;

**Art. 45.** - Le service contractant consulte les entreprises ayant participé à l'appel d'offres, par lettre de consultation, avec le même cahier des charges, à l'exception des dispositions spécifiques à la procédure d'appel d'offres. Le service contractant peut réduire le délai de préparation des offres. Le cahier des charges n'est pas soumis à l'examen de la commission des marchés.

Dans le cas où le service contractant décide d'élargir la consultation à des entreprises qui n'ont pas participé à l'appel d'offres, il doit obligatoirement, publier l'avis de consultation, selon les formes prévues dans le présent décret. Le service contractant utilise le même cahier des charges, à l'exception des dispositions spécifiques à la procédure d'appel d'offres.

Lorsque le service contractant est contraint de modifier certaines dispositions du cahier des charges qui touchent aux conditions de concurrence, il doit le soumettre à l'examen de la commission des marchés et lancer un nouvel appel d'offres.

La liste des études, fournitures et services spécifiques cités au 2<sup>ème</sup> tiret de l'article 44 ci-dessus, est fixée par décision du ministre de tutelle, après avis de la commission des marchés et délibération du Conseil d'administration.

Le recours par le service contractant au gré à gré après consultation, dans les cas prévus aux 2<sup>ème</sup> et 3<sup>ème</sup> tirets de l'article 44 ci-dessus, s'effectue par une lettre de consultation, sur la base d'un cahier des charges soumis, préalablement au lancement de la procédure, au visa de la commission des marchés.

Pour les offres qui répondent aux besoins du service contractant, et qui sont jugées conformes substantiellement aux exigences techniques et financières prévues au cahier des charges, la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres, par l'intermédiaire du service contractant, peut demander, par écrit, aux opérateurs économiques consultés, des clarifications ou des précisions sur leurs offres. Elle peut également leur demander de compléter leurs offres. Le service contractant peut négocier les conditions d'exécution du marché. Les négociations sont effectuées par un comité de négociation désigné et présidé par le service contractant, dans le respect des dispositions de l'article 5 de la présente décision. Le service contractant doit assurer la traçabilité du déroulement de la négociation dans un procès-verbal.

Lorsque le service contractant recourt directement au gré à gré après consultation, et ne réceptionne aucune offre ou si, après évaluation des offres réceptionnées, aucune offre ne peut être retenue, la procédure est déclarée infructueuse.

L'attribution provisoire du marché doit faire l'objet d'une publication, dans les conditions fixées à l'article 58 de la présente décision.

Dans les cas de prestations réalisées à l'étranger et de prestations revêtant un caractère secret, la publication de l'attribution provisoire du marché est remplacée par la saisine des opérateurs économiques consultés.

Le soumissionnaire consulté qui conteste le choix du service contractant peut introduire un recours dans les conditions fixées à l'article 75 de la présente décision.

Pour tenir compte de la spécificité de certains marchés, notamment ceux exécutés à l'étranger, ceux conclus avec des artistes ou avec des micro-entreprises, dans les conditions prévues à l'article 79 ci-dessous, les services contractants peuvent y adapter le contenu du dossier administratif exigé des opérateurs économiques consultés.

Dans les cas où le service contractant recourt directement au gré à gré après consultation, il doit se référer à son fichier, établi dans les conditions fixées à l'article 51 ci-après.

#### Section 2 : De la qualification des candidats et des soumissionnaires

Art. 46. - Quel que soit le mode de passation retenu, un marché ne peut être attribué par le service contractant qu'à une entreprise jugée apte à l'exécuter. »

Art. 47. - Le service contractant doit vérifier les capacités techniques, professionnelles et financières des candidats et soumissionnaires, avant de procéder à l'évaluation des offres techniques.

L'évaluation des candidatures doit se fonder sur des critères non discriminatoires, en relation avec l'objet du marché et proportionnels à son étendue. »

Art. 48. - La qualification peut revêtir le caractère d'un certificat de qualification ou d'un agrément obligatoire lorsqu'elle est prévue par des textes réglementaires. »

Art. 49. - En vue d'une meilleure rationalisation du choix des soumissionnaires, lors de l'évaluation des candidatures, le service contractant s'informe, le cas échéant, de leurs capacités par tout moyen légal, auprès d'autres services contractants, des administrations et organismes chargés d'une mission de service public, des banques et des représentations algériennes à l'étranger.

Art. 50. - Tout soumissionnaire ou candidat, seul ou en groupement, peut se prévaloir des capacités d'autres entreprises dans les conditions prévues dans le présent article.

La prise en compte des capacités d'autres entreprises est subordonnée à l'existence entre elles, d'une relation juridique de sous-traitance, de cotraitance ou statutaire (filiale ou société mère d'un même groupe de sociétés), et à l'obligation de leur participation à la procédure de passation du marché.

Dans le cadre d'un groupement momentané d'entreprises, le service contractant tient compte des capacités du groupement dans sa globalité. A ce titre, les membres du groupement ne sont pas tenus de justifier de l'ensemble des capacités exigées du groupement, dans le cahier des charges.

La capacité du sous-traitant présenté dans l'offre est prise en compte dans l'évaluation des capacités du soumissionnaire ou candidat.

Le montant minimum du chiffre d'affaires, le nombre de bilans et l'absence de références similaires ne doivent pas être des motifs pour rejeter les candidatures des petites et moyennes entreprises, telles que définies par la législation et la réglementation en vigueur, nouvellement créées, sauf si l'objet et la nature du marché l'exigent.

La propriété des moyens matériels ne doit être exigée que lorsque l'objet et la nature du marché la rendent nécessaire.

Art. 51. - Un fichier des opérateurs économiques au niveau de chaque service contractant est tenu et régulièrement mis à jour. Le contenu de ces fichiers ainsi que les conditions de leur mise à jour sont déterminés par décision du directeur général en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

### **Section 3 : Des procédures de passation**

Art. 52. - La recherche des conditions les plus adaptées aux objectifs assignés au service contractant, dans le cadre de sa mission, détermine le choix du mode de passation des marchés.

Ce choix relève de la compétence du service contractant agissant conformément aux dispositions de la présente annexe.

Art. 53. - Le service contractant doit motiver son choix à l'occasion de tout contrôle exercé par toute autorité compétente.

Art. 54. - Le recours à la publicité par voie de presse est obligatoire dans les cas suivants :

- appel d'offres ouvert ;
- appel d'offres ouvert avec exigence de capacités minimales ;
- appel d'offres restreint ;
- concours ;
- gré à gré après consultation, le cas échéant.

Art. 55. - L'avis d'appel d'offres doit comporter les mentions obligatoires suivantes :

- la dénomination, l'adresse et le numéro d'identification fiscale (NIF) du service contractant ;
- le mode d'appel d'offres ;
- les conditions d'éligibilité ou de présélection ;
- l'objet de l'opération ;
- la liste sommaire des pièces exigées avec un renvoi aux dispositions y afférentes du cahier des charges pour la liste détaillée ;
- la durée de préparation des offres et le lieu de dépôt des offres ;
- la durée de validité des offres ;
- la caution de soumission, s'il y a lieu ;
- la présentation des offres sous pli cacheté avec mention « à n'ouvrir que par la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres » et les références de l'appel d'offres ;
- le prix de la documentation, le cas échéant.

Art. 56. - Le service contractant tient à la disposition des entreprises le cahier des charges et la documentation prévue à l'article 57 ci-dessous. Le cahier des charges doit être retiré par le candidat ou le soumissionnaire ou leurs représentants désignés à cet effet. Dans le cas d'un groupement momentané d'entreprises, le cahier des charges doit être retiré par le mandataire ou son représentant désigné à cet effet, sauf stipulations contraires dans la convention de groupement.

Cette documentation peut être adressée au candidat qui en fait la demande.

Art. 57. - Le dossier de consultation des entreprises mis à la disposition des soumissionnaires, contient tous les renseignements nécessaires leur permettant de présenter des offres acceptables, notamment :

- la description précise de l'objet des prestations demandées ou de toutes exigences y compris les spécifications techniques, la certification de conformité et les normes auxquelles les produits ou services doivent satisfaire ainsi que, le cas échéant, les plans, dessins et instructions nécessaires ;
- les conditions à caractère économique et technique, et, selon le cas, les garanties financières ;
- les renseignements ou pièces complémentaires exigées des soumissionnaires ;
- la ou les langues à utiliser pour la présentation des soumissions et documents d'accompagnement ;
- les modalités de paiement et la monnaie de l'offre, le cas échéant ;
- toutes autres modalités et conditions fixées par le service contractant auxquelles doit être soumis le marché ;
- le délai accordé pour la préparation des offres ;
- le délai de validité des offres ou des prix ;
- la date et l'heure limite de dépôt des offres et la formalité faisant foi à cet effet ;
- la date et l'heure d'ouverture des plis ;
- l'adresse précise où doivent être déposées les offres.

Art. 58. - L'avis d'appel d'offres est rédigé en langue arabe et, au moins, dans une langue étrangère. Il est publié dans le bulletin officiel des marchés de l'opérateur public (BOMOP) ou dans deux quotidiens nationaux au moins, diffusés au niveau national.

L'avis d'attribution provisoire du marché est inséré dans les organes de presse qui ont assuré la publication de l'avis d'appel d'offres, lorsque cela est possible, en précisant le prix, les délais de réalisation et tous les éléments qui ont permis le choix de l'attributaire du marché.

Art. 59. - La durée de préparation des offres est fixée en fonction d'éléments tels que la complexité de l'objet du marché projeté et le temps normalement nécessaire pour la préparation des offres et leur acheminement.

Le service contractant peut, quand les circonstances le justifient, proroger la durée de préparation des offres. Dans ce cas, il en informe les soumissionnaires par tout moyen. La durée de préparation des offres est fixée par le service contractant par référence à la date de la première publication de l'avis d'appel à la concurrence, lorsqu'elle est requise, dans le bulletin officiel des marchés de l'opérateur public (BOMOP) ou la presse. La date et l'heure limite de dépôt des offres et la date et l'heure d'ouverture des plis sont mentionnées dans le cahier des charges, avant sa remise aux soumissionnaires.

En tout état de cause, la durée de préparation des offres doit permettre à la concurrence, la plus large possible, de jouer pleinement.

La date et l'heure limite de dépôt des offres et la date et l'heure d'ouverture des plis des offres technique et financière correspondent au dernier jour de la durée de préparation des offres. Si ce jour coïncide avec un jour férié ou un jour de repos légal, la durée de préparation des offres est prorogée jusqu'au jour ouvrable suivant.

Dans le cas des procédures restreintes, le délai de préparation des candidatures, la date et l'heure limite de dépôt des candidatures et la date et l'heure d'ouverture des plis des dossiers de candidatures sont fixés dans les conditions prévues dans le présent article.

Art. 60. - Les offres doivent comporter un dossier de candidature, une offre technique et une offre financière.

Le dossier de candidature, l'offre technique et l'offre financière sont insérés dans des enveloppes séparées et cachetées, indiquant la dénomination de l'entreprise, la référence et l'objet de l'appel d'offres ainsi que la mention « dossier de candidature », « offre technique » ou « offre financière », selon le cas. Ces enveloppes sont mises dans une autre enveloppe cachetée et anonyme, comportant la mention « à n'ouvrir que par la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres - appel d'offres n. ° l'objet de l'appel d'offres ».

1- Le dossier de candidature contient :

- une déclaration de candidature.

Dans la déclaration de candidature, le candidat ou soumissionnaire atteste qu'il :

- \* n'est pas exclu ou interdit de participer aux marchés conformément aux dispositions de l'article 58 de la présente décision ;
- \* n'est pas en redressement judiciaire et que son casier judiciaire datant de moins de trois (3) mois porte la mention « néant ». Dans le cas contraire, il doit joindre le jugement et le casier judiciaire. Le casier judiciaire concerne le candidat ou le soumissionnaire lorsqu'il s'agit d'une personne physique, et du gérant ou du directeur général de l'entreprise lorsqu'il s'agit d'une société ;
- \* est en règle avec ses obligations fiscales, parafiscales et envers l'organisme en charge des congés payés et du chômage intérimaires des secteurs du bâtiment, des travaux publics et de l'hydraulique, le cas échéant, pour les entreprises de droit algérien et les entreprises étrangères ayant déjà exercé en Algérie ;
- \* est inscrit au registre de commerce ou au registre de l'artisanat et des métiers, pour les artisans d'art ou détenant la carte professionnelle d'artisan, en relation avec l'objet du marché ;
- \* a effectué le dépôt légal des comptes sociaux, pour les sociétés de droit algérien ;
- \* détient un numéro d'identification fiscale, pour les entreprises de droit algérien et les entreprises étrangères ayant déjà exercé en Algérie ;
- \* a effectué le dépôt légal des comptes sociaux, pour les sociétés de droit algérien ;
- \* détient un numéro d'identification fiscale, pour les entreprises de droit algérien et les entreprises étrangères ayant déjà exercé en Algérie.

- une déclaration de probité ;

- les statuts pour les sociétés ;

- les documents relatifs aux pouvoirs habilitant les personnes à engager l'entreprise ;

- tout document permettant d'évaluer les capacités des candidats, des soumissionnaires ou, le cas échéant, des sous-traitants :

A/ Capacités professionnelles : certificat de qualification et de classification, agrément et certificat de qualité, le cas échéant.

B/ Capacités financières : moyens financiers justifiés par les bilans et les références bancaires.

C/ Capacités techniques : moyens humains et matériels et références professionnelles.

2- L'offre technique contient :

- une déclaration à souscrire ;
  - tout document permettant d'évaluer l'offre technique : un mémoire technique justificatif et tout autre document exigé en application des dispositions de l'article 71 de la présente décision ;
  - une caution de soumission établie dans les conditions fixées à l'article 114 de la présente décision ;
  - le cahier des charges portant à la dernière page, la mention manuscrite « lu et accepté ».
- Pour tenir compte de la spécificité de certains marchés, notamment ceux exécutés à l'étranger et ceux conclus avec des artistes ou avec des micro-entreprises, dans les conditions prévues à l'article 79 ci-dessous, les services contractants peuvent y adapter le contenu du dossier administratif exigé des candidats ou soumissionnaires.

### 3 - L'offre financière contient :

- la lettre de soumission ;
- le bordereau des prix unitaires (BPU) ;
- le détail quantitatif et estimatif (DQE) ;
- la décomposition du prix global et forfaitaire (DPGF).

Le service contractant peut, en fonction de l'objet du marché et son montant, demander dans l'offre financière, les documents suivants :

- le sous-détail des prix unitaires (SDPU) ;
- le devis descriptif et estimatif détaillé (DDED).

Le service contractant ne doit pas exiger des soumissionnaires ou candidats des documents certifiés conformes à l'original, sauf exception justifiée par un texte législatif ou un décret présidentiel. Lorsque le service contractant est tenu d'exiger des documents originaux, il ne doit l'exiger que de l'attributaire du marché.

Dans le cas des procédures alloties, le service contractant, ne doit pas exiger des candidats ou soumissionnaires de présenter autant de pièces identiques que de lot, sauf exception dûment justifiée.

Dans le cas du concours, l'offre contient en plus des plis du dossier de candidature, de l'offre technique et de l'offre financière, un pli des prestations, dont le contenu est précisé dans le cahier des charges.

Les modèles de la déclaration de probité, de la déclaration de candidature, de la déclaration à souscrire et de la lettre de soumission sont fixés par arrêté du ministre chargé des finances.

**Art. 61.** - Le service contractant peut exiger des soumissionnaires d'appuyer leurs offres par des échantillons, prototypes ou maquettes, lorsque la comparaison des offres entre elles le rend nécessaire. Le cahier des charges doit prévoir les modalités de leur présentation, de leur évaluation et de leur restitution, le cas échéant.

**Art. 62.** - Les documents justifiant les informations contenues dans la déclaration de candidature sont exigés uniquement de l'attributaire du marché, qui doit les fournir dans un délai maximum de dix (10) jours à compter de la date de sa saisine, et, en tout état de cause, avant la publication de l'avis d'attribution provisoire du marché.

Si les documents précités ne sont pas remis dans le délai requis ou s'il s'avère après leur remise qu'ils comportent des informations non conformes à celles figurant dans la déclaration de candidature, l'offre concernée est écartée, et le service contractant reprend la procédure d'attribution du marché.

Si après signature du marché, le service contractant découvre que des informations fournies par le titulaire du marché sont erronées, il prononce la résiliation du marché aux torts exclusifs du partenaire cocontractant.

**Art. 63.** - L'ouverture, en séance publique, des plis des dossiers de candidatures, des offres technique et financière, intervient, pendant la même séance, à la date et à l'heure d'ouverture des plis prévues à l'article 59 de la présente décision. Le service contractant invite l'ensemble des candidats ou soumissionnaires à participer à la séance d'ouverture des plis, selon le cas, dans l'avis d'appel à la concurrence ou par lettre adressée aux candidats ou aux soumissionnaires concernés.

Dans le cas des procédures restreintes, les dossiers de candidatures sont ouverts séparément.

Dans le cas de la procédure d'appel d'offres restreint, l'ouverture des plis des offres techniques ou des offres techniques finales et des offres financières se déroule en deux phases.

Dans le cas de la procédure du concours, l'ouverture des plis des offres techniques, des prestations et des offres financières s'effectue en trois (3) phases. L'ouverture des plis des prestations n'est pas publique.

Les plis des offres financières du concours ne sont ouverts qu'à l'issue du résultat de l'évaluation des prestations par le jury tel que prévu à l'article 41 de la présente décision.

Le service contractant est tenu de mettre en lieu sûr, sous sa responsabilité, les plis des offres financières, jusqu'à leur ouverture.

**Art. 64.** - L'ouverture des plis est effectuée par la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres instituée par les dispositions de l'article 149 de la présente décision.

A ce titre, la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres, effectue les missions suivantes:

- constater la régularité de l'enregistrement des offres;
- dresser la liste des candidats ou soumissionnaires dans l'ordre d'arrivée des plis de leurs dossiers de candidature de leurs offres, avec l'indication du contenu, des montants des propositions et des rabais éventuels;
- dresser la liste des pièces constitutives de chaque offre;
- parapher les documents des plis ouverts, qui ne sont pas concernés par la demande de complément;
- dresser, séance tenante, le procès-verbal signé par tous les membres présents de la commission, qui doit contenir les réserves éventuelles formulées par les membres de la commission;
- inviter, le cas échéant, par écrit, par le biais du service contractant, les candidats ou soumissionnaires à compléter leurs offres techniques, dans un délai maximum de dix (10) jours à compter de la date d'ouverture des plis, sous peine de rejet de leurs offres, par les documents manquants ou incomplets exigés, à l'exception du méandre technique justifié. En tout état de cause, sont exclus de la demande de complément tous les documents émanant des soumissionnaires qui servent à l'évaluation des offres;

- proposer au service contractant, le cas échéant, dans le procès-verbal de déclarer l'infirmité de la procédure, dans les conditions fixées à l'article 35 de la présente décision ;

- restituer, par le biais du service contractant, aux opérateurs économiques concernés, le cas échéant, leurs plis non ouverts, dans les conditions prévues par le présent décret.

Art. 65. - L'évaluation des offres est effectuée par la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres citée à l'article 64 ci-dessus.

A ce titre, la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres effectue les missions suivantes :

- éliminer les candidatures et les offres non conformes au contenu du cahier des charges, établi conformément aux dispositions du présent décret et/ou à l'objet du marché. Dans le cas des procédures qui ne comportent pas une phase de présélection, les plis technique, financier et des prestations, le cas échéant, relatifs aux candidatures rejetées ne sont pas ouverts.

- procéder à l'analyse des offres restantes en deux phases sur la base de critères et de la méthodologie prévus dans le cahier des charges.

Elle établit, dans une première phase, le classement technique des offres et élimine les offres qui n'ont pas obtenu la note minimale prévue au cahier des charges,

Elle examine, en tenant compte, éventuellement, des rabais consentis dans leurs offres, dans une deuxième phase, les offres financières des soumissionnaires pré-qualifiés techniquement.

- retenir, conformément au cahier des charges, l'offre économiquement la plus avantageuse, correspondant à l'offre :

1/ la moins-disante, parmi les offres financières des candidats retenus, lorsque l'objet du marché le permet. Dans ce cas, l'évaluation des offres se base uniquement sur le critère prix ;

2/ la moins-disante, parmi les offres pré-qualifiées techniquement, lorsqu'il s'agit de prestations courantes. Dans ce cas, l'évaluation des offres se base sur plusieurs critères parmi lesquels figure le critère prix ;

3/ qui obtient la note totale la plus élevée sur la base de la pondération de plusieurs critères parmi lesquels figure le critère prix, lorsque le choix est essentiellement basé sur l'aspect technique des prestations.

- proposer au service contractant, le rejet de l'offre retenue, s'il est établi que certaines pratiques du soumissionnaire concerné sont constitutives d'abus de position dominante du marché ou si elle fausserait, de toute autre manière, la concurrence dans le secteur concerné. Cette disposition doit être dûment indiquée dans le cahier des charges ;

- demander, par écrit, par le biais du service contractant, à l'opérateur économique retenu provisoirement dont l'offre financière globale ou dont un ou plusieurs prix de son offre financière paraissent anormalement bas, par rapport à un référentiel des prix, les justificatifs et les précisions jugées utiles. Après avoir vérifié les justifications fournies, elle propose au service contractant de rejeter cette offre si elle juge que la réponse du soumissionnaire n'est pas justifiée au plan économique. Le service contractant rejette cette offre par décision motivée ;

- proposer au service contractant de rejeter l'offre financière de l'opérateur économique retenu provisoirement, jugée excessive par rapport à un référentiel des prix. Le service contractant rejette cette offre, par décision motivée ;

- restituer, sans être ouverts, par le biais du service contractant, les plis financiers correspondant aux candidatures ou aux offres techniques éliminées, le cas échéant.

Dans le cas de l'appel d'offres restreint, le service contractant retient, conformément au cahier des charges, l'offre économiquement la plus avantageuse sur la base de la pondération de plusieurs critères.

Dans le cas de la procédure de concours, la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres, propose au service contractant la liste des lauréats retenus. Leurs offres financières sont ensuite examinées pour retenir, conformément au cahier des charges, l'offre économiquement la plus avantageuse sur la base de la pondération de plusieurs critères.

Art. 66. - Le service contractant peut, pour des motifs d'intérêt général, pendant toute la phase de passation d'un marché, déclarer l'annulation de la procédure et/ou l'attribution provisoire du marché. Les soumissionnaires ne peuvent prétendre à aucune indemnité dans le cas où leurs offres n'ont pas été retenues ou si la procédure et/ou l'attribution provisoire du marché a été annulée.

Art. 67. - Lorsque l'attributaire d'un marché se désiste avant la notification du marché ou refuse d'acquiescer réception de la notification du marché, le service contractant peut continuer l'évaluation des offres restantes, après avoir annulé l'attribution provisoire du marché, dans le respect du principe du libre jeu de la concurrence, des exigences du choix de l'offre économiquement la plus avantageuse et des dispositions de l'article 38 de la présente décision.

L'offre du soumissionnaire qui se désiste du marché est maintenue dans le classement des offres.

#### Section 4 : Des exclusions de la participation aux marchés

Art. 68. - En application de l'article 75 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public sont exclus, temporairement ou définitivement, de la participation aux marchés, les opérateurs économiques :

- qui ont refusé de compléter leurs offres ou se sont désistés de l'exécution d'un marché avant l'expiration du délai de validité des offres, dans les conditions prévues aux articles 64 et 67 ci-dessus,
- qui sont en état de faillite, de liquidation, de cessation d'activités, de règlement judiciaire ou de concordat ;
- qui font l'objet d'une procédure de déclaration de faillite, de liquidation, de cessation d'activités, de règlement judiciaire ou de concordat ;
- qui ont fait l'objet d'un jugement ayant autorité de la chose jugée et constatant un délit affectant leur probité professionnelle ;
- qui ne sont pas en règle avec leurs obligations fiscales et parafiscales ;
- qui ne justifient pas du dépôt légal de leurs comptes sociaux ;
- qui ont fait une fausse déclaration ;
- qui ont été inscrits sur la liste des entreprises défailtantes, après avoir fait l'objet de décisions de résiliation aux torts exclusifs de leurs marchés, par des services contractants ;

- qui ont été inscrits sur la liste des opérateurs économiques interdits de participer aux marchés publics, prévue à l'article 59 du décret présidentiel n°15-247 du 16 septembre 2015;
- qui ont été inscrits au fichier national des fraudeurs, auteurs d'infractions graves aux législations et réglementations fiscales, douanières et commerciales ;
- qui ont fait l'objet d'une condamnation pour infraction grave à la législation du travail et de la sécurité sociale ;

#### Section 5 : Du choix du partenaire cocontractant

Art. 69. - Sous réserve de l'application des dispositions du chapitre V du présent décret, relatif au contrôle des marchés, le choix du cocontractant relève de la compétence du service contractant.

Art. 70. - Un soumissionnaire ou un candidat, seul ou en groupement, ne peut présenter plus d'une offre par procédure de passation d'un marché. Une même personne ne peut pas représenter plus d'un soumissionnaire ou candidat pour un même marché.

Art. 71. - Les critères de choix du cocontractant et leurs poids respectifs, liés à l'objet du marché et non discriminatoires, doivent être obligatoirement mentionnés dans le cahier des charges de l'appel à la concurrence. Le service contractant doit s'appuyer, pour choisir l'offre économiquement la plus avantageuse :

1/ Soit sur plusieurs critères, entre autres :

- la qualité ;
- les délais d'exécution ou de livraison ;
- le prix, le coût global d'acquisition et d'utilisation ;
- le caractère esthétique et fonctionnel ;
- les performances en matière sociale, pour promouvoir l'insertion professionnelle des personnes exclues du marché du travail et des handicapés, et les performances en matière de développement durable ;
- la valeur technique ;
- le service après-vente et l'assistance technique ;
- les conditions de financement, le cas échéant, et la réduction de la part transférable offertes par les entreprises étrangères.

D'autres critères peuvent être utilisés, à condition qu'ils soient spécifiés dans le cahier des charges de l'appel à la concurrence.

2/ Soit, lorsque l'objet du marché le permet, sur le critère prix uniquement.

Les capacités de l'entreprise ne peuvent faire l'objet d'un critère de choix. Il en est de même pour la sous-traitance.

Les moyens humains et matériels mis à la disposition du projet peuvent faire l'objet de critères de choix.

Dans le cadre des marchés d'études, le choix des partenaires cocontractants doit être principalement basé sur l'aspect technique des propositions.

Art. 72. - Le système d'évaluation des offres techniques doit être, quelle que soit la procédure de passation retenue, en adéquation avec la nature, la complexité et l'importance de chaque projet.

Art. 73. - Aucune négociation n'est autorisée avec les soumissionnaires dans la procédure d'appel d'offres. La négociation est autorisée uniquement dans les cas prévus par les dispositions de présente décision.

Toutefois, pour permettre de comparer les offres, le service contractant peut demander par écrit aux soumissionnaires, de clarifier et de préciser la teneur de leurs offres. La réponse du soumissionnaire ne peut, en aucune manière, modifier son offre ou affecter la concurrence.

Le service contractant peut également, après l'attribution du marché, et avec l'accord de l'attributaire du marché, procéder à une mise au point du marché et à l'optimisation de son offre. Toutefois, cette opération ne peut, en aucune manière, remettre en cause les conditions de concurrence.

Art. 74. - Les candidats et les soumissionnaires peuvent présenter leurs candidatures et offres dans le cadre d'un groupement momentané d'entreprises, sous réserve du respect des règles relatives à la concurrence.

Les candidats et les soumissionnaires, dans le cadre d'un groupement momentané d'entreprises, peuvent se présenter sous la forme d'un groupement momentané d'entreprises solidaires ou d'un groupement momentané d'entreprises conjointes. Toutefois, lorsque la nature du marché l'exige, le service contractant peut exiger des candidats et des soumissionnaires, dans le cahier des charges, de se constituer en groupements momentanés d'entreprises solidaires.

Dans ce cas, le (ou les) marché (s) doit (vent) contenir une clause par laquelle les cocontractants, agissant en groupement, s'engagent conjointement ou solidairement pour la réalisation du projet.

Le groupement momentané d'entreprises est solidaire lorsque chacun des membres du groupement est engagé pour l'exécution de la totalité du marché.

Le groupement momentané d'entreprises est conjoint lorsque chacun des membres du groupement s'engage à exécuter les prestations à sa charge.

Le mandataire du groupement momentané d'entreprises conjointes est obligatoirement solidaire, pour l'exécution du marché, de chacun des membres du groupement pour leurs obligations contractuelles à l'égard du service contractant.

L'un des membres du groupement momentané d'entreprises, majoritaire, sauf exception dûment justifiée, est désigné dans la déclaration à souscrire comme mandataire représentant l'ensemble des membres vis-à-vis du service contractant, et coordonne la réalisation des prestations des membres du groupement.

Les paiements dans le cadre d'un groupement momentané d'entreprises solidaires sont effectués dans un compte commun ouvert au nom du groupement. Les cautions sont établies au nom du mandataire. Dans le cadre de groupements mixtes, constitués d'entreprises de droit algérien et d'entreprises étrangères, les cautions peuvent, à titre exceptionnel, être libellées au nom de chaque membre, sans remettre en cause la nature du groupement.

Les paiements dans le cadre d'un groupement momentané d'entreprises conjointes sont effectués dans les comptes de chacun des membres du groupement, sauf stipulation contraire dans la convention de groupement. Les cautions sont établies au nom de chaque membre du groupement, sauf stipulation contraire dans la convention de groupement.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par décision du directeur général en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

#### Section 6 : Des recours

Art. 75. - Outre les droits de recours prévus par la législation en vigueur, le soumissionnaire qui conteste l'attribution provisoire d'un marché ou son annulation, la déclaration d'infructuosité ou l'annulation de la procédure, dans le cadre d'un appel d'offres ou d'un gré à gré après consultation, peut introduire un recours, auprès de la commission des marchés compétente.

Pour permettre aux requérants d'user de leur droit de recours devant la commission des marchés, le service contractant doit communiquer, dans l'avis d'attribution provisoire du marché, les résultats de l'évaluation des offres technique et financière de l'attributaire provisoire du marché, son numéro d'identification fiscale (NIF), le cas échéant, et indiquer la commission des marchés pour l'examen du recours et le numéro d'identification fiscale (NIF) du service contractant.

Le recours est introduit dans les dix (10) jours à compter de la première publication de l'avis d'attribution provisoire du marché, dans le bulletin officiel des marchés de l'opérateur public ou dans la presse. Si le dixième jour coïncide avec un jour férié ou un jour de repos légal, la date limite pour introduire un recours est prorogée au jour ouvrable suivant.

Le service contractant est tenu d'inviter, dans l'avis d'attribution provisoire du marché, les candidats et les soumissionnaires qui souhaitent prendre connaissance des résultats détaillés de l'évaluation de leurs candidatures, offres technique et financière, à se rapprocher de ses services, au plus tard trois (3) jours à compter du premier jour de la publication de l'attribution provisoire du marché, pour leur communiquer ces résultats, par écrit.

Dans les cas de la déclaration d'infructuosité et de l'annulation de la procédure de passation du marché ou de l'annulation de son attribution provisoire, le service contractant doit informer, par lettre recommandée avec accusé de réception, les soumissionnaires ou candidats de ses décisions, et inviter ceux d'entre eux qui souhaitent prendre connaissance de leurs motifs, à se rapprocher de ses services, au plus tard trois (3) jours à compter de la date de réception de la lettre précitée, pour leur communiquer ces résultats, par écrit. Lorsque le service contractant relance la procédure, il doit préciser dans l'avis d'appel à la concurrence ou la lettre de consultation, selon le cas, s'il s'agit d'une relance suite à une annulation de la procédure ou suite à une déclaration de son infructuosité. Le recours est introduit dans un délai de dix (10) jours à compter de la date de réception de la lettre d'information des candidats ou soumissionnaires.

Dans les cas du concours et de l'appel d'offres restreint, le recours est introduit contre l'attribution provisoire du marché, à l'issue de la procédure.

La commission des marchés prend une décision, dans un délai de quinze (15) jours, à compter de l'expiration du délai de dix (10) jours cité ci-dessus. Cette décision est notifiée au service contractant et au requérant.

En cas de recours contre l'attribution provisoire d'un marché, le projet de marché ne peut être soumis à l'examen de la commission des marchés qu'en terme d'un délai de trente (30) jours à compter de la date de publication de l'avis d'attribution provisoire du

marché, correspondant aux délais impartis respectivement, au recours, à l'examen du recours par la commission des marchés et à la notification de sa décision. Dans ce cas, la commission des marchés se réunit en présence du représentant du service contractant avec voix consultative.

Les recours relatifs aux marchés passés dans le cadre de la convention de maîtrise d'ouvrage déléguée, sont introduits auprès de la commission des marchés.

#### Section 7 : De la promotion de la production nationale et de l'outil national de production

**Art. 76.** - Une marge de préférence, d'un taux de vingt-cinq pour cent (25 %), est accordée aux produits d'origine algérienne et/ou aux entreprises de droit algérien, dont le capital est détenu majoritairement par des nationaux résidents, pour tous les types de marchés visés à l'article 23 ci-dessus.

Le bénéfice de cette marge est subordonné, dans le cas où le soumissionnaire est un groupement constitué d'entreprises de droit algérien, telles que définies à l'alinéa précédent, et d'entreprises étrangères, à la justification des parts détenues par l'entreprise de droit algérien et l'entreprise étrangère, en termes de tâches à réaliser et leurs montants.

Le dossier de consultation des entreprises doit indiquer clairement la préférence accordée et la méthode d'évaluation et de comparaison des offres qui sera suivie pour appliquer ladite préférence.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées par décision du directeur général en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

**Art. 77.** - Lorsque la production nationale ou l'outil de production national sont en mesure de répondre aux besoins à satisfaire du service contractant, ce dernier doit lancer un appel à la concurrence national, sous réserve des exceptions prévues par les dispositions de la présente décision.

Lorsque le service contractant lance un appel à la concurrence national et/ou international, sous réserve des exceptions prévues par les dispositions de la présente décision, il doit, selon le cas :

- tenir compte, lors de l'établissement des conditions d'éligibilité et du système d'évaluation des offres, des potentialités des entreprises de droit algérien, notamment des petites et moyennes entreprises, pour leur permettre de participer aux procédures de passation des marchés, dans le respect des conditions optimales relatives à la qualité, au coût et au délai de réalisation,
- privilégier l'intégration à l'économie nationale et l'importance des lots ou produits sous-traités ou acquis sur le marché algérien ;
- prévoir dans le cahier des charges un dispositif permettant d'assurer la formation et le transfert de savoir-faire, en relation avec l'objet du marché ;
- prévoir dans le cahier des charges, dans le cas des entreprises étrangères qui soumissionnent seules, sauf impossibilité dûment justifiée, l'obligation de sous-traiter au minimum trente pour cent (30%) du montant initial du marché à des entreprises de droit algérien.

Quel que soit la procédure choisie, le service contractant doit prévoir, dans le cahier des charges, des mesures le permettant de recourir au produit importé que si le produit

leur équivalent est indisponible ou d'une qualité qui n'est pas conforme aux normes techniques exigées. En outre, le service contractant ne doit permettre de recourir aux sous-traitants étrangers que lorsque les entreprises de droit algérien ne sont pas en mesure de répondre à ses besoins.

Art. 78. - Les prestations liées aux activités artisanales sont réservées aux artisans tels que définis par la législation et la réglementation en vigueur, sauf cas d'impossibilité dûment justifiée par le service contractant, à l'exception des prestations régies par des règles particulières.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par décision du directeur général en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

Art. 79. - Lorsque certains besoins des services contractants peuvent être satisfaits par des micro-entreprises relevant du dispositif de création d'activités CNAC-ANSEJ, telles que définies par la législation et la réglementation en vigueur, les services contractants doivent, sauf exception dûment justifiée, leur réserver exclusivement ces prestations, dans le respect des dispositions de la présente décision.

Le service contractant doit justifier l'exception citée à l'alinéa précédent, selon le cas, dans le rapport de présentation du projet de marché ou de la consultation.

Les besoins précités peuvent faire l'objet, dans la limite de vingt pour cent (20 %) au maximum de la commande, selon le cas, d'un cahier des charges distinct ou d'un lot dans un cahier des charges allié, nonobstant les dispositions contraires de l'article 21 de la présente décision.

Les montants maximaux annuels, en toutes taxes comprises, par micro-entreprise, dans le cadre de ce dispositif, ne peuvent, en aucun cas, dépasser les montants suivants.

- douze millions de dinars (12.000.000 DA) pour les prestations de travaux (génie civil et routes) ;
- sept millions de dinars (7.000.000 DA) pour les prestations de travaux (corps d'état technique et corps d'état secondaire) ;
- deux millions de dinars (2.000.000 DA) pour les prestations d'études ;
- quatre millions de dinars (4.000.000 DA) pour les prestations de services ;
- sept millions de dinars (7.000.000 DA) pour les prestations de fournitures.

Si les circonstances économiques l'exigent, les montants ci-dessus, peuvent être actualisés périodiquement, par décision du directeur général en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

Les services contractants sont tenus de communiquer aux organismes en charge de la promotion de la création de micro-entreprises toutes les informations concernant l'attribution et l'exécution des prestations précitées.

Ces organismes sont chargés de communiquer aux services contractants concernés toutes les informations nécessaires pour la mise en œuvre des dispositions du présent article.

Les échanges d'informations précitées doivent faire l'objet de transmission contre accusé de réception.

Le service contractant ne doit exiger des micro-entreprises nouvellement créées, ne pouvant produire, au moins, le bilan de la première année d'existence, qu'un document de la banque ou de l'organisme financier concerné, justifiant leur situation financière.

Le service contractant ne doit pas leur exiger des références professionnelles similaires à celles du marché considéré, mais tenir compte de celles justifiées par des diplômes. Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées, en tant que de besoin par l'autorité de tutelle.

#### **Section 8 : De la lutte contre la corruption**

**Art. 80.** - La qualité de membre et/ou de rapporteur d'une commission des marchés ou d'un jury de concours est incompatible avec celle de membre de la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres, lorsqu'il s'agit du même dossier.

**Art. 81.** - Le service contractant ne peut attribuer un marché, pendant une période de quatre (4) années, sous quelque forme que ce soit, à ses anciens employés qui ont cessé leurs activités, sauf dans les cas prévus par la législation et la réglementation en vigueur.

**Art. 82.** - L'opérateur économique qui soumissionne à un marché ne doit pas être en situation de conflit d'intérêts en relation avec le marché considéré. Dans le cas où cette situation se présente, il doit tenir informé le service contractant.

**Art. 83.** - Le titulaire d'un marché, ayant pris connaissance de certaines informations qui pourraient l'avantager lors de la soumission à un autre marché, ne peut y participer, sauf s'il prouve que ces informations ne faussent pas le libre jeu de la concurrence. Le service contractant est tenu, dans ce cas, de prouver que les informations communiquées dans le cahier des charges ont rétabli l'égalité de traitement des candidats.

### **Chapitre 4 : De l'exécution des marchés et des dispositions contractuelles**

#### **Section 1 : Des mentions obligatoires**

**Art. 84.** - Tout marché doit viser la législation et la réglementation en vigueur ainsi que la présente décision. Il doit, notamment, contenir les mentions suivantes :

- l'identification précise des parties contractantes ;
  - l'identité et la qualité des personnes dûment habilitées à signer le marché ;
  - l'objet du marché défini et décrit avec précision ;
  - le montant décomposé et réparti en devises et en dinars algériens, selon le cas ;
  - les conditions de règlement ;
  - le délai d'exécution du marché ;
  - la banque domiciliaire ;
  - les conditions de résiliation du marché ;
  - la date et le lieu de signature du marché.
- En outre, le marché doit contenir les mentions complémentaires suivantes :
- le mode de passation du marché ;
  - la référence aux cahiers des clauses administratives générales et aux cahiers des prescriptions techniques communes applicables aux marchés et qui en font partie intégrante ;
  - les conditions d'intervention et d'agrément des sous-traitants, s'il y a lieu ;
  - la clause d'actualisation et de révision des prix ;
  - la clause de nantissement, lorsqu'elle est requise ;
  - le taux des pénalités financières, les modalités de leur calcul et les conditions de leur application ou la spécification de leur exemption ;

- les modalités de mise en œuvre des cas de force majeure ;
- les conditions de mise en vigueur du marché ;
- l'indication pour les contrats d'assistance technique des profils des postes de travail, de la liste et du niveau de qualification des personnels étrangers ainsi que des taux de rémunération et autres avantages dont ils bénéficient ;
- les conditions de réception des marchés ;
- la loi applicable et la clause de règlement des litiges ;
- les clauses de secret et de confidentialité ;
- la clause d'assurances ;
- les clauses de travail garantissant le respect de la législation du travail ;
- les clauses relatives à la protection de l'environnement et du développement durable ;
- les clauses relatives à l'utilisation de la main d'œuvre locale, à l'insertion professionnelle des personnes exclues du marché du travail et des handicapés.

#### Section 2 : Des prix

**Art. 85.** - La rémunération du partenaire cocontractant intervient selon les modalités suivantes :

- à prix global et forfaitaire ;
- sur bordereau de prix unitaire ;
- sur dépenses contrôlées ;
- à prix mixte.

Pour le respect des prix, le service contractant peut privilégier la rémunération du marché selon la formule à prix global et forfaitaire.

**Art. 86.** - Le prix peut être ferme ou révisable. Lorsque le prix est révisable, le marché doit prévoir la (ou les) formule (s) de révision de prix, ainsi que les modalités de mise en œuvre de la (ou des) dite(s) formule (s) de révision, dans les conditions fixées par les articles 90 à 94 ci-dessous.

Le prix peut être actualisé dans les conditions fixées par les articles 87, 88, 89 et 94 de la présente décision.

Le prix d'un marché peut, exceptionnellement, être fixé à titre provisoire, dans les cas suivants :

- marchés de maîtrise d'œuvre de travaux, conclus sur la base d'un coût d'objectif ;
- marchés conclus de gré à gré simple, dans le cas de l'urgence impérieuse ;
- prestations complémentaires, dans le cadre d'un marché de travaux.

Dans le cas des marchés complexes, conclus sur la base de performances à atteindre, le service contractant peut intégrer dans le marché une clause incitative permettant d'obtenir du partenaire cocontractant un meilleur rapport qualité/prix/délai.

Les marchés dont les montants sont inférieurs aux seuils prévus à l'alinéa 1er de l'article 13 du présent décret et ceux dont le délai est inférieur à trois (3) mois, ne peuvent faire l'objet d'une actualisation ou d'une révision des prix.

**Art. 87.** - Si un délai supérieur à la durée de préparation des offres augmentée de trois (3) mois sépare la date de dépôt des offres et celle de l'ordre de commencer l'exécution de la prestation, et si les circonstances économiques l'exigent, il peut être consenti une actualisation des prix dont le montant est fixé conformément à l'article 89 de la présente décision.

Les marchés conclus de gré à gré simple ne sont pas actualisables.

**Art. 88.** - Le service contractant est tenu de notifier le marché au soumissionnaire retenu, avant l'expiration du délai de validité des offres.

Dans le cas, où le service contractant n'est pas en mesure d'attribuer le marché et le notifier avant l'expiration du délai de validité des offres, il peut le proroger, après accord des soumissionnaires concernés.

Dans le cas de l'entreprise attributaire d'un marché, le délai de validité des offres est prorogé systématiquement, d'un mois supplémentaire.

En tout état de cause, le dépassement du délai de validité des offres, fait ouvrir au soumissionnaire concerné le droit à l'actualisation des prix, dans les conditions prévues à l'article 89 ci-après.

**Art. 89.** - Lorsqu'une clause d'actualisation des prix a été prévue dans le marché, l'application de cette clause est subordonnée aux conditions suivantes :

- le montant de l'actualisation est fixé par application d'une formule de révision des prix, sans la partie fixe, qui doit servir de référence, sauf exception dûment motivée, même si le marché n'est pas révisable ;
- l'actualisation des prix ne peut être mise en œuvre que pour la période comprise entre la date limite de validité des offres et de la date de notification de l'ordre de service de commencement des prestations contractuelles.

Les indices de base (10) à prendre en considération sont ceux du mois de la fin de validité des offres.

Toutefois, une actualisation des prix peut être consentie, en cas de retard, au commencement d'exécution du marché, si le retard n'est pas imputable au partenaire cocontractant. Ces dispositions s'appliquent également aux marchés conclus à prix ferme et non révisable.

**Art. 90.** - Lorsque le prix est révisable, la clause de révision de prix ne peut être mise en œuvre :

- au titre de la période couverte par les délais de validité de l'offre ;
- au titre de la période couverte par une clause d'actualisation des prix, le cas échéant ;
- plus d'une fois tous les trois (3) mois.

La clause de révision des prix ne peut intervenir qu'au titre des seules prestations effectivement exécutées aux conditions du marché. Les marchés qui ne peuvent pas comporter de formules de révision des prix sont les marchés conclus à prix ferme et non révisable.

**Art. 91.** - Les formules de révision des prix doivent tenir compte de l'importance relative à la nature de chaque prestation dans le marché par l'application des coefficients et des indices de "matières", "salaires" et "matériel".

Dans les formules de révision des prix, les coefficients pris sont ceux :

- déterminés au préalable et contenus dans la documentation relative à la consultation des entreprises, sauf impossibilité dûment justifiée ;
- déterminés d'un commun accord par les parties contractantes, lorsqu'il s'agit de marché conclu selon la procédure de gré à gré simple.

Les formules de révision de prix doivent comporter :

- une partie fixe qui ne peut être inférieure au taux prévu dans le contrat pour l'avance forfaitaire, en tout état de cause, cette partie ne peut être inférieure à quinze pour cent (15%) ;
- une marge de neutralisation de variation des salaires de cinq pour cent (5%) ;

les indices "salaires" et "matières" applicables et le coefficient des charges sociales.

**Art. 92.** - Dans les formules de révision des prix, les indices de prix pris en considération sont ceux qui sont publiés au Journal officiel, au bulletin officiel des marchés de l'opérateur public (BOMOP) et dans toute autre publication habilitée à recevoir les annonces légales et officielles. Ces indices sont applicables, par les services contractants, à compter de la date de leur homologation et approbation par arrêté du ministre chargé de l'habitat, pour le secteur du bâtiment, des travaux publics et de l'hydraulique (B.T.P.H.).

Pour les autres indices de prix, les services contractants utilisent des indices élaborés par les organismes habilités. Dans ce cas, ces indices sont applicables, à compter de la date de leur homologation et approbation par arrêté du ministre dont relève l'organisme concerné.

Toutefois, pour les formules de révision des prix afférentes aux prestations fournies par des entreprises étrangères et payables en devises, il peut être utilisé soit des indices officiels du pays du partenaire cocontractant, soit d'autres indices officiels.

Dans le cadre des marchés de travaux, il peut être utilisé, en fonction de l'objet du marché, des index regroupant un certain nombre d'indices.

Si à la date d'établissement du décompte général et définitif du marché, les indices de prix ou d'index ne sont pas encore publiés, le service contractant peut, exceptionnellement, réviser les prix concernés, lorsque ces indices ou index sont publiés.

**Art. 93.** - Il est fait application des clauses de révision des prix une fois tous les trois (3) mois, sauf au cas où, d'un commun accord, les parties prévoient une période d'application plus longue.

Les indices de base (10) à prendre en considération sont :

- ceux du mois de la date de l'ordre de service de lancement des travaux lorsque l'ordre de service est donné postérieurement à la date de validité de l'offre ou des prix,
- ceux du mois de la fin de validité de l'offre lorsque l'ordre de service de lancement des travaux est donné avant l'expiration de la période de validité de l'offre ou des prix.

Lorsqu'une quote-part d'une avance sur approvisionnement est remboursée sur un acompte ou un règlement pour solde, elle est déduite, après avoir appliqué la révision des prix, du montant de l'acompte ou du règlement pour solde.

Lorsqu'une quote-part d'une avance forfaitaire est remboursée sur un acompte ou un règlement pour solde, elle est déduite, avant l'application de la révision des prix, du montant de l'acompte ou du règlement pour solde.

**Art. 94.** - En cas de retard imputable au cocontractant dans l'exécution du marché, les prestations réalisées après le délai contractuel d'exécution sont payées sur la base des prix applicables par référence au prix éventuellement actualisé ou révisé calculé à la fin du délai contractuel.

**Art. 95.** - Le marché dont les prestations sont exécutées en dépenses contrôlées doit indiquer la nature, le mode de décompte et la valeur des divers éléments qui concourent à la détermination du prix à payer.

**Art. 96.** - Le service contractant doit prévoir, dans le cahier des charges et/ou dans le marché, une clause obligeant le titulaire d'un marché, de lui communiquer tout renseignement ou document permettant de contrôler les coûts de revient des

prestations objet du marché et/ou de ses avenants dans les conditions fixées dans le présent article.

La décision de soumettre le marché ou l'avenant au contrôle du coût de revient relève, lorsque c'est nécessaire, de la compétence du service contractant.

Le cahier des charges et/ou le marché doivent également prévoir les sanctions encourues par l'attributaire du marché qui refuse de communiquer les renseignements ou documents cités à l'article 1er du présent article.

Les agents habilités à effectuer le contrôle précité sont désignés par décision du responsable de l'institution publique, du ministre ou du wali concerné qui peuvent faire appel à des personnels qui ne relèvent pas de leur autorité.

Les agents chargés du contrôle sont astreints au secret professionnel.

Les informations obtenues dans le cadre de ce contrôle ne peuvent être utilisées à une autre fin qu'à celle qui a permis de les obtenir.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées par décision du directeur général en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

### Section 3 : Des modalités de paiement

Art. 97. - Le règlement financier du marché s'opère par versement d'avances et/ou d'acomptes et par des règlements pour soldes.

Le versement d'avances et/ou d'acomptes éventuels n'entraîne aucun effet de nature à atténuer la responsabilité du partenaire cocontractant quant à l'exécution entière, conforme et loyale des prestations contractuelles.

A ce titre, ces versements ne constituent pas un paiement définitif.

Art. 98. - Au sens de l'article 97 ci-dessus, on entend par :

- avance : toute somme versée avant exécution des prestations, objet du contrat et sans contrepartie d'une exécution physique de la prestation ;
- acompte : tout versement consenti par le service contractant correspondant à une exécution partielle de l'objet du marché ;
- règlement pour soldes : le paiement à titre provisoire ou définitif du prix prévu dans le marché, après exécution entière et satisfaisante de l'objet du marché.

Art. 99. - Les avances ne peuvent être versées que pour les marchés qui dépassent les seuils prévus à l'article 8 de la présente décision, et si le cocontractant a préalablement présenté une caution de restitution d'avances d'égale valeur, émise par une banque de droit algérien ou la caisse de garantie des marchés publics, pour les soumissionnaires nationaux. La caution des soumissionnaires étrangers est émise par une banque de droit algérien, couverte par une contre-garantie émise par une banque étrangère de premier ordre.

La caution de restitution d'avances est établie selon un modèle fixé par arrêté du ministre chargé des finances.

Art. 100. - Les avances sont dites, selon le cas, "forfaitaires" ou "sur approvisionnement".

L'avance forfaitaire est fixée à un maximum de quinze pour cent (15%) du prix initial du marché.

Cependant, lorsque les règles de paiement et/ou de financement consacrées sur le plan international sont telles que leur refus par le service contractant, à l'occasion de la

négociation d'un marché, entraîne un préjudice certain pour le service contractant, celui-ci peut consentir exceptionnellement et, après accord exprès du ministre de tutelle, une avance forfaitaire supérieure au taux fixé à l'alinéa précédent. Cet accord est donné après avis de la commission des marchés.

Art. 101. - L'avance forfaitaire peut être versée en une seule fois. Elle peut être également versée en plusieurs tranches dont l'échelonnement est prévu dans le marché.

Art. 102. - Les titulaires de marchés de travaux et de fournitures peuvent obtenir, outre l'avance forfaitaire, une avance sur approvisionnement s'ils justifient de contrats ou de commandes confirmées de matières ou de produits indispensables à l'exécution du marché.

Le service contractant peut exiger de son partenaire cocontractant un engagement exprès de déposer sur le chantier ou sur le lieu de livraison les matières ou produits dont il s'agit, dans un délai compatible avec le planning contractuel, sous peine de restitution de l'avance.

Art. 103. - Le partenaire cocontractant, les sous-traitants et sous-commandiers ne peuvent disposer des approvisionnements ayant fait l'objet d'avances et/ou d'acomptes pour des travaux ou des fournitures autres que ceux prévus au marché.

Les dispositions de l'alinéa précédent s'appliquent aux fournitures prévues dans le marché et déposées sur le chantier ou sur le lieu de livraison convenu lorsque, à la fin de l'exécution des prestations, les dites fournitures, bien que payées par le service contractant, n'ont pas servi à l'objet du marché.

Art. 104. - Le montant cumulé de l'avance forfaitaire et des avances sur approvisionnement ne peut dépasser, en aucun cas, cinquante pour cent (50%) du montant global du marché.

Art. 105. - Les avances forfaitaires et sur approvisionnement sont récupérées par voie de retenues opérées par le service contractant sur les sommes payées à titre d'acomptes ou de règlement pour soldes. Les remboursements des avances commencent, par déduction sur les sommes dues au titulaire du marché, au plus tard lorsque le montant des sommes payées atteint trente-cinq pour cent (35%) du montant initial du marché. Le remboursement des avances doit être terminé lorsque le montant des sommes payées atteint quatre-vingt pour cent (80%) du montant initial du marché.

Le remboursement partiel des avances peut faire l'objet de libération partielle, équivalente, de la caution de restitution d'avances.

Art. 106. - Il peut être versé des acomptes à tout titulaire d'un marché lorsqu'il justifie de l'accomplissement d'opérations intrinsèques d'exécution de ce marché.

Toutefois, les titulaires de marchés de travaux peuvent bénéficier d'acomptes sur approvisionnements de produits rendus sur chantier, n'ayant pas fait l'objet d'un paiement sous la forme d'avance sur approvisionnement, à concurrence de quatre-vingt pour cent (80%) de leur montant calculé par application des prix unitaires d'approvisionnement spécialement établis pour le marché considéré aux quantités constatées.

En tout état de cause, le partenaire cocontractant ne bénéficie de cet acompte qu'en ce qui concerne les approvisionnements acquis en Algérie.

Art. 107. - Le versement des acomptes est mensuel. Toutefois, le marché peut prévoir une période plus longue, compatible avec la nature des prestations. Ce versement est

subordonné à la présentation, selon le cas, des documents prévus par le cahier des charges.

Art. 108. - Le règlement pour solde provisoire a pour objet, lorsqu'il est prévu dans le marché, le versement au cocontractant des sommes dues au titre de l'exécution normale des prestations contractuelles, déduction faite :

- de la retenue de garantie éventuelle ;
- des pénalités financières restant à la charge du partenaire, le cas échéant ;
- des versements à titre d'avances et acomptes de toute nature non encore récupérés par le service contractant.

Art. 109. - Le règlement pour solde définitif entraîne la restitution des retenues de garantie et, le cas échéant, la mainlevée des cautions constituées par le partenaire cocontractant.

Art. 110. - Le marché doit préciser les délais ouverts au service contractant pour procéder aux constatations ouvrant droit à paiement. Les délais courent à partir de la demande du titulaire du marché, appuyée des justifications nécessaires.

Art. 111. - Le service contractant est tenu de procéder au paiement des acomptes ou du solde dans un délai qui ne peut dépasser trente (30) jours, à compter de la réception de la situation ou de la facture. Toutefois, pour le solde de certaines catégories de marchés, un délai plus long peut être fixé par décision du directeur général en référence à d'éventuels arrêtés du ministre chargé des finances.

Ce délai ne peut être supérieur à deux (2) mois.

Le délai de paiement est précisé dans le marché. La date du paiement est portée, le jour de l'émission l'ordre de paiement et par écrit, à la connaissance du cocontractant par le service contractant.

Le défaut de paiement mandatement dans le délai prévu ci-dessus, fait courir, de plein droit et sans autre formalité, au bénéfice du cocontractant, des intérêts moratoires calculés au taux d'intérêt directeur de la banque d'Algérie augmenté d'un (1) point, à partir du jour suivant l'expiration dudit délai jusqu'au quinzième (15) jour inclus suivant la date du mandatement de l'acompte.

Toutefois, dans le cas où le paiement est effectué après le délai de quinze (15) jours fixé à l'alinéa précédent, et que les intérêts moratoires n'ont pas été payés en même temps que l'acompte et que la date du paiement n'a pas été communiquée au cocontractant, les intérêts moratoires sont dus jusqu'à ce que les fonds soient mis à la disposition du cocontractant.

Le défaut de paiement de tout ou partie des intérêts moratoires, entraîne une majoration de deux pour cent (2%) du montant de ces intérêts par mois de retard. Le retard auquel s'applique le pourcentage est calculé par mois entier décompté de quantième à quantième.

Toute période inférieure à un mois entier est comptée pour un mois entier. Le délai prévu au premier alinéa du présent article ne peut être suspendu qu'une seule fois et par l'envoi au cocontractant, huit (8) jours, au moins, avant l'expiration du délai, d'une lettre recommandée avec demande d'avis de réception postal, lui faisant connaître les raisons imputables au cocontractant qui justifient le refus de paiement, et précisant notamment les pièces à fournir ou à compléter. Cette lettre doit indiquer qu'elle a pour effet de suspendre le délai de paiement jusqu'à la remise par le cocontractant, au moyen d'une lettre recommandée avec demande d'avis de réception postal, portant

broderent des pièces transmises, de l'ensemble des justifications qui lui ont été réunies.

Le délai laissé au service contractant pour régler les montants dus, à compter de la fin de la suspension, ne peut, en aucun cas, être supérieur à quinze (15) jours. En cas de désaccord sur le montant d'un acompte ou du solde, le paiement est effectué sur la base provisoire des sommes admises par le service contractant.

Lorsque les sommes ainsi payées sont inférieures à celles qui sont finalement dues au bénéficiaire, celui-ci a droit à des intérêts moratoires calculés sur la différence enregistrée.

**Art. 112.** - Sous réserve des dispositions législatives et réglementaires en vigueur, le service contractant peut consentir, à titre exceptionnel, une avance sur les acomptes visés à l'article 108 de la présente décision, aux conditions expresses suivantes :

- le délai contractuel de règlement de la demande d'acompte présentée par le partenaire cocontractant est dépassé ;
- le montant de l'avance ne doit, en aucun cas, excéder quatre-vingt pour cent (80%) du montant de l'acompte ;
- le bénéfice de cette avance supplémentaire cumulé avec les avances consenties, ne doit, en aucun cas, dépasser soixante-dix pour cent (70%) du montant total du marché. Cette avance est réglée dans les délais et selon les procédures les plus diligentes. La régularisation intervient selon les mêmes modalités.

#### **Section 4 : Des garanties**

**Art. 113.** - Le service contractant doit veiller à ce que soient réunies les garanties nécessaires permettant les meilleures conditions de choix de ses partenaires et/ou les meilleures conditions d'exécution du marché.

Les garanties susvisées ainsi que les modalités de leur restitution sont fixées, selon le cas, dans les cahiers des charges ou dans les dispositions contractuelles du marché par référence aux dispositions légales ou réglementaires en vigueur.

**Art. 114.** - Pour les marchés de travaux et de fournitures dont les montants sont supérieurs respectivement à 1.000.000.000 DA et 500.000.000 DA, les soumissionnaires doivent présenter une caution de soumission supérieure à un pour cent (1%) du montant de l'offre. Cette exigence doit être prévue dans le cahier des charges de l'appel à la concurrence. La caution est établie par référence au montant de l'offre.

La caution de soumission des entreprises de droit algérien est émise par une banque de droit algérien ou la caisse de garantie des marchés publics. La caution de soumission des soumissionnaires étrangers est émise par une banque de droit algérien, couverte par une contre-garantie émise par une banque étrangère de premier ordre.

Dans le cas des procédures restreintes, la caution de soumission citée ci-dessus, doit être insérée, lorsqu'elle est prévue, dans une enveloppe fermée portant la mention « caution de soumission à n'ouvrir qu'à l'occasion de l'ouverture des plis financiers ».

La caution du soumissionnaire non retenu, et qui n'introduit pas de recours, est restituée un jour après l'expiration du délai de recours tel que défini à l'article 75 ci-dessus.

La caution du soumissionnaire non retenu, et qui introduit un recours, est restituée, à la notification, par la commission des marchés, de la décision de rejet du recours.

**Annexe 2**  
**LE REGLEMENT INTERIEUR TYPE DE LA COMMISSION DES**  
**MARCHES DES ORGANISMES SOUS TUTELLE.**

**Article 1<sup>er</sup>.** - Le présent règlement intérieur-type a pour objet de fixer, conformément aux dispositions de la circulaire n°... du .. portant dispositif de contrôle externe de passation des marchés des organismes sous tutelle, la composition, les attributions ainsi que les modalités de fonctionnement des marchés, institués par l'article 154 de l'annexe 1 de la circulaire sus citée, ci-dessous désignées « la commission ».

**CHAPITRE 1<sup>er</sup> :**  
**COMPOSITION ET ATTRIBUTIONS**  
**DE LA COMMISSION DES MARCHES PUBLICS**

**Art. 2.** - Pour l'accomplissement des missions qui lui sont confiées par les dispositions des articles 154,155 et 156 de l'annexe 1 sus citée, la commission siège et délibère en séance plénière.

La commission dispose d'un secrétariat permanent, ci-dessous dénommé « le secrétariat ».

Les modalités de fonctionnement, la composition et les missions de la commission et du secrétariat sont définies ci-après.

**Section 1 :**

**Composition et attributions de la commission des marchés publics**

**Art. 3.** - La commission des marchés est constituée des membres cités à l'article 154 de l'annexe 1.

**Art. 4.** - Les membres des commissions institués par les dispositions des articles 154 et 155 de l'annexe 1 sus citée, sont désignés par décision de l'autorité de tutelle.

**Art. 5.** - Conformément aux attributions qui lui sont dévolues par les dispositions des articles sus cités, la commission est chargée d'examiner, de délibérer et de statuer sur l'ensemble des dossiers relevant de sa compétence, et inscrits à l'ordre du jour de ses réunions, dans les délais prévus aux articles 156, 158 et 159 de l'annexe 1 sus citée.



présentation du dossier, établis par le service contractant, sont joints à la convocation adressée aux membres de la commission.

La fiche analytique est établie par le service contractant.

Le rapport de présentation doit rappeler l'économie générale du projet de marché ou d'avenant et tout élément d'information susceptible d'éclairer les membres de la commission des marchés.

Le rapport de présentation des dossiers de cahiers des charges doit rappeler l'économie générale du projet et tout élément d'information susceptible d'éclairer les membres de la commission des marchés, notamment les conditions d'éligibilité et le système d'évaluation.

Le rapport de présentation des dossiers de recours et de litiges doit rappeler le contenu des requêtes ainsi que l'avis du service contractant.

Art. 36. - Le dossier complet à examiner est transmis au rapporteur désigné par le président, au moins huit (8) jours avant la date de tenue de la réunion de la commission.

Art. 37. - Pour les dossiers urgents, les délais de huit (8) jours précités peuvent être réduits, et les documents relatifs au dossier à examiner peuvent être remis en séance. Le délai minimal réduit ne saurait être inférieur à deux (2) jours.

## CHAPITRE 4 DISPOSITIONS DIVERSES

### Section 1 Indemnités

Art. 38. - Conformément aux dispositions de l'article 192 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, des indemnités, telles que fixées par la réglementation en vigueur, sont attribuées aux membres de la commission, aux rapporteurs et aux responsables chargés des secrétariats des commissions des marchés de l'organisme.

**Art. 29.** - Les membres de la commission sont tenus de participer personnellement aux réunions de celle-ci. Ils ne peuvent se faire représenter que par leurs suppléants.

**Art. 30.** - Les absences des membres doivent être justifiées par lettre adressée au président de la commission. Toute absence non justifiée est portée à la connaissance de l'autorité ayant désigné le membre.

**Art. 31.** - Après trois (3) absences consécutives non justifiées, le président peut demander le remplacement du membre défaillant.

## **Section 2** **Fonctionnement du secrétariat permanent** **de la commission des marchés**

**Art. 32.** - Les projets de cahiers des charges des appels d'offres et des grés à grés après consultation, les projets de marchés et d'avenants, les recours ainsi que tout courrier adressé au président de la commission sont déposés directement auprès du secrétariat de la commission.

**Art. 33.** - Le dépôt et la réception des dossiers se font au niveau du secrétariat de la commission.

Après vérification de la composition matérielle du dossier, un accusé de réception, attestant que le dossier est complet, est délivré, par le secrétariat, au service contractant ou au requérant, selon le cas.

Les délais prévus à l'article 163 de l'annexe 1 sus citée, commencent à courir à compter de la date de l'accusé de réception cité à l'alinéa précédent.

**Art. 34.** - Dans le cas où il est constaté que le dossier est incomplet, il est établi un avis de retour au service contractant. L'avis de retour, contresigné par le service contractant, auquel une copie est remise, doit énumérer les pièces et documents manquants.

**Art. 35.** - Huit (8) jours avant la séance, une convocation informant du lieu, de la date, des horaires et de l'ordre du jour de la commission est adressée, par tout moyen, à chaque membre par courrier papier et/ou par courrier électronique.

Une fiche analytique de chaque marché ou avenant comportant les éléments essentiels à l'exercice de leur mission, accompagnée d'un rapport de

Les recours sont examinés en priorité, et au plus tard quinze (15) jours après la date de réponse du service contractant à sa saisine par le président de la commission, pour avis. Le service contractant est tenu de répondre au président de la commission, au plus tard dix (10) jours après sa saisine.

**Art. 17.** - Sont également inscrites à l'ordre du jour toutes questions en rapport avec les attributions de la commission.

Outre le président, tout membre de la commission peut demander l'inscription d'une question à l'ordre du jour.

### **3/ Délibérations et quorum :**

**Art. 18.** - La commission ne peut siéger valablement qu'en présence de la majorité absolue de ses membres.

Lorsque le quorum n'est pas atteint sur un ordre du jour donné, le président réunit, de nouveau, la commission, dans les huit (8) jours qui suivent, et délibère valablement, après une nouvelle convocation portant sur le même ordre du jour, sans condition de quorum et quel que soit le nombre des membres présents.

**Art. 19.** - Le président et les membres de la commission siègent à la commission avec voix délibérative.

**Art. 20.** - Les interventions dans les débats de la commission se font sur simple demande adressée au président pendant la séance. Le président donne la parole à tout intervenant et peut également limiter le temps d'intervention de chaque membre.

Les interventions relatives au rappel du règlement intérieur ont priorité sur la question principale dans les débats de la commission.

**Art. 21.** - Après la clôture des débats, le président de la commission ferme, s'il y a lieu, les propositions sur lesquelles il s'agit de délibérer. En toute matière, il ne peut être procédé à la mise en délibération avant que le président n'ait invité à prendre la parole ceux des membres qui souhaiteraient s'exprimer.

Pour chaque dossier, l'avis est adopté à l'issue d'un vote. Le vote a lieu à main levée.

En l'absence de toute opposition ou objection sur le dossier évoqué, le procès-verbal de séance mentionne que la délibération est adoptée à l'unanimité.

Le résultat des votes est acquis à la majorité simple des membres présents. En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

Les délibérations doivent être inscrites par ordre de date sur un registre coté et paraphé par le président de la commission. Il doit y être précisé les détails des votes.

Chaque délibération doit être signée par tous les membres présents à la séance ou à défaut mention est faite de la cause qui les a empêchés de signer.

Les avis sont réputés adoptés dès la fin de la séance.

Tous les participants aux séances de la commission signent une feuille de présence mentionnant leurs noms et qualités.

#### 4/ Procès-verbal de réunion :

**Art. 22.** - Chaque séance est sanctionnée par un procès-verbal, qui vaut minute, inscrit sur un registre des délibérations, lequel doit reprendre entre autres, les décisions motivées, les résultats des votes, les réserves émises et tout avis à la demande d'un membre de la commission.

Le procès-verbal doit mentionner si les réserves prononcées sont suspensives ou non suspensives, et mentionner quelles sont parmi les réserves suspensives celles dont la levée doit être approuvée par la commission.

Le procès-verbal doit mentionner également les noms des présents, des absents excusés et des absents non excusés.

En l'absence de quorum, un procès-verbal de carence est immédiatement établi.

Une copie des procès-verbaux est adressée à tous les membres ainsi qu'au rapporteur.

Un extrait du procès-verbal de réunion, signé par le président de commission, mentionnant, s'il y a lieu, les réserves de la commission, est communiqué par le secrétariat, au plus tard 48 heures après la tenue de la réunion, au service contractant.

#### 5/ Décision de visa :

**Art. 23.** - La commission est un centre de décision en matière de contrôle externe a priori des marchés relevant de sa compétence. A ce titre, elle accorde ou refuse le visa.

**Art. 24.** - En cas de refus de visa, celui-ci doit être motivé ; en tout état de cause, tout manquement constaté par la commission à la législation et/ou à la réglementation en vigueur constitue un motif valable de refus de visa.

Le visa peut être assorti de réserves suspensives ou non suspensives.

Les réserves sont suspensives lorsqu'elles s'attachent au fond du marché. Les réserves non suspensives sont celles qui s'attachent à la forme du marché.

Tout dossier peut faire l'objet d'un report pour complément d'information ; dans ce cas les délais réglementaires de visa sont suspendus et ne recommencent à courir qu'à compter du jour où le complément d'information demandé est fourni.

Dans tous les cas et, au plus tard, dans les huit (8) jours après la tenue de la séance, les décisions visées au présent article doivent être notifiées au service contractant concerné ainsi qu'à son autorité de tutelle.

**Art. 25** - Si la décision de la commission n'est pas émise dans les délais prévus au dernier alinéa de l'article 163 de l'annexe 1, le service contractant saisit le président qui réunit la commission des marchés dans les huit (8) jours à compter de la date de sa saisine. Celle-ci doit statuer, séance tenante, à la majorité simple des membres présents.

#### 6/ Secret professionnel et devoir de réserve :

**Art. 26.** - Les membres de la commission et toute personne siégeant à la commission, à quelque titre que ce soit, sont tenus au secret professionnel.

**Art. 27.** - Les membres de la commission sont astreints à l'obligation de réserve. Ils ne doivent en aucun cas divulguer des informations dont ils auront eu connaissance du fait de leur qualité.

#### 7/ Discipline :

**Art. 28.** - Les membres de la commission sont tenus d'assister à toutes les séances de la commission.

**CHAPITRE 3 :**  
**FONCTIONNEMENT DE LA COMMISSION DES MARCHES PUBLICS**  
**ET DE SON**  
**SECRETARIAT PERMANENT**

**Section 1 :**

**Fonctionnement de la commission des marchés publics**

**1/ Réunions de la commission des marchés publics**

**Art. 13.** - La commission se réunit à l'initiative de son président.

Les séances de la commission ne sont pas publiques.

En cas d'absence ou d'empêchement du président d'une commission nationale des marchés, la commission se réunit à l'initiative de son vice-président.

La commission peut faire appel à toute compétence utile et/ou nécessaire pour donner un avis fondé. A cet égard, elle peut décider d'entendre toute personne susceptible, par ses avis, d'éclairer ses travaux.

**Art. 14.** - La commission se réunit sur convocation de son président, chaque fois que nécessaire.

Si le quorum n'est pas atteint, heure après l'heure fixée dans la convocation, la carence est déclarée par le président.

**2/ Ordre du jour :**

**Art. 15.** - Sont inscrits à l'ordre du jour les projets de cahiers des charges des appels d'offres et des grés à gré après consultation, des projets de marchés et d'avenants et les recours.

**Art. 16.** - Les dossiers sont programmés en fonction de l'ordre de leur arrivée. Toutefois, à titre exceptionnel, pour permettre la prise en charge de dossiers présentant un caractère d'urgence, le président de la commission peut opérer un changement dans l'ordre de programmation.

Les dossiers traités par la commission ayant fait l'objet d'un renvoi pour complément d'information sont examinés dans un délai de huit (8) jours à compter de la date de dépôt du dossier complet.

**Art. 10.** - En cas d'absence ou d'empêchement du rapporteur, pour une période de plus de huit (8) jours, il est procédé à son remplacement pour les dossiers considérés.

Pour éviter de reporter l'examen d'un dossier inscrit à l'ordre du jour, en cas d'absence ou d'empêchement du rapporteur, ce dernier doit informer le président de la commission, dans des délais suffisants, pour permettre de procéder à son remplacement en temps utile.

#### **Section 2 : Attributions du secrétariat**

**Art. 11.** - Le secrétariat de la commission est placé sous l'autorité du président de la commission.

**Art. 12.** - Le secrétariat de la commission assure l'ensemble des tâches matérielles nécessitées par sa fonction, conformément aux dispositions de l'article 164 de l'annexe 1 sus citée, notamment celles énumérées ci-après :

- l'enregistrement des dossiers des projets de cahiers des charges des appels d'offres et des gré à gré après consultation, des projets de marchés et d'avenants et des recours ainsi que tout document complémentaire pour lesquels il est délivré un accusé de réception ;
- la vérification que le dossier présenté est complet ;
- l'établissement de l'ordre du jour ;
- l'établissement des convocations des membres de la commission, des représentants du service contractant et des experts éventuels ;
- la transmission de la fiche analytique et du rapport de présentation aux membres de la commission ;
- la transmission des dossiers aux rapporteurs ;
- la rédaction des décisions de visas, notes et procès-verbaux de séances ;
- le suivi de l'apurement des réserves en relation avec le rapporteur ;
- l'élaboration des rapports trimestriels d'activités ;
- l'organisation de l'accès, pour les membres de la commission, aux informations et documents qu'il détient ;
- la tenue et l'organisation des archives de la commission.

- de veiller à ce que les membres de la commission participent personnellement aux réunions et que leur remplacement, le cas échéant, soit assuré par leurs suppléants dûment désignés ;
  - d'assurer la bonne tenue des débats et la discipline des réunions ;
  - de veiller à ce que tous les membres de la commission puissent s'exprimer et à ce que le temps de parole soit réparti équitablement ;
  - de désigner le rapporteur chargé de la présentation du dossier à la commission ;
  - de faire réunir la commission, dans les huit (8) jours, sur saisine du service contractant, dans le cas où la décision de visa n'est pas émise dans les délais réglementaires ;
  - de fixer l'ordre du jour de la commission ;
  - de signer les convocations des membres de la commission ;
  - de signer toutes les décisions émises par la commission et tous les avis et rapports adoptés par celle-ci.
- En cas d'absence ou d'empêchement du président d'une commission nationale, la commission est présidée par son vice-président, qui dispose, dans ce cas, de toutes les prérogatives du président.

## CHAPITRE 2 : ATTRIBUTIONS DU RAPPORTEUR ET DU SECRETARIAT DE LA COMMISSION DES MARCHÉS PUBLICS

### Section 1 : Attributions du rapporteur

**Art. 8.** - Les rapports d'analyse des dossiers sont présentés, lors de l'examen du dossier, par la commission, par un rapporteur désigné spécifiquement pour chaque dossier.

Les rapporteurs sont désignés parmi les membres de la commission. Le président peut également, en tant que de besoin, désigner un expert pour rapporter un dossier.

Le rapport d'analyse signé obligatoirement par le rapporteur est versé au dossier. Il doit contenir une synthèse du rapporteur sur le dossier, ainsi que toute observation, décision et/ou réserve sur le dossier étudié.

**Art. 9.** - Le rapporteur s'assure, en relation avec le secrétariat de la commission, de la levée des réserves. La levée des réserves suspensives qui relève de l'appréciation doit être approuvée par la commission.

A ce titre, la commission est chargée, dans la limite de son champ de compétence, notamment :

- de vérifier si l'engagement du service contractant correspond à une action régulièrement programmée ;
- d'examiner, de délibérer et de statuer sur l'ensemble des projets de cahiers des charges des appels d'offres et des gré à gré après consultation des projets de marchés et d'avenants ;
- de donner un avis sur les recours introduits par les soumissionnaires qui contestent le choix opéré par le service contractant dans le cadre d'un appel d'offres ou d'un gré à gré après consultation.

Les recours sont introduits selon le seuil de compétence de la commission des marchés compétente selon les seuils de compétence fixés à l'article 8 de l'annexe I sus citée.

La commission peut être appelée également à se prononcer sur :

- toute mesure tendant à améliorer son organisation et à assurer son bon fonctionnement ;
- toute question ayant trait à la discipline interne au sein de la commission.

En outre, la commission des marchés est chargée :

- d'examiner les recours introduits par les partenaires cocontractants, avant toute action en justice, sur les litiges nés à l'occasion de la mise en œuvre des dispositions de l'article 75 de la décision sus citée ;

Art. 6. - Les membres des commissions des marchés doivent se consacrer pleinement à l'exercice de leur mission dans la commission.

#### **Section 2 : Attributions du président de la commission**

**Art. 7. -** Le président dirige les réunions de la commission, il est chargé notamment :

- de veiller à l'application des dispositions réglementaires auxquelles sont soumises les délibérations de la commission ainsi qu'à l'application du présent règlement intérieur ;

A ce titre, la commission est chargée, dans la limite de son champ de compétence, notamment :

- de vérifier si l'engagement du service contractant correspond à une action régulièrement programmée ;
- d'examiner, de délibérer et de statuer sur l'ensemble des projets de cahiers des charges des appels d'offres et des gré à gré après consultation des projets de marchés et d'avenants ;
- de donner un avis sur les recours introduits par les soumissionnaires qui contestent le choix opéré par le service contractant dans le cadre d'un appel d'offres ou d'un gré à gré après consultation.

Les recours sont introduits selon le seuil de compétence de la commission des marchés compétente selon les seuils de compétence fixés à l'article 8 de l'annexe I sus citée.

La commission peut être appelée également à se prononcer sur :

- toute mesure tendant à améliorer son organisation et à assurer son bon fonctionnement ;
- toute question ayant trait à la discipline interne au sein de la commission.

En outre, la commission des marchés est chargée :

- d'examiner les recours introduits par les partenaires cocontractants, avant toute action en justice, sur les litiges nés à l'occasion de la mise en œuvre des dispositions de l'article 75 de la décision sus citée ;

Art. 6. - Les membres des commissions des marchés doivent se consacrer pleinement à l'exercice de leur mission dans la commission.

#### **Section 2 : Attributions du président de la commission**

**Art. 7. -** Le président dirige les réunions de la commission, il est chargé notamment :

- de veiller à l'application des dispositions réglementaires auxquelles sont soumises les délibérations de la commission ainsi qu'à l'application du présent règlement intérieur ;

- de veiller à ce que les membres de la commission participent personnellement aux réunions et que leur remplacement, le cas échéant, soit assuré par leurs suppléants dûment désignés ;
  - d'assurer la bonne tenue des débats et la discipline des réunions ;
  - de veiller à ce que tous les membres de la commission puissent s'exprimer et à ce que le temps de parole soit réparti équitablement ;
  - de désigner le rapporteur chargé de la présentation du dossier à la commission ;
  - de faire réunir la commission, dans les huit (8) jours, sur saisine du service contractant, dans le cas où la décision de visa n'est pas émise dans les délais réglementaires ;
  - de fixer l'ordre du jour de la commission ;
  - de signer les convocations des membres de la commission ;
  - de signer toutes les décisions émises par la commission et tous les avis et rapports adoptés par celle-ci.
- En cas d'absence ou d'empêchement du président d'une commission nationale, la commission est présidée par son vice-président, qui dispose, dans ce cas, de toutes les prérogatives du président.

## CHAPITRE 2 : ATTRIBUTIONS DU RAPPORTEUR ET DU SECRETARIAT DE LA COMMISSION DES MARCHES PUBLICS

### Section 1 : Attributions du rapporteur

**Art. 8.** - Les rapports d'analyse des dossiers sont présentés, lors de l'examen du dossier, par la commission, par un rapporteur désigné spécifiquement pour chaque dossier.

Les rapporteurs sont désignés parmi les membres de la commission. Le président peut également, en tant que de besoin, désigner un expert pour rapporter un dossier.

Le rapport d'analyse signé obligatoirement par le rapporteur est versé au dossier. Il doit contenir une synthèse du rapporteur sur le dossier, ainsi que toute observation, décision et/ou réserve sur le dossier étudié.

**Art. 9.** - Le rapporteur s'assure, en relation avec le secrétariat de la commission, de la levée des réserves. La levée des réserves suspensives qui relève de l'appréciation doit être approuvée par la commission.

**Art. 10.** - En cas d'absence ou d'empêchement du rapporteur, pour une période de plus de huit (8) jours, il est procédé à son remplacement pour les dossiers considérés.

Pour éviter de reporter l'examen d'un dossier inscrit à l'ordre du jour, en cas d'absence ou d'empêchement du rapporteur, ce dernier doit informer le président de la commission, dans des délais suffisants, pour permettre de procéder à son remplacement en temps utile.

## **Section 2 : Attributions du secrétariat**

**Art. 11.** - Le secrétariat de la commission est placé sous l'autorité du président de la commission.

**Art. 12.** - Le secrétariat de la commission assure l'ensemble des tâches matérielles nécessitées par sa fonction, conformément aux dispositions de l'article 164 de l'annexe 1 sus citée, notamment celles énumérées ci-après :

- l'enregistrement des dossiers des projets de cahiers des charges des appels d'offres et des gré à gré après consultation, des projets de marchés et d'avenants et des recours ainsi que tout document complémentaire pour lesquels il est délivré un accusé de réception ;
- la vérification que le dossier présenté est complet ;
- l'établissement de l'ordre du jour ;
- l'établissement des convocations des membres de la commission, des représentants du service contractant et des experts éventuels ;
- la transmission de la fiche analytique et du rapport de présentation aux membres de la commission ;
- la transmission des dossiers aux rapporteurs ;
- la rédaction des décisions de visas, notes et procès-verbaux de séances ;
- le suivi de l'apurement des réserves en relation avec le rapporteur ;
- l'élaboration des rapports trimestriels d'activités ;
- l'organisation de l'accès, pour les membres de la commission, aux informations et documents qu'il détient ;
- la tenue et l'organisation des archives de la commission.

**CHAPITRE 3 :**  
**FONCTIONNEMENT DE LA COMMISSION DES MARCHES PUBLICS**  
**ET DE SON**  
**SECRETARIAT PERMANENT**

**Section 1 :**

**Fonctionnement de la commission des marchés publics**

**1/ Réunions de la commission des marchés publics**

**Art. 13.** - La commission se réunit à l'initiative de son président.

Les séances de la commission ne sont pas publiques.

En cas d'absence ou d'empêchement du président d'une commission nationale des marchés, la commission se réunit à l'initiative de son vice-président.

La commission peut faire appel à toute compétence utile et/ou nécessaire pour donner un avis fondé. A cet égard, elle peut décider d'entendre toute personne susceptible, par ses avis, d'éclairer ses travaux.

**Art. 14.** - La commission se réunit sur convocation de son président, chaque fois que nécessaire.

Si le quorum n'est pas atteint, heure après l'heure fixée dans la convocation, la carence est déclarée par le président.

**2/ Ordre du jour :**

**Art. 15.** - Sont inscrits à l'ordre du jour les projets de cahiers des charges des appels d'offres et des grés à gré après consultation, des projets de marchés et d'avenants et les recours.

**Art. 16.** - Les dossiers sont programmés en fonction de l'ordre de leur arrivée. Toutefois, à titre exceptionnel, pour permettre la prise en charge de dossiers présentant un caractère d'urgence, le président de la commission peut opérer un changement dans l'ordre de programmation.

Les dossiers traités par la commission ayant fait l'objet d'un renvoi pour complément d'information sont examinés dans un délai de huit (8) jours à compter de la date de dépôt du dossier complet.

Les recours sont examinés en priorité, et au plus tard quinze (15) jours après la date de réponse du service contractant à sa saisine par le président de la commission, pour avis. Le service contractant est tenu de répondre au président de la commission, au plus tard dix (10) jours après sa saisine.

**Art. 17.** - Sont également inscrites à l'ordre du jour toutes questions en rapport avec les attributions de la commission.

Outre le président, tout membre de la commission peut demander l'inscription d'une question à l'ordre du jour.

### **3/ Délibérations et quorum :**

**Art. 18.** - La commission ne peut siéger valablement qu'en présence de la majorité absolue de ses membres.

Lorsque le quorum n'est pas atteint sur un ordre du jour donné, le président réunit, de nouveau, la commission, dans les huit (8) jours qui suivent, et délibère valablement, après une nouvelle convocation portant sur le même ordre du jour, sans condition de quorum et quel que soit le nombre des membres présents.

**Art. 19.** - Le président et les membres de la commission siègent à la commission avec voix délibérative.

**Art. 20.** - Les interventions dans les débats de la commission se font sur simple demande adressée au président pendant la séance. Le président donne la parole à tout intervenant et peut également limiter le temps d'intervention de chaque membre.

Les interventions relatives au rappel du règlement intérieur ont priorité sur la question principale dans les débats de la commission.

**Art. 21.** - Après la clôture des débats, le président de la commission formule, s'il y a lieu, les propositions sur lesquelles il s'agit de délibérer. En toute matière, il ne peut être procédé à la mise en délibération avant que le président n'ait invité à prendre la parole ceux des membres qui souhaiteraient s'exprimer.

Pour chaque dossier, l'avis est adopté à l'issue d'un vote. Le vote a lieu à main levée.

En l'absence de toute opposition ou objection sur le dossier évoqué, le procès-verbal de séance mentionne que la délibération est adoptée à l'unanimité.

Le résultat des votes est acquis à la majorité simple des membres présents. En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

Les délibérations doivent être inscrites par ordre de date sur un registre coté et paraphé par le président de la commission. Il doit y être précisé les détails des votes.

Chaque délibération doit être signée par tous les membres présents à la séance ou à défaut mention est faite de la cause qui les a empêchés de signer.

Les avis sont réputés adoptés dès la fin de la séance.

Tous les participants aux séances de la commission signent une feuille de présence mentionnant leurs noms et qualités.

#### 4/ Procès-verbal de réunion :

**Art. 22.** - Chaque séance est sanctionnée par un procès-verbal, qui vaut minute, inscrit sur un registre des délibérations, lequel doit reprendre entre autres, les décisions motivées, les résultats des votes, les réserves émises et tout avis à la demande d'un membre de la commission.

Le procès-verbal doit mentionner si les réserves prononcées sont suspensives ou non suspensives, et mentionner quelles sont parmi les réserves suspensives celles dont la levée doit être approuvée par la commission.

Le procès-verbal doit mentionner également les noms des présents, des absents excusés et des absents non excusés.

En l'absence de quorum, un procès-verbal de carence est immédiatement établi.

Une copie des procès-verbaux est adressée à tous les membres ainsi qu'au rapporteur.

Un extrait du procès-verbal de réunion, signé par le président de commission, mentionnant, s'il y a lieu, les réserves de la commission, est communiqué par le secrétariat, au plus tard 48 heures après la tenue de la réunion, au service contractant.

#### 5/ Décision de visa :

Art. 23. - La commission est un centre de décision en matière de contrôle externe a priori des marchés relevant de sa compétence. A ce titre, elle accorde ou refuse le visa.

Art. 24. - En cas de refus de visa, celui-ci doit être motivé ; en tout état de cause, tout manquement constaté par la commission à la législation et/ou à la réglementation en vigueur constitue un motif valable de refus de visa.

Le visa peut être assorti de réserves suspensives ou non suspensives.

Les réserves sont suspensives lorsqu'elles s'attachent au fond du marché. Les réserves non suspensives sont celles qui s'attachent à la forme du marché.

Tout dossier peut faire l'objet d'un report pour complément d'information ; dans ce cas les délais réglementaires de visa sont suspendus et ne recommencent à courir qu'à compter du jour où le complément d'information demandé est fourni.

Dans tous les cas et, au plus tard, dans les huit (8) jours après la tenue de la séance, les décisions visées au présent article doivent être notifiées au service contractant concerné ainsi qu'à son autorité de tutelle.

Art. 25 - Si la décision de la commission n'est pas émise dans les délais prévus au dernier alinéa de l'article 163 de l'annexe 1, le service contractant saisit le président qui réunit la commission des marchés dans les huit (8) jours à compter de la date de sa saisine. Celle-ci doit statuer, séance tenante, à la majorité simple des membres présents.

#### 6/ Secret professionnel et devoir de réserve :

Art. 26. - Les membres de la commission et toute personne siégeant à la commission, à quelque titre que ce soit, sont tenus au secret professionnel.

Art. 27. - Les membres de la commission sont astreints à l'obligation de réserve. Ils ne doivent en aucun cas divulguer des informations dont ils auront eu connaissance du fait de leur qualité.

#### 7/ Discipline :

Art. 28. - Les membres de la commission sont tenus d'assister à toutes les séances de la commission.

**Art. 29.** - Les membres de la commission sont tenus de participer personnellement aux réunions de celle-ci. Ils ne peuvent se faire représenter que par leurs suppléants.

**Art. 30.** - Les absences des membres doivent être justifiées par lettre adressée au président de la commission. Toute absence non justifiée est portée à la connaissance de l'autorité ayant désigné le membre.

**Art. 31.** - Après trois (3) absences consécutives non justifiées, le président peut demander le remplacement du membre défaillant.

## **Section 2** **Fonctionnement du secrétariat permanent** **de la commission des marchés**

**Art. 32.** - Les projets de cahiers des charges des appels d'offres et des grés à grés après consultation, les projets de marchés et d'avenants, les recours ainsi que tout courrier adressé au président de la commission sont déposés directement auprès du secrétariat de la commission.

**Art. 33.** - Le dépôt et la réception des dossiers se font au niveau du secrétariat de la commission.

Après vérification de la composition matérielle du dossier, un accusé de réception, attestant que le dossier est complet, est délivré, par le secrétariat, au service contractant ou au requérant, selon le cas.

Les délais prévus à l'article 163 de l'annexe 1 sus citée, commencent à courir à compter de la date de l'accusé de réception cité à l'alinéa précédent.

**Art. 34.** - Dans le cas où il est constaté que le dossier est incomplet, il est établi un avis de retour au service contractant. L'avis de retour, contresigné par le service contractant, auquel une copie est remise, doit énumérer les pièces et documents manquants.

**Art. 35.** - Huit (8) jours avant la séance, une convocation informant du lieu, de la date, des horaires et de l'ordre du jour de la commission est adressée, par tout moyen, à chaque membre par courrier papier et/ou par courrier électronique.

Une fiche analytique de chaque marché ou avenant comportant les éléments essentiels à l'exercice de leur mission, accompagnée d'un rapport de

présentation du dossier, établis par le service contractant, sont joints à la convocation adressée aux membres de la commission.

La fiche analytique est établie par le service contractant.

Le rapport de présentation doit rappeler l'économie générale du projet de marché ou d'avenant et tout élément d'information susceptible d'éclairer les membres de la commission des marchés.

Le rapport de présentation des dossiers de cahiers des charges doit rappeler l'économie générale du projet et tout élément d'information susceptible d'éclairer les membres de la commission des marchés, notamment les conditions d'éligibilité et le système d'évaluation.

Le rapport de présentation des dossiers de recours et de litiges doit rappeler le contenu des requêtes ainsi que l'avis du service contractant.

Art. 36. - Le dossier complet à examiner est transmis au rapporteur désigné par le président, au moins huit (8) jours avant la date de tenue de la réunion de la commission.

Art. 37. - Pour les dossiers urgents, les délais de huit (8) jours précités peuvent être réduits, et les documents relatifs au dossier à examiner peuvent être remis en séance. Le délai minimal réduit ne saurait être inférieur à deux (2) jours.

## CHAPITRE 4 DISPOSITIONS DIVERSES

### Section 1 Indemnités

Art. 38. - Conformément aux dispositions de l'article 192 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, des indemnités, telles que fixées par la réglementation en vigueur, sont attribuées aux membres de la commission, aux rapporteurs et aux responsables chargés des secrétariats des commissions des marchés de l'organisme..

**Objet : Circulaire relative à la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés des Organismes publics sous tutelle.**

Les nouvelles dispositions introduites par la promulgation du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public apportent une série de mesures visant à imprimer une meilleure adaptation de la réglementation des marchés aux exigences d'efficacité en matière de réalisation des programmes d'investissement des organismes publics. Les nouvelles dispositions ont pour objectif, également, de concilier, à la fois, rigueur et souplesse dans l'exercice des contrôles internes et externes des marchés conclus par les organismes publics.

L'objectif de la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés des organismes sous tutelle, non soumis à la réglementation des marchés publics, vise également une plus grande responsabilisation des acteurs des marchés, en l'occurrence les services contractants, les commissions des marchés et les organes délibérants, et d'atteindre les objectifs dans la transparence, avec plus d'efficacité, dans le respect des conditions d'économie et de rationalisation de l'utilisation des deniers publics en tenant compte des principes de liberté d'accès à la commande publique, d'égalité de traitement des candidats et de transparence des procédures.

Dans ce cadre, et en application des dispositions des articles 8,11 et 159 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, la présente circulaire a pour objet la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés applicables aux organismes sous tutelle, non soumis aux dispositions de l'article 6 du décret présidentiel sus cité.

Il s'agit des EPIC relevant du secteur lorsqu'ils réalisent des opérations sur leurs fonds propres et des Etablissements publics à gestion spécifique (EPGS) non concernés par les dispositions de la réglementation des marchés publics.

A cet effet, les articles 8 et 159 du décret présidentiel sus cité, stipulent que l'autorité de tutelle des organismes concernés, doit établir un dispositif de contrôle de leurs marchés sous la forme d'un schéma type définissant l'organisation et les missions du contrôle des marchés.

La présente circulaire met en exergue des dispositions spécifiques applicables aux organismes sous tutelle du Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale non soumis à la réglementation des marchés publics telle que stipulée par le décret présidentiel sus cité.

Ces dispositions ont pour objectif de définir le concept de contrôle des marchés des organismes sous tutelle, notamment sur le rôle et les attributions de la tutelle et des organes délibérants en matière de contrôle, de la compétence et de la composition des commissions des marchés, et enfin, des dispositions transitoires précédant l'entrée en vigueur de la présente circulaire.



L'annexe 1 de la présente circulaire définit le schéma type de l'organisation et des missions du dispositif d'exécution et de contrôle des marchés des organismes sous tutelle.

L'annexe 2 de la présente circulaire porte sur le règlement intérieur type des commissions des marchés des organismes sous tutelle qui précise les attributions et le fonctionnement de ces organes.

#### **Du contrôle interne :**

Les services contractants doivent élaborer des procédures internes de passation des commandes dont le montant est inférieur aux seuils fixés par l'annexe 1. Ces procédures internes doivent se baser essentiellement sur :

- la définition des besoins,
- la formalisation des procédures de sélection des partenaires ;
- Le respect des principes de liberté d'accès à la commande, d'égalité de traitement des candidats et de transparence des procédures.

Les procédures internes peuvent être unifiées ou spécifiques à chaque organisme, comme elles peuvent porter sur des amendements à certaines dispositions du contrôle interne, en cas de nécessité impérieuse.

Les organismes sous tutelle, doivent établir des procédures internes des commandes inférieures aux seuils préfixés, adaptés à la réglementation des marchés publics, par décision du directeur général, sauf pour les procédures de contrôle externe dont les modalités d'application sont précisées ci-dessous.

#### **Du contrôle exercé par le conseil d'administration :**

Les dispositions du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, stipulent que les organismes publics non soumis à la réglementation des marchés publics doivent adapter leurs propres procédures à cette réglementation et de les faire adopter par leurs organes habilités.

Le dispositif de contrôle externe prévu par la présente circulaire, prévoit, en application des dispositions des articles 8 et 159 du décret présidentiel sus cité, la mise en place de commissions des marchés souveraines et compétentes pour statuer sur l'ensemble des projets des cahiers de charges, des marchés et d'avenants du service contractant.

Le conseil d'administration des organismes sous tutelle, vérifie si l'engagement du service contractant correspond à une action régulièrement programmée (opération inscrite au budget de l'organisme et approuvée par l'autorité de tutelle). Le service contractant doit présenter au conseil d'administration, dès l'approbation du budget prévisionnel de l'organisme, une liste des marchés à enclure



au cours l'année budgétaire, accompagné d'un rapport explicatif précisant la nature des prestations et l'estimation financière des projets inscrits.

Ce niveau de contrôle intervient, sous la forme d'une délibération, préalablement au visa du marché par l'organe de contrôle externe compétent.

#### Du contrôle externe :

Le contrôle externe, au sens de la présente circulaire est assuré par des organes de contrôle autres que celles issues du conseil d'administration. Il s'agit d'un contrôle a priori dont la finalité est de vérifier la conformité des marchés à la législation et à la réglementation en vigueur et qui tend également à vérifier si l'engagement du service contractant correspond à une action régulièrement programmée.

Les dossiers qui relèvent des attributions des organes de contrôle externe, sont soumis au contrôle a posteriori des institutions de contrôle, conformément aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur ainsi qu'aux dispositions de la présente circulaire.

La création, la composition, les attributions ainsi que la compétence des organes de contrôle externe sont définies en annexe 1 de la présente circulaire.

#### Du contrôle de la tutelle :

Le contrôle de la tutelle sur les marchés conclus par les organismes sous tutelle concernés, tend à vérifier la conformité des marchés, aux objectifs d'efficacité et d'économie, et de s'assurer que l'opération, objet du marché, entre effectivement dans le cadre des programmes et priorités assignées au secteur, tel que stipulé par l'article 164 du décret présidentiel n°15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

Dans ce cadre, les marchés visés par les commissions des marchés compétentes, ne requiert pas obligatoirement l'accord de la tutelle, sauf pour les marchés conclus selon la formule de gré à gré simple.

#### Des organes de contrôle externes :

Il est institué auprès de chaque organisme sous tutelle, une commission des marchés compétente dans la limite des seuils fixés en annexe 1 de la présente circulaire.

Les membres de la commission des marchés des organismes sous tutelle sont désignés par décision de l'autorité de tutelle.

La mise en place de chaque commission est effectuée par son président dès la désignation de ses membres.



### Des attributions des commissions des marchés:

La commission des marchés apporte son assistance en matière de préparation et de formalisation des marchés, et donne un avis sur tout recours introduit par le soumissionnaire qui conteste le choix opéré par le service contractant.

En outre, la commission est chargée d'assister les services contractants en matière de préparation et de formalisation des marchés, de participer à l'élaboration de la réglementation des marchés ainsi que de contrôler la régularité des procédures de passation des marchés.

Les projets de cahiers des charges sont soumis à l'examen de la commission des marchés compétente, préalablement au lancement de la procédure d'appel d'offres ou, le cas échéant, de gré à gré après consultation, suivant une estimation administrative du projet.

### De la composition des commissions:

La commission des marchés de l'organisme public sous tutelle du ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, compétente dans la limite des seuils fixés en annexe 1, se compose :

- du représentant de l'autorité de tutelle, président,
- du directeur général de l'organisme sous tutelle, ou son représentant ; vice-président ;
- Deux représentants des organismes sous tutelle autres que l'organisme contractant ;
- du directeur des moyens généraux, secrétaire,
- du directeur des opérations financières ou du directeur financier selon le type d'organisme, membre,
- deux membres du conseil d'administration de l'organisme sous tutelle, membres,

A l'exception de ceux désignés en qualité, les membres des commissions des marchés et leurs suppléants sont nommés et désignés en cette qualité par leur administration pour une durée de trois (3) ans renouvelable.

Les membres représentant le service contractant et le service bénéficiaire des prestations siègent ponctuellement et en fonction de l'ordre du jour. Le représentant du service contractant est chargé de fournir à la commission des marchés toutes les informations nécessaires à la compréhension du marché dont il assure la présentation.

La commission des marchés doit adopter le règlement intérieur-type tel que figurant en annexe 2 de la présente circulaire.



#### De la compétence des commissions des marchés:

La commission des marchés apporte son assistance en matière de préparation et de formalisation des marchés publics, et donne un avis sur tout recours introduit par le soumissionnaire qui conteste le choix opéré par le service contractant.

En outre, la commission est chargée d'assister les services contractants en matière de réparation et de formalisation des marchés, de participer à l'élaboration de la réglementation des marchés publics ainsi que du contrôle de la régularité des procédures de passation des marchés.

En matière de contrôle de régularité des procédures de passation des marchés publics, la commission des marchés examine :

- les projets de cahiers des charges qui relèvent de leurs compétences;
- les projets de marchés et d'avenants qui relèvent de leurs compétences;
- les recours introduits par les partenaires cocontractants, avant toute action en justice, et les litiges nés à l'occasion de l'exécution d'un marché.

#### Des seuils de compétence des commissions:

En matière de contrôle, la commission des marchés de l'organisme sous tutelle se prononce sur tout projet de marchés ou avenants dont les modalités et les montants ont été fixés par les dispositions de l'annexe 1 relative au schéma type portant organisation et mission de contrôle des marchés :

#### Des dispositions transitoires :

En attendant la mise en place des commissions de marchés des organismes sous tutelle, prévues par les dispositions de la présente circulaire, les commissions des marchés actuelles des services contractants des organismes continuent à examiner les dossiers qui relèvent de leurs seuils de compétence, jusqu'à la mise en place des commissions des marchés dont la composition est fixée en annexe.

Les projets de cahiers des charges, de marchés et d'avenants déposés auprès des commissions des marchés compétentes, avant l'entrée en vigueur du présent dispositif, continuent à être examinés par ces commissions, notwithstanding les nouveaux seuils de compétence des commissions des marchés.

Les cahiers des charges visés, par les commissions des marchés compétentes, à la date d'entrée en vigueur du présent dispositif, continuent à produire leurs effets jusqu'au parachèvement de la procédure d'attribution du marché. Si le service contractant décide de mettre les cahiers des charges précités, en conformité avec les



dispositions du présent dispositif, il doit, dans ce cas, les soumettre à l'examen de la commission des marchés compétente.

Les commissions instituées en vertu de dispositions antérieures au présent dispositif continuent à examiner les dossiers qui relèvent de leur compétence, jusqu'à la mise en place des commissions instituées par la présente circulaire.

Les marchés publics pour lesquels un avis d'appel d'offres a été transmis pour publication ou une consultation a été lancée, avant l'entrée en vigueur du présent dispositif, demeurent régis, pour leur passation, par les dispositions antérieures.

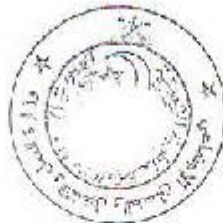
Les marchés publics notifiés antérieurement à l'entrée en vigueur du présent dispositif demeurent régis, pour leur exécution, par les dispositions antérieures.

#### Dispositions finales

Les modalités particulières d'application ou d'amendements des dispositions de la présente circulaire seront précisées, en tant que de besoin, par la tutelle.

Les dispositions de la présente circulaire entreront en vigueur dès la mise en place des commissions des marchés des organismes concernés.

Fait à Alger, le... 2013 05



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI

ET DE LA SECURITE SOCIALE

*Le Ministre*

وزارة العمل والتأمين

والضمان الاجتماعي

الوزير

CIRCULAIRE N° ..... DU ..... PORTANT DISPOSITIF DE  
CONTROLE DES MARCHES CONCLUS PAR LES ORGANISMES SOUS  
TUTELLE DU MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA  
SECURITE SOCIALE

A MADAME ET MESSIEURS LES DIRECTEURS  
GENERAUX DE:

- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des travailleurs salariés,
- la Caisse Nationale des Retraites,
- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des Non-Salariés,
- La Caisse Nationale des Assurances Chômage,
- la Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage Causé par les Interruptions des Secteurs du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique,
- le Fonds National de Péréquation des Œuvres Sociales,
- l'Organisme de Prévention des Risques Professionnels dans les Activités du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique,
- l'Office National d'Appareillages et d'Accessoires pour Personnes Handicapées,
- l'Institut National de la Prévention des Risques Professionnels,
- l'Institut National du Travail.

L'annexe 1 de la présente circulaire définit le schéma type de l'organisation et des missions du dispositif d'exécution et de contrôle des marchés des organismes sous tutelle.

L'annexe 2 de la présente circulaire porte sur le règlement intérieur type des commissions des marchés des organismes sous tutelle qui précise les attributions et le fonctionnement de ces organes.

#### **Du contrôle interne :**

Les services contractants doivent élaborer des procédures internes de passation des commandes dont le montant est inférieur aux seuils fixés par l'annexe 1. Ces procédures internes doivent se baser essentiellement sur :

- la définition des besoins,
- la formalisation des procédures de sélection des partenaires ;
- Le respect des principes de liberté d'accès à la commande, d'égalité de traitement des candidats et de transparence des procédures.

Les procédures internes peuvent être unifiées ou spécifiques à chaque organisme, comme elles peuvent porter sur des amendements à certaines dispositions du contrôle interne, en cas de nécessité impérieuse.

Les organismes sous tutelle, doivent établir des procédures internes des commandes inférieures aux seuils préfixés, adaptés à la réglementation des marchés publics, par décision du directeur général, sauf pour les procédures de contrôle externe dont les modalités d'application sont précisées ci-dessous.

#### **Du contrôle exercé par le conseil d'administration :**

Les dispositions du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, stipulent que les organismes publics non soumis à la réglementation des marchés publics doivent adapter leurs propres procédures à cette réglementation et de les faire adopter par leurs organes habilités.

Le dispositif de contrôle externe prévu par la présente circulaire, prévoit, en application des dispositions des articles 8 et 159 du décret présidentiel sus cité, la mise en place de commissions des marchés souveraines et compétentes pour statuer sur l'ensemble des projets des cahiers de charges, des marchés et d'avenants du service contractant.

Le conseil d'administration des organismes sous tutelle, vérifie si l'engagement du service contractant correspond à une action régulièrement programmée (opération inscrite au budget de l'organisme et approuvée par l'autorité de tutelle). Le service contractant doit présenter au conseil d'administration, dès l'approbation du budget prévisionnel de l'organisme, une liste des marchés à enclure



au cours l'année budgétaire, accompagné d'un rapport explicatif précisant la nature des prestations et l'estimation financière des projets inscrits.

Ce niveau de contrôle intervient, sous la forme d'une délibération, préalablement au visa du marché par l'organe de contrôle externe compétent.

#### Du contrôle externe :

Le contrôle externe, au sens de la présente circulaire est assuré par des organes de contrôle autres que celles issues du conseil d'administration. Il s'agit d'un contrôle a priori dont la finalité est de vérifier la conformité des marchés à la législation et à la réglementation en vigueur et qui tend également à vérifier si l'engagement du service contractant correspond à une action régulièrement programmée.

Les dossiers qui relèvent des attributions des organes de contrôle externe, sont soumis au contrôle a posteriori des institutions de contrôle, conformément aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur ainsi qu'aux dispositions de la présente circulaire.

La création, la composition, les attributions ainsi que la compétence des organes de contrôle externe sont définies en annexe 1 de la présente circulaire.

#### Du contrôle de la tutelle :

Le contrôle de la tutelle sur les marchés conclus par les organismes sous tutelle concernés, tend à vérifier la conformité des marchés, aux objectifs d'efficacité et d'économie, et de s'assurer que l'opération, objet du marché, entre effectivement dans le cadre des programmes et priorités assignées au secteur, tel que stipulé par l'article 164 du décret présidentiel n°15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

Dans ce cadre, les marchés visés par les commissions des marchés compétentes, ne requiert pas obligatoirement l'accord de la tutelle, sauf pour les marchés conclus selon la formule de gré à gré simple.

#### Des organes de contrôle externes :

Il est institué auprès de chaque organisme sous tutelle, une commission des marchés compétente dans la limite des seuils fixés en annexe 1 de la présente circulaire.

Les membres de la commission des marchés des organismes sous tutelle sont désignés par décision de l'autorité de tutelle.

La mise en place de chaque commission est effectuée par son président dès la désignation de ses membres.



### Des attributions des commissions des marchés:

La commission des marchés apporte son assistance en matière de préparation et de formalisation des marchés, et donne un avis sur tout recours introduit par le soumissionnaire qui conteste le choix opéré par le service contractant.

En outre, la commission est chargée d'assister les services contractants en matière de préparation et de formalisation des marchés, de participer à l'élaboration de la réglementation des marchés ainsi que de contrôler la régularité des procédures de passation des marchés.

Les projets de cahiers des charges sont soumis à l'examen de la commission des marchés compétente, préalablement au lancement de la procédure d'appel d'offres ou, le cas échéant, de gré à gré après consultation, suivant une estimation administrative du projet.

### De la composition des commissions:

La commission des marchés de l'organisme public sous tutelle du ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, compétente dans la limite des seuils fixés en annexe 1, se compose :

- du représentant de l'autorité de tutelle, président,
- du directeur général de l'organisme sous tutelle, ou son représentant ; vice-président ;
- Deux représentants des organismes sous tutelle autres que l'organisme contractant ;
- du directeur des moyens généraux, secrétaire,
- du directeur des opérations financières ou du directeur financier selon le type d'organisme, membre,
- deux membres du conseil d'administration de l'organisme sous tutelle, membres.

A l'exception de ceux désignés en qualité, les membres des commissions des marchés et leurs suppléants sont nommés et désignés en cette qualité par leur administration pour une durée de trois (3) ans renouvelable.

Les membres représentant le service contractant et le service bénéficiaire des prestations siègent ponctuellement et en fonction de l'ordre du jour. Le représentant du service contractant est chargé de fournir à la commission des marchés toutes les informations nécessaires à la compréhension du marché dont il assure la présentation.

La commission des marchés doit adopter le règlement intérieur-type tel que figurant en annexe 2 de la présente circulaire.



### De la compétence des commissions des marchés:

La commission des marchés apporte son assistance en matière de préparation et de formalisation des marchés publics, et donne un avis sur tout recours introduit par le soumissionnaire qui conteste le choix opéré par le service contractant.

En outre, la commission est chargée d'assister les services contractants en matière de réparation et de formalisation des marchés, de participer à l'élaboration de la réglementation des marchés publics ainsi que du contrôle de la régularité des procédures de passation des marchés.

En matière de contrôle de régularité des procédures de passation des marchés publics, la commission des marchés examine :

- les projets de cahiers des charges qui relèvent de leurs compétences;
- les projets de marchés et d'avenants qui relèvent de leurs compétences;
- les recours introduits par les partenaires cocontractants, avant toute action en justice, et les litiges nés à l'occasion de l'exécution d'un marché.

### Des seuils de compétence des commissions:

En matière de contrôle, la commission des marchés de l'organisme sous tutelle se prononce sur tout projet de marchés ou avenants dont les modalités et les montants ont été fixés par les dispositions de l'annexe 1 relative au schéma type portant organisation et mission de contrôle des marchés :

### Des dispositions transitoires :

En attendant la mise en place des commissions de marchés des organismes sous tutelle, prévues par les dispositions de la présente circulaire, les commissions des marchés actuelles des services contractants des organismes continuent à examiner les dossiers qui relèvent de leurs seuils de compétence, jusqu'à la mise en place des commissions des marchés dont la composition est fixée en annexe.

Les projets de cahiers des charges, de marchés et d'avenants déposés auprès des commissions des marchés compétentes, avant l'entrée en vigueur du présent dispositif, continuent à être examinés par ces commissions, notwithstanding les nouveaux seuils de compétence des commissions des marchés.

Les cahiers des charges visés, par les commissions des marchés compétentes, à la date d'entrée en vigueur du présent dispositif, continuent à produire leurs effets jusqu'au parachèvement de la procédure d'attribution du marché. Si le service contractant décide de mettre les cahiers des charges précités, en conformité avec les



dispositions du présent dispositif, il doit, dans ce cas, les soumettre à l'examen de la commission des marchés compétente.

Les commissions instituées en vertu de dispositions antérieures au présent dispositif continuent à examiner les dossiers qui relèvent de leur compétence, jusqu'à la mise en place des commissions instituées par la présente circulaire.

Les marchés publics pour lesquels un avis d'appel d'offres a été transmis pour publication ou une consultation a été lancée, avant l'entrée en vigueur du présent dispositif, demeurent régis, pour leur passation, par les dispositions antérieures.

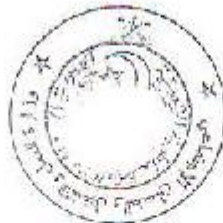
Les marchés publics notifiés antérieurement à l'entrée en vigueur du présent dispositif demeurent régis, pour leur exécution, par les dispositions antérieures.

#### Dispositions finales

Les modalités particulières d'application ou d'amendements des dispositions de la présente circulaire seront précisées, en tant que de besoin, par la tutelle.

Les dispositions de la présente circulaire entreront en vigueur dès la mise en place des commissions des marchés des organismes concernés.

Fait à Alger, le... 2013 ٥ ٥



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI  
ET DE LA SECURITE SOCIALE

وزارة العمل والتمتعين  
والضمان الاجتماعي

*Le Ministre*

الوزير

CIRCULAIRE N° 2016 DU 2016 PORTANT DISPOSITIF DE  
CONTROLE DES MARCHES CONCLUS PAR LES ORGANISMES SOUS  
TUTELLE DU MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA  
SECURITE SOCIALE

A MADAME ET MESSIEURS LES DIRECTEURS  
GENERAUX DE:

- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des travailleurs salariés,
- la Caisse Nationale des Retraites,
- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des Non-Salariés,
- La Caisse Nationale des Assurances Chômage,
- la Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage Causé par les Interruptions des Secteurs du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique,
- le Fonds National de Péréquation des Œuvres Sociales,
- l'Organisme de Prévention des Risques Professionnels dans les Activités du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique,
- l'Office National d'Appareillages et d'Accessoires pour Personnes Handicapées,
- l'Institut National de la Prévention des Risques Professionnels,
- l'Institut National du Travail.

**Objet : Circulaire relative à la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés des Organismes publics sous tutelle.**

Les nouvelles dispositions introduites par la promulgation du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public apportent une série de mesures visant à imprimer une meilleure adaptation de la réglementation des marchés aux exigences d'efficacité en matière de réalisation des programmes d'investissement des organismes publics. Les nouvelles dispositions ont pour objectif, également, de concilier, à la fois, rigueur et souplesse dans l'exercice des contrôles internes et externes des marchés conclus par les organismes publics.

L'objectif de la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés des organismes sous tutelle, non soumis à la réglementation des marchés publics, vise également une plus grande responsabilisation des acteurs des marchés, en l'occurrence les services contractants, les commissions des marchés et les organes délibérants, et d'atteindre les objectifs dans la transparence, avec plus d'efficacité, dans le respect des conditions d'économie et de rationalisation de l'utilisation des deniers publics en tenant compte des principes de liberté d'accès à la commande publique, d'égalité de traitement des candidats et de transparence des procédures.

Dans ce cadre, et en application des dispositions des articles 8,11 et 159 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, la présente circulaire a pour objet la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés applicables aux organismes sous tutelle, non soumis aux dispositions de l'article 6 du décret présidentiel sus cité.

Il s'agit des EPIC relevant du secteur lorsqu'ils réalisent des opérations sur leurs fonds propres et des Etablissements publics à gestion spécifique (EPGS) non concernés par les dispositions de la réglementation des marchés publics.

A cet effet, les articles 8 et 159 du décret présidentiel sus cité, stipulent que l'autorité de tutelle des organismes concernés, doit établir un dispositif de contrôle de leurs marchés sous la forme d'un schéma type définissant l'organisation et les missions du contrôle des marchés.

La présente circulaire met en exergue des dispositions spécifiques applicables aux organismes sous tutelle du Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale non soumis à la réglementation des marchés publics telle que stipulée par le décret présidentiel sus cité.

Ces dispositions ont pour objectif de définir le concept de contrôle des marchés des organismes sous tutelle, notamment sur le rôle et les attributions de la tutelle et des organes délibérants en matière de contrôle, de la compétence et de la composition des commissions des marchés, et enfin, des dispositions transitoires précédant l'entrée en vigueur de la présente circulaire.



au cours l'année budgétaire, accompagné d'un rapport explicatif précisant la nature des prestations et l'estimation financière des projets inscrits.

Ce niveau de contrôle intervient, sous la forme d'une délibération, préalablement au visa du marché par l'organe de contrôle externe compétent.

#### Du contrôle externe :

Le contrôle externe, au sens de la présente circulaire est assuré par des organes de contrôle autres que celles issues du conseil d'administration. Il s'agit d'un contrôle a priori dont la finalité est de vérifier la conformité des marchés à la législation et à la réglementation en vigueur et qui tend également à vérifier si l'engagement du service contractant correspond à une action régulièrement programmée.

Les dossiers qui relèvent des attributions des organes de contrôle externe, sont soumis au contrôle a posteriori des institutions de contrôle, conformément aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur ainsi qu'aux dispositions de la présente circulaire.

La création, la composition, les attributions ainsi que la compétence des organes de contrôle externe sont définies en annexe 1 de la présente circulaire.

#### Du contrôle de la tutelle :

Le contrôle de la tutelle sur les marchés conclus par les organismes sous tutelle concernés, tend à vérifier la conformité des marchés, aux objectifs d'efficacité et d'économie, et de s'assurer que l'opération, objet du marché, entre effectivement dans le cadre des programmes et priorités assignées au secteur, tel que stipulé par l'article 164 du décret présidentiel n°15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

Dans ce cadre, les marchés visés par les commissions des marchés compétentes, ne requiert pas obligatoirement l'accord de la tutelle, sauf pour les marchés conclus selon la formule de gré à gré simple.

#### Des organes de contrôle externes :

Il est institué auprès de chaque organisme sous tutelle, une commission des marchés compétente dans la limite des seuils fixés en annexe 1 de la présente circulaire.

Les membres de la commission des marchés des organismes sous tutelle sont désignés par décision de l'autorité de tutelle.

La mise en place de chaque commission est effectuée par son président dès la désignation de ses membres.



### Des attributions des commissions des marchés:

La commission des marchés apporte son assistance en matière de préparation et de formalisation des marchés, et donne un avis sur tout recours introduit par le soumissionnaire qui conteste le choix opéré par le service contractant.

En outre, la commission est chargée d'assister les services contractants en matière de préparation et de formalisation des marchés, de participer à l'élaboration de la réglementation des marchés ainsi que de contrôler la régularité des procédures de passation des marchés.

Les projets de cahiers des charges sont soumis à l'examen de la commission des marchés compétente, préalablement au lancement de la procédure d'appel d'offres ou, le cas échéant, de gré à gré après consultation, suivant une estimation administrative du projet.

### De la composition des commissions:

La commission des marchés de l'organisme public sous tutelle du ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, compétente dans la limite des seuils fixés en annexe 1, se compose :

- du représentant de l'autorité de tutelle, président,
- du directeur général de l'organisme sous tutelle, ou son représentant ; vice-président ;
- Deux représentants des organismes sous tutelle autres que l'organisme contractant ;
- du directeur des moyens généraux, secrétaire,
- du directeur des opérations financières ou du directeur financier selon le type d'organisme, membre,
- deux membres du conseil d'administration de l'organisme sous tutelle, membres.

A l'exception de ceux désignés en qualité, les membres des commissions des marchés et leurs suppléants sont nommés et désignés en cette qualité par leur administration pour une durée de trois (3) ans renouvelable.

Les membres représentant le service contractant et le service bénéficiaire des prestations siègent ponctuellement et en fonction de l'ordre du jour. Le représentant du service contractant est chargé de fournir à la commission des marchés toutes les informations nécessaires à la compréhension du marché dont il assure la passation.

La commission des marchés doit adopter le règlement intérieur-type tel que figurant en annexe 2 de la présente circulaire.



### De la compétence des commissions des marchés :

La commission des marchés apporte son assistance en matière de préparation et de formalisation des marchés publics, et donne un avis sur tout recours introduit par le soumissionnaire qui conteste le choix opéré par le service contractant.

En outre, la commission est chargée d'assister les services contractants en matière de réparation et de formalisation des marchés, de participer à l'élaboration de la réglementation des marchés publics ainsi que du contrôle de la régularité des procédures de passation des marchés.

En matière de contrôle de régularité des procédures de passation des marchés publics, la commission des marchés examine :

- les projets de cahiers des charges qui relèvent de leurs compétences;
- les projets de marchés et d'avenants qui relèvent de leurs compétences;
- les recours introduits par les partenaires cocontractants, avant toute action en justice, et les litiges nés à l'occasion de l'exécution d'un marché.

### Des seuils de compétence des commissions :

En matière de contrôle, la commission des marchés de l'organisme sous tutelle se prononce sur tout projet de marchés ou avenants dont les modalités et les montants ont été fixés par les dispositions de l'annexe 1 relative au schéma type portant organisation et mission de contrôle des marchés :

### Des dispositions transitoires :

En attendant la mise en place des commissions de marchés des organismes sous tutelle, prévues par les dispositions de la présente circulaire, les commissions des marchés actuelles des services contractants des organismes continuent à examiner les dossiers qui relèvent de leurs seuils de compétence, jusqu'à la mise en place des commissions des marchés dont la composition est fixée en annexe.

Les projets de cahiers des charges, de marchés et d'avenants déposés auprès des commissions des marchés compétentes, avant l'entrée en vigueur du présent dispositif, continuent à être examinés par ces commissions, notwithstanding les nouveaux seuils de compétence des commissions des marchés.

Les cahiers des charges visés, par les commissions des marchés compétentes, à la date d'entrée en vigueur du présent dispositif, continuent à produire leurs effets jusqu'au parachèvement de la procédure d'attribution du marché. Si le service contractant décide de mettre les cahiers des charges précités, en conformité avec les



dispositions du présent dispositif, il doit, dans ce cas, les soumettre à l'examen de la commission des marchés compétente.

Les commissions instituées en vertu de dispositions antérieures au présent dispositif continuent à examiner les dossiers qui relèvent de leur compétence, jusqu'à la mise en place des commissions instituées par la présente circulaire.

Les marchés publics pour lesquels un avis d'appel d'offres a été transmis pour publication ou une consultation a été lancée, avant l'entrée en vigueur du présent dispositif, demeurent régis, pour leur passation, par les dispositions antérieures.

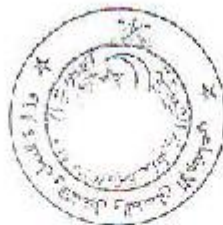
Les marchés publics notifiés antérieurement à l'entrée en vigueur du présent dispositif demeurent régis, pour leur exécution, par les dispositions antérieures.

#### Dispositions finales

Les modalités particulières d'application ou d'amendements des dispositions de la présente circulaire seront précisées, en tant que de besoin, par la tutelle.

Les dispositions de la présente circulaire entreront en vigueur dès la mise en place des commissions des marchés des organismes concernés.

Fait à Alger, le... 2013 ٥ ٥



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI  
ET DE LA SECURITE SOCIALE

وزارة العمل والاشتغال  
والضمان الاجتماعي

*Le Ministre*

الوزير

CIRCULAIRE N° 2001 DU 2016 PORTANT DISPOSITIF DE  
CONTROLE DES MARCHES CONCLUS PAR LES ORGANISMES SOUS  
TUTELLE DU MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA  
SECURITE SOCIALE

A MADAME ET MESSIEURS LES DIRECTEURS  
GENERAUX DE:

- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des travailleurs salariés,
- la Caisse Nationale des Retraites,
- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des Non-Salariés,
- La Caisse Nationale des Assurances Chômage,
- la Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage Causé par les Interruptions des Secteurs du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique,
- le Fonds National de Péréquation des Œuvres Sociales,
- l'Organisme de Prévention des Risques Professionnels dans les Activités du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique,
- l'Office National d'Appareillages et d'Accessoires pour Personnes Handicapées,
- l'Institut National de la Prévention des Risques Professionnels,
- l'Institut National du Travail.

**Objet : Circulaire relative à la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés des Organismes publics sous tutelle.**

Les nouvelles dispositions introduites par la promulgation du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public apportent une série de mesures visant à imprimer une meilleure adaptation de la réglementation des marchés aux exigences d'efficacité en matière de réalisation des programmes d'investissement des organismes publics. Les nouvelles dispositions ont pour objectif, également, de concilier, à la fois, rigueur et souplesse dans l'exercice des contrôles internes et externes des marchés conclus par les organismes publics.

L'objectif de la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés des organismes sous tutelle, non soumis à la réglementation des marchés publics, vise également une plus grande responsabilisation des acteurs des marchés, en l'occurrence les services contractants, les commissions des marchés et les organes délibérants, et d'atteindre les objectifs dans la transparence, avec plus d'efficacité, dans le respect des conditions d'économie et de rationalisation de l'utilisation des deniers publics en tenant compte des principes de liberté d'accès à la commande publique, d'égalité de traitement des candidats et de transparence des procédures.

Dans ce cadre, et en application des dispositions des articles 8,11 et 159 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, la présente circulaire a pour objet la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés applicables aux organismes sous tutelle, non soumis aux dispositions de l'article 6 du décret présidentiel sus cité.

Il s'agit des EPIC relevant du secteur lorsqu'ils réalisent des opérations sur leurs fonds propres et des Etablissements publics à gestion spécifique (EPGS) non concernés par les dispositions de la réglementation des marchés publics.

A cet effet, les articles 8 et 159 du décret présidentiel sus cité, stipulent que l'autorité de tutelle des organismes concernés, doit établir un dispositif de contrôle de leurs marchés sous la forme d'un schéma type définissant l'organisation et les missions du contrôle des marchés.

La présente circulaire met en exergue des dispositions spécifiques applicables aux organismes sous tutelle du Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale non soumis à la réglementation des marchés publics telle que stipulée par le décret présidentiel sus cité.

Ces dispositions ont pour objectif de définir le concept de contrôle des marchés des organismes sous tutelle, notamment sur le rôle et les attributions de la tutelle et des organes délibérants en matière de contrôle, de la compétence et de la composition des commissions des marchés, et enfin, des dispositions transitoires précédant l'entrée en vigueur de la présente circulaire.



L'annexe 1 de la présente circulaire définit le schéma type de l'organisation et des missions du dispositif d'exécution et de contrôle des marchés des organismes sous tutelle.

L'annexe 2 de la présente circulaire porte sur le règlement intérieur type des commissions des marchés des organismes sous tutelle qui précise les attributions et le fonctionnement de ces organes.

#### **Du contrôle interne :**

Les services contractants doivent élaborer des procédures internes de passation des commandes dont le montant est inférieur aux seuils fixés par l'annexe 1. Ces procédures internes doivent se baser essentiellement sur :

- la définition des besoins,
- la formalisation des procédures de sélection des partenaires ;
- Le respect des principes de liberté d'accès à la commande, d'égalité de traitement des candidats et de transparence des procédures.

Les procédures internes peuvent être unifiées ou spécifiques à chaque organisme, comme elles peuvent porter sur des amendements à certaines dispositions du contrôle interne, en cas de nécessité impérieuse.

Les organismes sous tutelle, doivent établir des procédures internes des commandes inférieures aux seuils préfixés, adaptés à la réglementation des marchés publics, par décision du directeur général, sauf pour les procédures de contrôle externe dont les modalités d'application sont précisées ci-dessous.

#### **Du contrôle exercé par le conseil d'administration :**

Les dispositions du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, stipulent que les organismes publics non soumis à la réglementation des marchés publics doivent adapter leurs propres procédures à cette réglementation et de les faire adopter par leurs organes habilités.

Le dispositif de contrôle externe prévu par la présente circulaire, prévoit, en application des dispositions des articles 8 et 159 du décret présidentiel sus cité, la mise en place de commissions des marchés souveraines et compétentes pour statuer sur l'ensemble des projets des cahiers de charges, des marchés et d'avenants du service contractant.

Le conseil d'administration des organismes sous tutelle, vérifie si l'engagement du service contractant correspond à une action régulièrement programmée (opération inscrite au budget de l'organisme et approuvée par l'autorité de tutelle). Le service contractant doit présenter au conseil d'administration, dès l'approbation du budget prévisionnel de l'organisme, une liste des marchés à enclure



### Des attributions des commissions des marchés:

La commission des marchés apporte son assistance en matière de préparation et de formalisation des marchés, et donne un avis sur tout recours introduit par le soumissionnaire qui conteste le choix opéré par le service contractant.

En outre, la commission est chargée d'assister les services contractants en matière de préparation et de formalisation des marchés, de participer à l'élaboration de la réglementation des marchés ainsi que de contrôler la régularité des procédures de passation des marchés.

Les projets de cahiers des charges sont soumis à l'examen de la commission des marchés compétente, préalablement au lancement de la procédure d'appel d'offres ou, le cas échéant, de gré à gré après consultation, suivant une estimation administrative du projet.

### De la composition des commissions:

La commission des marchés de l'organisme public sous tutelle du ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, compétente dans la limite des seuils fixés en annexe 1, se compose :

- du représentant de l'autorité de tutelle, président,
- du directeur général de l'organisme sous tutelle, ou son représentant ; vice-président ;
- Deux représentants des organismes sous tutelle autres que l'organisme contractant ;
- du directeur des moyens généraux, secrétaire,
- du directeur des opérations financières ou du directeur financier selon le type d'organisme, membre,
- deux membres du conseil d'administration de l'organisme sous tutelle, membres.

A l'exception de ceux désignés en qualité, les membres des commissions des marchés et leurs suppléants sont nommés et désignés en cette qualité par leur administration pour une durée de trois (3) ans renouvelable.

Les membres représentant le service contractant et le service bénéficiaire des prestations siègent ponctuellement et en fonction de l'ordre du jour. Le représentant du service contractant est chargé de fournir à la commission des marchés toutes les informations nécessaires à la compréhension du marché dont il assure la passation.

La commission des marchés doit adopter le règlement intérieur-type tel que figurant en annexe 2 de la présente circulaire.



### De la compétence des commissions des marchés:

La commission des marchés apporte son assistance en matière de préparation et de formalisation des marchés publics, et donne un avis sur tout recours introduit par le soumissionnaire qui conteste le choix opéré par le service contractant.

En outre, la commission est chargée d'assister les services contractants en matière de réparation et de formalisation des marchés, de participer à l'élaboration de la réglementation des marchés publics ainsi que du contrôle de la régularité des procédures de passation des marchés.

En matière de contrôle de régularité des procédures de passation des marchés publics, la commission des marchés examine :

- les projets de cahiers des charges qui relèvent de leurs compétences;
- les projets de marchés et d'avenants qui relèvent de leurs compétences;
- les recours introduits par les partenaires cocontractants, avant toute action en justice, et les litiges nés à l'occasion de l'exécution d'un marché.

### Des seuils de compétence des commissions:

En matière de contrôle, la commission des marchés de l'organisme sous tutelle se prononce sur tout projet de marchés ou avenants dont les modalités et les montants ont été fixés par les dispositions de l'annexe 1 relative au schéma type portant organisation et mission de contrôle des marchés :

### Des dispositions transitoires :

En attendant la mise en place des commissions de marchés des organismes sous tutelle, prévues par les dispositions de la présente circulaire, les commissions des marchés actuelles des services contractants des organismes continuent à examiner les dossiers qui relèvent de leurs seuils de compétence, jusqu'à la mise en place des commissions des marchés dont la composition est fixée en annexe.

Les projets de cahiers des charges, de marchés et d'avenants déposés auprès des commissions des marchés compétentes, avant l'entrée en vigueur du présent dispositif, continuent à être examinés par ces commissions, notwithstanding les nouveaux seuils de compétence des commissions des marchés.

Les cahiers des charges visés, par les commissions des marchés compétentes, à la date d'entrée en vigueur du présent dispositif, continuent à produire leurs effets jusqu'au parachèvement de la procédure d'attribution du marché. Si le service contractant décide de mettre les cahiers des charges précités, en conformité avec les



dispositions du présent dispositif, il doit, dans ce cas, les soumettre à l'examen de la commission des marchés compétente.

Les commissions instituées en vertu de dispositions antérieures au présent dispositif continuent à examiner les dossiers qui relèvent de leur compétence, jusqu'à la mise en place des commissions instituées par la présente circulaire.

Les marchés publics pour lesquels un avis d'appel d'offres a été transmis pour publication ou une consultation a été lancée, avant l'entrée en vigueur du présent dispositif, demeurent régis, pour leur passation, par les dispositions antérieures.

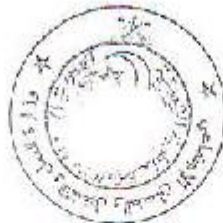
Les marchés publics notifiés antérieurement à l'entrée en vigueur du présent dispositif demeurent régis, pour leur exécution, par les dispositions antérieures.

#### Dispositions finales

Les modalités particulières d'application ou d'amendements des dispositions de la présente circulaire seront précisées, en tant que de besoin, par la tutelle.

Les dispositions de la présente circulaire entreront en vigueur dès la mise en place des commissions des marchés des organismes concernés.

Fait à Alger, le... 2013 ٥ ٥



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI

ET DE LA SECURITE SOCIALE

*Le Ministre*

وزارة العمل والتأمين

والضمان الاجتماعي

الوزير

CIRCULAIRE N° 2016 DU 2016 PORTANT DISPOSITIF DE  
CONTROLE DES MARCHES CONCLUS PAR LES ORGANISMES SOUS  
TUTELLE DU MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA  
SECURITE SOCIALE

A MADAME ET MESSIEURS LES DIRECTEURS  
GENERAUX DE:

- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des travailleurs salariés,
- la Caisse Nationale des Retraites,
- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des Non-Salariés,
- La Caisse Nationale des Assurances Chômage,
- la Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage Causé par les Interruptions des Secteurs du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique,
- le Fonds National de Péréquation des Œuvres Sociales,
- l'Organisme de Prévention des Risques Professionnels dans les Activités du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique,
- l'Office National d'Appareillages et d'Accessoires pour Personnes Handicapées,
- l'Institut National de la Prévention des Risques Professionnels,
- l'Institut National du Travail.

**Objet : Circulaire relative à la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés des Organismes publics sous tutelle.**

Les nouvelles dispositions introduites par la promulgation du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public apportent une série de mesures visant à imprimer une meilleure adaptation de la réglementation des marchés aux exigences d'efficacité en matière de réalisation des programmes d'investissement des organismes publics. Les nouvelles dispositions ont pour objectif, également, de concilier, à la fois, rigueur et souplesse dans l'exercice des contrôles internes et externes des marchés conclus par les organismes publics.

L'objectif de la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés des organismes sous tutelle, non soumis à la réglementation des marchés publics, vise également une plus grande responsabilisation des acteurs des marchés, en l'occurrence les services contractants, les commissions des marchés et les organes délibérants, et d'atteindre les objectifs dans la transparence, avec plus d'efficacité, dans le respect des conditions d'économie et de rationalisation de l'utilisation des deniers publics en tenant compte des principes de liberté d'accès à la commande publique, d'égalité de traitement des candidats et de transparence des procédures.

Dans ce cadre, et en application des dispositions des articles 8,11 et 159 du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, la présente circulaire a pour objet la mise en place d'un dispositif de contrôle des marchés applicables aux organismes sous tutelle, non soumis aux dispositions de l'article 6 du décret présidentiel sus cité.

Il s'agit des EPIC relevant du secteur lorsqu'ils réalisent des opérations sur leurs fonds propres et des Etablissements publics à gestion spécifique (EPGS) non concernés par les dispositions de la réglementation des marchés publics.

A cet effet, les articles 8 et 159 du décret présidentiel sus cité, stipulent que l'autorité de tutelle des organismes concernés, doit établir un dispositif de contrôle de leurs marchés sous la forme d'un schéma type définissant l'organisation et les missions du contrôle des marchés.

La présente circulaire met en exergue des dispositions spécifiques applicables aux organismes sous tutelle du Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale non soumis à la réglementation des marchés publics telle que stipulée par le décret présidentiel sus cité.

Ces dispositions ont pour objectif de définir le concept de contrôle des marchés des organismes sous tutelle, notamment sur le rôle et les attributions de la tutelle et des organes délibérants en matière de contrôle, de la compétence et de la composition des commissions des marchés, et enfin, des dispositions transitoires précédant l'entrée en vigueur de la présente circulaire.



L'annexe 1 de la présente circulaire définit le schéma type de l'organisation et des missions du dispositif d'exécution et de contrôle des marchés des organismes sous tutelle.

L'annexe 2 de la présente circulaire porte sur le règlement intérieur type des commissions des marchés des organismes sous tutelle qui précise les attributions et le fonctionnement de ces organes.

#### **Du contrôle interne :**

Les services contractants doivent élaborer des procédures internes de passation des commandes dont le montant est inférieur aux seuils fixés par l'annexe 1. Ces procédures internes doivent se baser essentiellement sur :

- la définition des besoins,
- la formalisation des procédures de sélection des partenaires ;
- Le respect des principes de liberté d'accès à la commande, d'égalité de traitement des candidats et de transparence des procédures.

Les procédures internes peuvent être unifiées ou spécifiques à chaque organisme, comme elles peuvent porter sur des amendements à certaines dispositions du contrôle interne, en cas de nécessité impérieuse.

Les organismes sous tutelle, doivent établir des procédures internes des commandes inférieures aux seuils préfixés, adaptés à la réglementation des marchés publics, par décision du directeur général, sauf pour les procédures de contrôle externe dont les modalités d'application sont précisées ci-dessous.

#### **Du contrôle exercé par le conseil d'administration :**

Les dispositions du décret présidentiel n° 15-247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, stipulent que les organismes publics non soumis à la réglementation des marchés publics doivent adapter leurs propres procédures à cette réglementation et de les faire adopter par leurs organes habilités.

Le dispositif de contrôle externe prévu par la présente circulaire, prévoit, en application des dispositions des articles 8 et 159 du décret présidentiel sus cité, la mise en place de commissions des marchés souveraines et compétentes pour statuer sur l'ensemble des projets des cahiers de charges, des marchés et d'avenants du service contractant.

Le conseil d'administration des organismes sous tutelle, vérifie si l'engagement du service contractant correspond à une action régulièrement programmée (opération inscrite au budget de l'organisme et approuvée par l'autorité de tutelle). Le service contractant doit présenter au conseil d'administration, dès l'approbation du budget prévisionnel de l'organisme, une liste des marchés à enclure



au cours l'année budgétaire, accompagné d'un rapport explicatif précisant la nature des prestations et l'estimation financière des projets inscrits.

Ce niveau de contrôle intervient, sous la forme d'une délibération, préalablement au visa du marché par l'organe de contrôle externe compétent.

#### Du contrôle externe :

Le contrôle externe, au sens de la présente circulaire est assuré par des organes de contrôle autres que celles issues du conseil d'administration. Il s'agit d'un contrôle a priori dont la finalité est de vérifier la conformité des marchés à la législation et à la réglementation en vigueur et qui tend également à vérifier si l'engagement du service contractant correspond à une action régulièrement programmée.

Les dossiers qui relèvent des attributions des organes de contrôle externe, sont soumis au contrôle a posteriori des institutions de contrôle, conformément aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur ainsi qu'aux dispositions de la présente circulaire.

La création, la composition, les attributions ainsi que la compétence des organes de contrôle externe sont définies en annexe 1 de la présente circulaire.

#### Du contrôle de la tutelle :

Le contrôle de la tutelle sur les marchés conclus par les organismes sous tutelle concernés, tend à vérifier la conformité des marchés, aux objectifs d'efficacité et d'économie, et de s'assurer que l'opération, objet du marché, entre effectivement dans le cadre des programmes et priorités assignées au secteur, tel que stipulé par l'article 164 du décret présidentiel n°15-247 du 16 septembre 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

Dans ce cadre, les marchés visés par les commissions des marchés compétentes, ne requiert pas obligatoirement l'accord de la tutelle, sauf pour les marchés conclus selon la formule de gré à gré simple.

#### Des organes de contrôle externes :

Il est institué auprès de chaque organisme sous tutelle, une commission des marchés compétente dans la limite des seuils fixés en annexe 1 de la présente circulaire.

Les membres de la commission des marchés des organismes sous tutelle sont désignés par décision de l'autorité de tutelle.

La mise en place de chaque commission est effectuée par son président dès la désignation de ses membres.



dispositions du présent dispositif, il doit, dans ce cas, les soumettre à l'examen de la commission des marchés compétente.

Les commissions instituées en vertu de dispositions antérieures au présent dispositif continuent à examiner les dossiers qui relèvent de leur compétence, jusqu'à la mise en place des commissions instituées par la présente circulaire.

Les marchés publics pour lesquels un avis d'appel d'offres a été transmis pour publication ou une consultation a été lancée, avant l'entrée en vigueur du présent dispositif, demeurent régis, pour leur passation, par les dispositions antérieures.

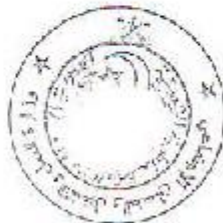
Les marchés publics notifiés antérieurement à l'entrée en vigueur du présent dispositif demeurent régis, pour leur exécution, par les dispositions antérieures.

#### Dispositions finales

Les modalités particulières d'application ou d'amendements des dispositions de la présente circulaire seront précisées, en tant que de besoin, par la tutelle.

Les dispositions de la présente circulaire entreront en vigueur dès la mise en place des commissions des marchés des organismes concernés.

Fait à Alger, le... 2013 05



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI

ET DE LA SECURITE SOCIALE

*Le Ministre*

وزارة العمل والتأمين

والضمان الاجتماعي

الوزير

CIRCULAIRE N° ..... DU ..... PORTANT DISPOSITIF DE  
CONTROLE DES MARCHES CONCLUS PAR LES ORGANISMES SOUS  
TUTELLE DU MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA  
SECURITE SOCIALE

A MADAME ET MESSIEURS LES DIRECTEURS  
GENERAUX DE:

- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des travailleurs salariés,
- la Caisse Nationale des Retraites,
- la Caisse Nationale des Assurances Sociales des Non-Salariés,
- La Caisse Nationale des Assurances Chômage,
- la Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage Causé par les Interruptions des Secteurs du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique,
- le Fonds National de Péréquation des Œuvres Sociales,
- l'Organisme de Prévention des Risques Professionnels dans les Activités du Bâtiment, des Travaux Publics et de l'Hydraulique,
- l'Office National d'Appareillages et d'Accessoires pour Personnes Handicapées,
- l'Institut National de la Prévention des Risques Professionnels,
- l'Institut National du Travail.

# قائمة الفهرس



## الفصل الأول: هيئات الضمان الاجتماعي وطريقة ابرامها للصفقات

تمهيد ..... 08

المبحث الأول: مفهوم هيئات الضمان الاجتماعي وطريقة ابرامها للصفقات الاجتماعي 09

المطلب الأول: مفهوم الضمان الاجتماعي ..... 09

الفرع الأول: تحديد الطبيعة القانونية لهيئات الضمان الاجتماعي ..... 16

الفرع الثاني: مفهوم وتحديد الطبيعة القانونية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

للعامل الاجراء ..... 21

المطلب الثاني: إبرام الصفقات العمومية لدى هيئات الضمان الاجتماعي ..... 23

الفرع الأول: عدم خضوع هيئات الضمان الاجتماعي للصفقات العمومية ..... 23

الفرع الثاني: تكيف الاجراءات الصفقات العمومية لدى هيئات الضمان الاجتماعي ..... 26

الفرع الثالث: تطبيق مبادئ الصفقات العمومية ..... 27

المبحث الثاني: تحديد كيفية إجراءات إبرام الصفقات العمومية ( ص.و.ت. إ.ع. أ )

..... CNAS 33

المطلب الأول: إجراءات طلب العروض كقاعدة عامة والاجراءات الخاصة ..... 33

الفرع الأول: إجراءات طلب العروض كقاعدة عامة ..... 33

الفرع الثاني: إجراءات التراضي ..... 37

المطلب الثاني: الإجراءات المكيفة ..... 39

الفرع الأول: المعيار المالي ..... 39

الفرع الثاني: المعيار العضوي ..... 43

خلاصة الفصل الأول ..... 46

## الفصل الثاني: رقابة الصفقات العمومية

تمهيد ..... 48

|  |         |
|--|---------|
| المبحث الأول: الرقابة الداخلية والخارجية لصفقات المبرمة من طرف الصندوق الوطني      |         |
| للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء  | 49..... |
| المطلب الأول: الرقابة الداخلية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء. | 49..... |
| الفرع الأول: تشكيلة لجنة فتح الاظرفة وتقييم العروض                                 | 50..... |
| الفرع الثاني: تشكيلة لجنة الدخلية لتقييم العروض                                    | 54..... |
| المطلب الثاني: الرقابة الخارجية الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء |         |
|  | 57..... |
| الفرع الأول: تشكيل واختصاص لجنة الرقابة الخارجية لهيئات الضمان الاجتماعي....       | 58..... |
| الفرع الثاني: صلاحيات لجان الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية التي يبرمها (     |         |
| ص. و. ت. إ. ع. أ.)   | 59..... |
| المبحث الثاني: رقابة الوصاية ورقاب الممارسة من قبل مجلس الإدارة على صفقات ( ص      |         |
| و ت إ ع أ )  | 60..... |
| المطلب الأول: رقابة الوصاية صفقات المبرمة من طرف ( ص و ت إ ع أ )                   | 60..... |
| الفرع الأول: الوصاية على الأشخاص   | 60..... |
| الفرع الثاني: الرقابة على الأعمال  | 60..... |
| المطلب الثاني: مراقبة مجلس الادارة على صفقات المبرمة من طرف ( ص و ت إ ع أ )        |         |
|  | 61..... |
| الفرع الأول: الوظيفة الاستشارية للمجلس   | 62..... |
| الفرع الثاني: الرقابة على الأعمال  | 63..... |
| خلاصة الفصل الثاني   | 64..... |
| خاتمة  | 66..... |
| قائمة المراجع  | 68..... |
| الملاحق  | 73..... |
| ملخص الدراسة   |         |

## ملخص الدراسة:

تعتبر هيئات الضمان الاجتماعي أدوات فعالة في تنفيذ سياسة الدولة، فهي شريان الحياة الاجتماعية والاقتصادية للوطن، تقوم بتسيير مشاريعها عن طريق الصفقات العمومية، التي تعتبر المجال الخصب لتسريع وتيرة التنمية ومواكبة التغيرات الداخلية والخارجية، غير أنها تخضع الى خصوصية إجراءات إبرامها في ظل إحترام المبادئ الأساسية للتعاقد من حرية الوصول للطلبات، شفافية الإجراءات والمساواة بين المرشحين حفظا على المال العام والمصلحة العمومية، هذا أكده المشرع في المرسوم الرئاسي 15-247 وفي هذه الدراسة تم التطرق الى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، اعتمدت لتسيير مشاريعه اعداد اجراءات خاصة مدونة في منشور مصادق عليها من طرف الوصايا وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي مع أخذ تنظيم الصفقات العمومية مرجعا لها في ذلك.

## Abstract

Social security bodies are considered an effective tool in implementing the state's policy. They are the lifeblood of the country's social and economic life. They conduct their projects through public deals, which are considered the fertile ground for accelerating the pace of development and keeping up with internal and external changes. However, they are subject to the privacy of their conclusion procedures in light of respecting the basic principles of contracting from freedom of access to requests, transparency of procedures and equality between candidates in order to preserve public money and the public interest which was confirmed by the legislator in Presidential Decree 15-247. This study has addressed the National Fund for Social Insurance for Workers. To run their projects, they have adopted the preparation of special procedures recorded in a circular approved by the commandments of the Ministry of Labour, Employment and Social Security, taking the regulation of public deals as a reference

**الكلمات المفتاحية:** القانون العام للأعمال ، هيئات الضمان الاجتماعي ، الصفقات العمومية ، حرية التعاقد. الإجراءات المكيفة ، مجلس الإدارة